تطوير واستراتيجية جامعة الدول العربية لمجابهة أحداث يناير ٢٠١١

بقلم

لواء أ. ح. دكتور/ محمود خليفة

مستشار أمين عام جامعة الدول العربية

الطبعة الأولى

٢٠٢٥ م

دار المعارف

تأسست ١٨٩٠

دار المعارف
تأسست ١٨٩٠

رئيس مجلس الإدارة

م. رزق عبد السميع أحمد

المشرف العام على النشر

إيهاب الملاح

كتب ثقافية

تم التنفيذ بمركز زايد للنشر الإلكترونى
بدار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل –
القاهرة – جمهورية مصر العربية

خليفة، محمود.
تطوير واستراتيجية جامعة الدول العربية لمجابهة أحداث يناير ٢٠١١ / بقلم: محمود خليفة.
ط 1 – القاهرة: دار المعارف، 2024.
204 ص ، 23.5 سم.
تدمك 978 977 02 9529 8
1 – جامعة الدول العربية.
أ – العنوان
تصنيف ديوى: 341,241
رقم الإيداع: 33141/ 2024
رقم أمر التشغيل: 147/ 2024/ 1
رقم الكونجرس: 6 – 842147 – 01 – 2

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من دار المعارف.

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج. م. ع.
هاتف: ٢٥٧٧٧٠٧٧ – فاكس: ٢٥٧٤٤٩٩٩ E-mail: maaref@idsc.net.eg

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[سورة آل عمران: الآية ١٠٣].

صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ

إهـداء

● إلى كل من يحمل هموم الوطن العربي في فكره ومشاعره وأعماله الوطنية الخالدة سواء كان قائدًا أو زعيمًا أو مواطنًا شريفًا.

● إلى أرواح الشهداء الذين دافعوا عن أوطانهم بأثمن ما يملكون دون أن تكون لهم أية مصالح أو مآرب شخصية.

● إلى من يحملون على عاتقهم رسالة التنوير والارتقاء بالوعي والثقافة وتعزيز الولاء والانتماء الوطني.

● إلى البسطاء الذين أعتز بأنني من هذه الطبقة الكادحة التي كانت ولا زالت الوطنية لديهم أفعال وليست أقوال، فلم يتاجروا يومًا بعناوين براقة تخلو من الواقعية والصدق، فهم دائمًا سندًا لهذه الأمة.

● إلى من يتمسكون بالقيم النبيلة في حياتهم خُلقًا وعملًا، ويتصفون بالصدق والأمانة واحترام الآخر في العقيدة واللغة واللون؛ متمسكين بقيم الإنسانية التي توحد ولا تُفرق.

مع أطيب تحياتي

لواء أ. ح دكتور/ محمود خليفة

المقدمـة

منذ نشأة جامعة الدول العربية (الكيان السياسي للنظام الإقليمي العربي) وإلى الآن وهي تواجه صراع التوازن بين ثلاث من الإرادات السياسية المتناقضة وهي إرادة الفكر القومي للشعوب العربية أو ما يمكن أن نطلق عليه الإرادة الشعبية علاوة على إرادة الأنظمة القطرية بالإضافة إلى إرادة القوى الدولية التي تسعى إلى منع قيام كل ما يؤدي إلى اتحاد عربي أو اتحاد الإمكانيات العربية الاقتصادية أو أي إمكانيات أخرى.

لقد واجه النظام الإقليمي العربي العديد من التحديات الداخلية التي عرقلت مسيرة العمل العربي المشترك سواء كان على مستوى جامعة الدول العربية أو على مستوى الدول العربية التي تواجه العديد من التحديات الداخلية مثل غياب الديمقراطية، والمشاركة السياسية ذات الأثر الكبير على ضعف أداء جامعة الدول العربية الذي يتطلب من الدول العربية إعادة النظر فيها لكي يتم تفعيل دورها أصولا لتفعيل أداء النظام الإقليمي العربي[1].

وبناء عليه يعيش النظام الإقليمي العربي مرحلة من أخطر المراحل على امتداد مسيرته، خاصة في ظل الظروف العربية والإقليمية والدولية الراهنة، والتي تصب جميعها في اتجاه إضعاف النظام الإقليمي العربي، فعربيًا تعيش غالبية الدول العربية أزمات داخلية حادة، سياسية واقتصادية واجتماعية علاوة على الظروف الدولية الراهنة والمحاولات الغربية التي تسعى إلى محو الهوية العربية أو إضعافها من خلال تشكيل ما يعرف بالشرق الأوسط الكبير أو الجديد الذي تنادي به الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

(١) أنور محمد الهادي حليله – النظام الإقليمي العربي بين التحديات الداخلية والضغوط الخارجية – طبعة ٢٠١٧، ص ١٦٥ .

مما لا شك فيه أن جامعة الدول العربية ما تزال الإطار التنظيمي المؤسسي للنظام الإقليمي العربي، والتي تنطوي تحت رايتها الدول العربية مما تواجهه من كافة التحديات سواء الداخلية أو الخارجية سياسية واقتصادية وأمنية.

شهد العالم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن تحولات جذرية في النظام العالمي شملت كافة المجالات كان أهمها تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وظهور النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وحرب تحرير الكويت والحرب على الإرهاب التي أدت إلى احتلال أفغانستان في عام ٢٠٠١ ثم العراق ٢٠٠٣ وغيرها من المتغيرات الأخرى وقد كانت المنطقة العربية من أكثر المناطق تأثرًا بها، نظرًا لأهمية هذه المنطقة بالنسبة للقوى الكبرى من جهة وما تعانيه من ظروف سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية من جهة أخرى.

كانت الساحة الإقليمية مع العقدين الأخيرين من الألفية الثالثة عرضة لمجموعة من المتغيرات والأحداث مثل حرب الخليج الأولى والثانية وما أتبعها من احتلال العراق والتواجد العسكري في المنطقة وتوقف مفاوضات السلام بين الفلسطينيين مع إسرائيل واجتياح الإرهاب للبلاد العربية وانتشار محاولات التقسيم للدول العربية على أساس أو مرجعية دينية أو عرقية واشتعال أزمات كثيرة في المنطقة مثل الصومال ولبنان ومشكلة فلسطين وأزمة الخليج والملف النووي الإيراني والتدخل الإيراني التركي/ الإيراني في الشأن العربي والموقف في كل من سوريا والعراق وليبيا واليمن وأزمات لبنان، كل تلك الأزمات هي متغيرات هامة على الساحة العربية والتي لم يشهد لها النظام الإقليمي العربي مثيلًا منذ نشأته وحتى الآن وكان من نتائجها إسقاط بعض الأنظمة العربية وأثر ذلك على الأمن والسلامة والاستقرار لكثير من الدول سواء تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر وحتى الآن لم تظهر بوادر أو شواهد على الاستقرار التام وحل المشاكل العربية.

أدت تلك الأحداث والتحولات إلى تعرض البنية الاستراتيجية للنظام الإقليمي

العربي لتغيرات كثيرة والتدخل والتغلغل والتواجد الدولي في المحيط العربي بكثافة وأشكال وصور وحجج متنوعة ومتعددة واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تهيمن على النظام العالمي الجديد وتتربع على قمته، وإن كان المستقبل يشير إلى بداية تحول جديد في النظام العالمي يتمثل في صعود الدور الروسي والصيني، وهو ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحيلولة دون وقوعه أو تعطيله بالتحكم في المنطقة العربية لأسباب عديدة لكن أهمها مصالحها في منع قوات المعسكر الشرقي من التواجد كذلك قربها من الموقع الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط بل سيطرتها عليه وكذا مصادر الثروات التي تعتبر مطمع دائم لها.

□□□

الفصل الأول

التحديات والتهديدات والمخاطر التي تواجه النظام الإقليمي العربي

بعد أحداث ٢٠١١ وما تلاها يمر العالم العربي بمرحلة غير مسبوقة تضع مستقبل المنطقة شعوبًا وكيانات على المحك، ثمة بعض بوادر ومؤشرات التفكك والتجزئة التي تشهدها العديد من الدول في ظل ظواهر داخلية جديدة أبرزت مشاهد العنف والصراع وعدم القدرة على التوافق الداخلي، والعجز عن الإمساك باللحظة التاريخية التي تسفر عن تغير سياسي شامل، ومع مشاهد التجزئة والتفكك يبرز العجز عن إدارة الدولة أو إعادة بناء الأمن، ولقد شهدت بعض الدول العربية وضعية الانقسام والصراع السياسي الداخلي وغياب الدول وتجزئتها (ليبيا واليمن وسوريا والعراق والصومال ولبنان والسودان وفلسطين).

وبعد الأزمة العالمية المترتبة على العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ وانعكاساتها على مسرح الأحداث دوليًا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وما ترتب ذلك من خلق تحديات وتهديدات قد تكون اقتصادية في المقام الأول على الدول العربية والنظام الإقليمي العربي.

وسيتم تناول الفصل الأول من خلال ثلاثة مباحث كالآتي:

أ – المبحث الأول: التحديات والمتغيرات السياسية اعتبارًا من ٢٠١١.

ب – المبحث الثاني: التهديدات الناتجة عن الإرهاب.

جـ – المبحث الثالث: التهديدات الناتجة عن التدخلات الخارجية.

□□□

المبحث الأول:

التحديات والمتغيرات السياسية اعتبارًا من ٢٠١١

مفهوم (التحديات ـ التهديدات ـ المخاطر)[١]:

أ ـ التحديات:

هي المصاعب التي تواجه الدولة أو مجموعة دول تحد من معدلات التنمية وتشكل عثرة أو عقبة أمام تقدمها، وتسعى كل دولة جاهدة لوضع السياسات والحلول كذا الأساليب المناسبة للتغلب على هذه المصاعب والتي قد تختلف بالطبع من دولة لأخرى، كذا يمكن أن يأتي التحدي نتيجة الصراعات بين أيديولوجيات داخلية أو خارجية، وقد تكون التحديات مجموعة من الاحتياجات الأساسية الداخلية في أي دولة وعدم توفرها يؤثر تأثيرًا مباشرًا على الأمن القومي (ملفات الصحة – التعليم – البطالة – الوعي).

ب ـ التهديدات في مفهومها الاستراتيجي:

هو وصول تعارض المصالح والغايات القومية إلى مرحلة يتعذر معها حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية، مما قد يضطر الأطراف المتصارعة أو أي منهم اللجوء لاستخدام القوة المسلحة، أي استخدام الوسائل العدوانية معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر والتهديد، وقد يكون التهديد من قوة دولية لها أهداف بالمنطقة أو أعمال عدائية من دول الجوار (تهديدات دولية – تهديدات إقليمية) وقد يكون التهديد دائمًا أو مؤقتًا، كما قد يكون مباشر أو غير مباشر ويستند التهديد الدائم على استمرار تعارض المصالح والغايات القومية، أما التهديد المؤقت فهو الذي ينشأ نتيجة لأسباب مؤقتة تضع دولتين أو أكثر في وضع تضارب المصالح والغايات القومية.

---

(١) حسن إبراهيم – التهديدات والتحديات والمخاطر – محاضرة كلية الدفاع الوطني عام ٢٠١٠.

جـ- المخاطر (المخاوف):

هي الاحتمالات المتوقعة للعدائيات المستقبلية والتي لم تتبلور بعد إلى تهديد واضح ولكن لها شواهد أو مقدمات ومع مضي الوقت يمكن أن تتحول إلى تهديدات وما تسفر عنه من نتائج.

الأنواع المختلفة للتحديات والتهديدات[1]:

يمكن تقسيم التحديات والتهديدات إلى عدة أنواع وذلك طبقًا لنوعيتها وتوقيت الحدوث وكذلك من حيث درجة التأثير على عناصر الأمن القومي كذلك نطاقها المكاني وشدة تأثيرها كالآتي:

أ- من حيث النوع:

(١) تهديدات وتحديات عسكرية وأمنية.

(٢) تهديدات وتحديات سياسية.

(٣) تهديدات وتحديات اجتماعية وثقافية.

(٤) تهديدات وتحديات تكنولوجية وبيئية.

ب- من حيث الزمن (توقيت الحدوث):

(١) تهديدات وتحديات في الأجل القريب.

(٢) تهديدات وتحديات في الأجل المتوسط.

(٣) تهديدات وتحديات في الأجل البعيد.

جـ- من حيث تأثيرها على الأمن القومي:

(١) تهديدات وتحديات ذات تأثير مباشر على الأمن القومي.

(٢) تهديدات وتحديات تأثير غير مباشر على الأمن القومي.

د- من حيث المصدر:

(١) تهديدات محلية.

(٢) تهديدات إقليمية.

---

(١) عادل مسعود – التهديدات والتحديات (الإطار النظري) كلية الدفاع الوطني، القاهرة ٢٠٠٩.

(٣) تهديدات دولية.

هـ ـ من حيث شدة التأثير:

(١) تأثير شديد.

(٢) تأثير متوسط.

(٣) تأثير عادي.

التحديات والتهديدات بصفة عامة المؤثرة على الأمن القومي:

أ ـ التحديات والتهديدات العسكرية والأمنية:

(١) في مجال الأسلحة التقليدية:

(أ) الخلل في التوازن العسكري وخاصة في حالة الجوار الجغرافي والذي قد يولد مناخًا من الشك والخوف المتبادل ويولد نوعًا من الشعور بعدم التيقن في ظل التغير المستمر في معدلات موازين القوى بين مختلف الأطراف وخاصة إذا كانت هناك نزاعات سابقة.

(ب) الحصار العسكري الذي قد تفرضه دولة على أخرى.

(جـ) القيود العسكرية الخاصة بحجم القوات وتمركزها.

(د) القذف الجوي.

(هـ) العدوان العسكري أو الغزو المسلح الذي تشنه دولة أخرى.

(و) الاحتلال العسكري الناتج عن الغزو.

(٢) التحديات والتهديدات في مجال الأسلحة فوق التقليدية:

(أ) يندرج تحت هذا التهديد الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية والأسلحة النووية والصواريخ الباليستية، كما أن امتلاك قدرات الإنتاج لتلك الأسلحة فإنه يعد تهديدًا للأمن القومي للدولة المجاورة وعلى سبيل المثال القدرات النووية الإسرائيلية.

(ب) خطورة هذا التهديد أنه يوفر لحائزه التلويح بالردع النووي للأطراف الأخرى وتحقيق أهدافه دون الحاجة للاستخدام الفعلي لهذه الأسلحة.

(٣) التهديدات والتحديات الأمنية الأخرى:

يقصد بها التهديدات المخابراتية في مجال جمع المعلومات عن الدولة محل التهديد، وكذا استخدام الوسائل غير النظيفة في تحقيق الأهداف (قتل العلماء – سرقة التكنولوجيا – تخريب، تدمير منشآت حيوية استراتيجية) والإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

ب ـ التهديدات والتحديات السياسية:

(١) قد تنشأ تلك التهديدات بسبب وجود أنظمة عقائدية متطرفة في جوار جغرافي أو بدونه مع الدولة محل التهديد ويؤثر ذلك بشكل مباشر على الأنظمة السياسية الأخرى المجاورة.

(٢) قد ينبع التهديد السياسي من مصادر تهديد داخل الدولة نفسها ممثل في أنظمة سياسية أو عقائدية متطرفة أو جماعات متطرفة سواء هذا التطرف دينيًا أو سياسيًا.

(٣) قد تكون التهديدات السياسية ناتجة عن التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة تقوم بتقديم الدعم المالي والمادي والإعلامي والأمني للجماعات المتطرفة داخل الدولة.

(٤) قد تنبع أيضًا التهديدات السياسية أيضًا من تطور النظام العالمي، يؤدي إلى سيطرة قوى معينة على صنع القرار في الأمم المتحدة، وتطبيق السياسات التي تخدم مصالحها ومصالح دول صديقة أو حليفة لها على حساب دول أخرى.

التحديات السياسية في الدول العربية ٢٠١١ / ٢٠١٢:

أ ـ التحديات السياسية التونسية[١]:

اندلاع ثورة شعبية يوم ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي أضرم النيران في نفسه تعبيرًا عن بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها، كذلك في ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ خروج آلاف التونسيين الرافضين لأوضاع البطالة، أجبرت الأوضاع الرئيس زين العابدين بن علي على إعلانه عدم الترشح لانتخابات

(١) شبكة المعلومات الدولية – BBC News – ١٤ يناير ٢٠١١.

الرئاسة عام ٢٠١٤ ولكنه اضطر إلى التنحي يوم ١٤ يناير ٢٠١١ وتولى بعده محمد الغنوشي رئاسة البلاد مؤقتًا وعلى أثر ذلك فازت حركة النهضة الإخوانية التي كانت محظورة في الانتخابات النيابية في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢ وفازت بعدد ٨٩ مقعد من أصل ٢١٧ بناء عليه تم انتخاب المنصف المرزوقي رئيسًا للجمهورية، وكان هذا هو التحدي الرئيسي وتمكين الإخوان من حكم تونس في المجلس التشريعي ورئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة.

ب- التحديات السياسية في مصر ٢٠١١ / ٢٠١٢ [1]:

(١) كانت هناك عوامل الاستثارة التي تعرض لها المواطن المصري والتي ساهمت في أحداث يناير ٢٠١١ كانت إحداهما هو انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١٠ والتي جرت بعيدًا عن الإشراف القضائي بعد تجربتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ اللتين جرتا تحت إشراف قضائي وحققتا فيهما المعارضة نتائج لا بأس بها كان أبرزها حصول جماعة الإخوان المسلمين على عدد ٨٨ مقعد بمجلس الشعب عام ٢٠٠٥ وكان من نتيجة ذلك سيطرة نواب الحزب الوطني بخروج أحزاب المعارضة خالية الوفاض من تلك الانتخابات عدا قلة بمجلس الشعب وشكل ذلك خطورة كبيرة على الاستقرار العام في مصر، وأما العامل الثاني هو حجم اليأس من الإصلاح وفقدان الأمل في التغيير خاصة بعد انتشار شائعة نية توريث الحكم لجمال مبارك نجل الرئيس حسني مبارك، كما كانت الأحداث في تونس عاملًا دافعًا لعمل مماثل في الشارع المصري وبالفعل تجمعت حشودًا من الشعب المصري اعتبارًا من ٢٥ يناير ٢٠١١ في ميادين مصر للمطالبة برحيل مبارك الذي أجبر على التنحي في ١١ فبراير ٢٠١١ وفوض المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شؤون البلاد.

(٢) تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة برئاسة المشير حسين طنطاوي ورغم ذلك شكر المصريون للجيش الحيادية وعدم استخدام القوة دعمًا لمبارك رغم أن الأحداث التالية غيرت تلك المعادلة بعد نشاط جماعة الإخوان المسلمين وبعض الكيانات التي تتوافق معها في التجمهر والتظاهر خاصة ما يسمى

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة – ٢٠١٣، من ص ٢٩٤ – ٢٩٨.

بالمظاهرات الفئوية، وفي ٣٠ مارس ٢٠١١ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانًا دستوريًا يتضمن ٦٣ مادة، معطلًا بذلك دستور ١٩٧١.

(٣) قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإقصاء حكومة أحمد شفيق المعينة من قبل الرئيس مبارك وشكلت حكومة برئاسة عصام شرف وتلاحظ موافقة الجماهير في الميادين عليه، تلا ذلك إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوم قانون بتعديل القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية، وكانت فلسفة التعديل هي تحرير تأسيس الأحزاب وجعلها بمجرد الإخطار للترخيص مما أسفر عن تأسيس عدد ٤٥ حزبًا سياسيًا جديدًا حتى نهاية ٢٠١٢.

(٤) يحسب أيضًا للمجلس العسكري سعيه للحفاظ على زخم الثورة فقدم رموز النظام السياسي السابق للمحاكمات بدءًا من رئيس الدولة ونجليه ورئيس غرفتي البرلمان وبعض الوزارات وقيادات الحزب الوطني الحاكم سابقًا.

جـ- التحديات السياسية في ليبيا ٢٠١١/ ٢٠١٢ [1]:

(١) كان لنجاح الثورة في كل من تونس ورحيل بن علي في يناير ٢٠١١ ثم رحيل مبارك أيضًا في مصر من العام ذاته دورًا ملحوظًا في خلق حالة من التعبئة والسيولة في ليبيا وخاصة بين الشباب كفئة اجتماعية، وبرغم حدوث أزمات سياسية في ليبيا على مدار ٤٢ سنة من حكم معمر القذافي إلا أنها لم تعرف التنظيم السياسي بشكله الرسمي فالقذافي لم يعترف بالنظام الحزبي وفقا للكتاب الأخضر (للقذافي) فإن من (تحزب خان)، كل ذلك أدى إلى مظاهرات حاشدة في فبراير ٢٠١١ وكان الموقف في ليبيا مغايرًا كثيرًا عما حدث في تونس ومصر حيث إن الجيش في كلا الدولتين وقف على الحياد للشعبين، ولكن في ليبيا انقسم الجيش إلى فريقين أحدهما مؤيد للقذافي والآخر ضده، حيث كان الجيش في شرق ليبيا مع الثوار تحت قيادة وزير داخلية معمر القذافي السابق والمعارض له اللواء عبد الفتاح يونس بينما كان الجيش في طرابلس الغرب موالي للقذافي.

(٢) شكل موقف جامعة الدول العربية نقطة التحول فقد رفضت في الأول من

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٢/٢٠١١، ص ١٢١.

مارس ٢٠١١ التدخل الأجنبي في ليبيا ولكن في الثاني عشر من مارس ٢٠١١ دعا وزراء الخارجية العرب مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي في ليبيا معتبرين أن نظام القذافي فقد شرعيته، وقرروا التعاون مع المجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل من القوى الثورية، وكان ذلك القرار من جامعة الدول العربية بمثابة إشارة البدء لتحركات دولية واسعة للتدخل في ليبيا إلى أن سقطت العاصمة طرابلس في أغسطس ٢٠١١ وتم اعتقال معمر القذافي بواسطة الجبهة المضادة له بمعاونة من قوات حلف الأطلنطي (الناتو).

(٣) بعد سقوط القذافي واعتقاله وقتله على أيدي ثوار ليبيا انتشر السلاح في ليبيا بشكل غير مسبوق خلال عامي ٢٠١١/ ٢٠١٢ وحتى الآن، وفي ظل وجود تحديات تتعلق بشرعية السلطة الانتقالية في نفس الحقبة الزمنية وما زالت قضايا ثأر بين مؤيد ومعارض للثورة وعدم وجود سلطة قوية وهذا كان التحدي الرئيسي خلال المرحلة علاوة على عامل القبلية والعصبية كان حافزًا أكثر على الانقسام.

د ـ التحديات السياسية في اليمن [1]:

(١) شهدت اليمن منذ تفجر الثورة في فبراير ٢٠١١ تطورات بالغة الأهمية طالت مختلف جوانب الواقع اليمني واذا كان توصيف أوضاع ما قبل الثورات في الدول العربية هو محل الاختلاف فإن الوضع في اليمن لم يكن كذلك حيث كانت الأزمة شاملة، حيث تركت بصماتها على كل رقعة الدولة وقامت الثورة في ظل أوضاع بالغة السوء من خلال أسوأ وضع ثلاثي الأزمات وهو (الحراك الجنوبي والحوثيين وتنظيم القاعدة).

(٢) منذ اليوم الأول للثورة في اليمن قامت دول مجلس التعاون الخليجي بدور محوري في الإشراف على العملية الانتقالية للسلطة في اليمن وقد نص الاتفاق الذي تم توقيعه مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ على توقيتات زمنية محددة لعملية نقل السلطة وتشكيل حكومة وفاق وطني خلال سبعة

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٢/٢٠١١ (المرجع السابق).

أيام مناصفة بين الحكومة والمعارضة على أن يصبح نائب الرئيس (عبد ربه هادي منصور) هو الرئيس الشرعي للبلاد بالإنابة بعد استقالة علي صالح، وبالفعل في فبراير ٢٠١٢ جرى انتخاب (عبد ربه هادي منصور) رئيسا للجمهورية بالتوافق الوطني، بينما انقسم اليمن بين الشمال والجنوب وانتشار الأسلحة بين جميع فئات الشعب اليمني واستمرت الفوضى خلال عامي ٢٠١١/ ٢٠١٢.

هـ- التحديات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي عامي ٢٠١١/ ٢٠١٢ [١]:

(١) لم تعد ممالك وإمارات الخليج في مأمن من الاجتياحات الشعبية التي شهدتها الجمهوريات العربية، فقد شهدت البحرين منذ منتصف فبراير ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣ موجة من الاحتجاجات والاعتصامات الواسعة اتخذت من دوار (اللؤلؤة) نقطة ارتكاز ورمزًا لها ثم امتدت إلى مناطق مختلفة في المملكة ودعا المعتصمون إلى إجراء تحولات جوهرية سياسية وانتخاب حكومة جديدة ووضع دستور جديد وحل البرلمان المنتخب وإلغاء الصلاحيات الممنوحة لمجلس الشورى المعين.

(٢) كما حدثت احتجاجات في سلطنة عمان حيث طالب المحتجون بتحسين أوضاع المعيشة ورفع المرتبات وإسقاط بعض الوزارات واستطاع النظام الحاكم من الاستجابة لمطالب رئيسة القوى المحتجة وكذلك استقالة حكومة ناصر آل محمد وإجراء انتخابات جديدة في فبراير عام ٢٠١٢.

(٣) شهدت المملكة العربية السعودية احتجاجات حادة في المنطقة الشرقية التي يغلب عليها السكان الشيعة وتقع فيها الثروة النفطية.

و- التحديات السياسية في العراق ٢٠١١/ ٢٠١٢ [٢]:

(١) مرت الحكومة العراقية خلال عام ٢٠١١/ ٢٠١٢ بثلاث أزمات سياسية هزت شرعيتها الداخلية والإقليمية، حيث لم تكن كونها حكومة منتخبة وصلت للسلطة عن طريق صناديق الاقتراع كافيًا، وما تبعها من مفاوضات طويلة تدخلت فيها أطراف دولية وإقليمية بهدف الوصول إلى صيغة تسمح لنوري المالكي بالاستمرار

(١) نفس المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٦٤.

كرئيس للوزراء لولاية ثانية، وتضمن للقائمة العراقية الحاصلة على أكبر عدد من المقاعد بالبرلمان استنادًا لنتائج الانتخابات نصيب ما من السلطة بالعراق.

(٢) ورغم أن القوى الكردية بقيادة مسعود بارزاني تمكنت من لعب دور الوسيط حينها، وتم التوصل إلى اتفاق (أربيل) الذي أنهى أزمة تشكيل الحكومة ورغم أهمية هذا الاتفاق وما حققه من إنجاز من حيث إنهاء حالة الشلل السياسي التي استمرت في العراق طوال الفترة من مارس ٢٠١٠ حتى ١١ نوفمبر ٢٠١٠ حين وقع الاتفاق، لأن هذا الاتفاق أدخل العراق في تحديات وأزمات سياسية متتالية.

ز- التحديات السياسية في منطقة القرن الأفريقي ٢٠١١/ ٢٠١٢ [١]:

(١) استغلت الولايات المتحدة الأمريكية المطالب الإقليمية وتصاعدها للمطالبة بالتدخل الدولي في الصومال نظرًا لانعدام حالة الاستقرار الأمني والسياسي واستمرار حركة الشباب الصومالية الإرهابية في عملياتها الإرهابية، أرادت أمريكا أن تعزز مصالحها في المنطقة مستغلة الأوضاع الإقليمية كغطاء لتدخلها.

(٢) من ناحية أخرى تطلع الشعب الصومالي في ظل موجات الثورات العربية إلى اندلاع ثورة ضد العنف والاستبداد والفقر والتدخل الأجنبي الذي لم يتوقف منذ استقالة الرئيس الأسبق محمد سياد بري في نهاية القرن الماضي، فشهدت مدينة (كيسمايو) الصومالية في مارس ٢٠١١ مظاهرة ضخمة تحت شعار (وحرض المؤمنين) ضد التدخل الأجنبي، وفي أغسطس ٢٠١٢ تم إجراء انتخابات دشنت لإنهاء المرحلة الانتقالية التي استمرت لأكثر من ٢٠ عاما ولتبدأ الصومال مرحلة جديدة من مؤسسات الحكم الدائمة، لكن لم تتوقف معاناة الصوماليين من استمرار التدخلات الأجنبية وكذا من العمليات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب الإرهابية.

حـ- الأزمة السورية ٢٠١١/ ٢٠١٢ [٢]:

(١) بدأت أحداث الأزمة السورية في منتصف شهر مارس عام ٢٠١١ عند خروج مظاهرات في مدن عدة سورية مطالبة بإطلاق الحريات وإخراج المعتقلين السياسيين

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١١/ ٢٠١٢، من ص ١٧٣ – ١٨١ (مرجع سبق ذكره).

(٢) شبكة المعلومات الدولية – ويكيبيديا – أحداث الأزمة السورية.

من السجون ورفع حالة الطوارئ ووصلت الاحتجاجات إلى المطالبة بإسقاط حكم بشار الأسد، بحلول شهر يوليو ٢٠١١ تطورت مظاهر الاحتجاجات إلى اعتصامات مفتوحة في الميادين، ثم أجبرت بعض فئات الشعب السوري على الهجرة إلى الدول المجاورة وأهمها تركيا ولبنان والأردن وأيضًا مصر وبالتوازي حدثت انشقاقات في الجيش السوري وفي أغسطس ٢٠١١ تشكل الجيش السوري الحر وبدأ في عمليات مباشرة ضد القوات النظامية السورية.

(٢) مع بداية عام ٢٠١٢ بدأ استخدام الأسلحة الثقيلة بين الجيش السوري مع الجيش الحر وتعرضت مدن كثيرة للقذف المباشر وبات معظم شمال البلاد (بما فيه معظم محافظات إدلب وحلب والرقة والحسكة) في أيدي قوات الجيش الحر بينما ما زالت المدن الرئيسية في معظمها تحت سيطرة الجيش العربي السوري.

ط ـ الأوضاع في فلسطين عامي ٢٠١٢/٢٠١١:

لم تختلف عما قبلها، ما زال الانقسام في الشارع الفلسطيني يهيمن على الأوضاع السياسية وهو من أهم التحديات.

الأوضاع السياسية في الدول العربية خلال عامي ٢٠١٣/ ٢٠١٤ [1]:

أ – في مصر نجح المصريين في تفجير ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ التي استهدفت استرداد ما حدث في ٢٥ يناير ٢٠١١ من جماعة الإخوان الإرهابية وانطلقت الإرادة المصرية للنهوض بمصر في كافة المجالات والمسارات الأمنية والتنموية بعد أن تم إقصاء جماعة الإخوان الإرهابية وأذرعها التي حاولت أن تتمكن من مفاصل الدولة.

ب – في تونس نجحت القوى الثورية في فرض خيارها الديمقراطي عبر انتخابات برلمانية أبعدت شبح الهيمنة الإخوانية عن النظام التونسي الجديد ونجحت في انتخابات رئاسية ناجحة فاز بها مرشح حزب نداء تونس الباجي قائد السبسي الذي سبق أن حصد أغلبية مقاعد البرلمان خلفًا للرئيس السابق المنصف المرزوقي الذي لم يتمتع بأي تمثيل شعبي.

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٣/ ٢٠١٤ طبعة ٢٠١٥، من ص ١١٥ – ١٢٠ (مرجع سبق ذكره).

جـ – واجهت في تلك المرحلة كل من السعودية والإمارات والبحرين انحياز قطر إلى جماعة الإخوان المسلمين ومساندتها لأنشطة إخوانية تهدد الأمن والاستقرار في هذه الدول مثلما الوضع في مصر مقابل الدور القطري الذي دفع في نهاية المطاف الدول الأربع إلى سحب سفرائهم من الدوحة.

د – وخلال عامي ٢٠١٣/ ٢٠١٤ لم يحدث تغيير سياسي أو ميداني في كل من ليبيا واليمن وفلسطين والصومال وسوريا والعراق فما زال الصراع قائم بين القوى السياسية التي يغذيها عناصر الطائفية والمذهبية والقبلية علاوة على نشاط الجماعات الإرهابية التي تنحاز إلى بعض القوى السياسية، لكن تجدر الإشارة إلى فلسطين وهي القضية المركزية ما زال الانقسام الفلسطيني قائم وعدم القدرة على تحقيق اللُحمة الفلسطينية أدى ذلك إلى استمرار إضعاف القرار الفلسطيني كذا التقليل من المساندة الدولية والإقليمية.

حال النظام العربي عامي ٢٠١٥/ ٢٠١٦ [1]:

أ – في مارس ٢٠١٥ عقد مؤتمر القمة العربي في مدينة شرم الشيخ بمصر حيث صدر قرار مجلس الجامعة والذي ينص على إنشاء قوة عربية مشتركة لمكافحة الإرهاب وصيانة الأمن القومي العربي، وخلال شهري إبريل ومايو ٢٠١٥ تم عقد مؤتمرين برعاية جامعة الدول العربية لرؤساء أركان حرب القوات المسلحة العربية بشأن اتخاذ الإجراءات التنفيذية لقرار مجلس جامعة الدول العربية وتم إعداد بروتوكول وقع عليه رؤساء أركان حرب القوات المسلحة العربية متضمنًا نقاطًا رئيسية منها أن الاشتراك في القوة اختياريًا وأن حجم القوة من كل دولة اختياري أيضًا طبقًا لقدراتها وأن الإنفاق المادي يقع على كل دولة للقوات المشتركة منها وتم الإعداد لتوقيع إعلان القوة في أغسطس ٢٠١٥ في القاهرة، ولكن نظرًا لاختلاف في الإرادة السياسية بين الدول العربية لم يتم تحقيق ذلك، رغم موافقات فعلية للاشتراك من عشر دول عربية وأن الحد الأدنى طبقًا للبروتوكول الذي تم الاتفاق

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – التقرير الاستراتيجي العربي –القاهرة–٢٠١٦.

عليه لإعلان القوة عدد ثلاث دول تم تعديلها لخمس دول ومع ذلك أحبط القرار.

ب – في الخليج العربي راحت المملكة العربية السعودية التي قامت بحرب شنتها على اليمن لمواجهة النفوذ الحوثي تزيد من إصرارها على إكمال تلك الحرب مع حلفائها في التحالف، لاسيما بعد تعامل التحالف الحوثي – صالح في مفاوضات السلام بقيادة المبعوث العربي الأممي ولد الشيخ أحمد، كما قامت المملكة بتوقيع اتفاق "مجلس تعاون استراتيجي" مع تركيا كما أعلنت عن تأسيس تحالف إسلامي خارج نطاق منظمة البلدان الإسلامية في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥ يتألف من ٣٤ دولة لمواجهة إيران وسمي هذا التحالف قبل ذلك (التحالف السني) ومع ذلك استمرت إيران في التوغل لبسط المزيد من السيطرة على بعض البلدان العربية وما كان لها في العراق واليمن وسوريا ولبنان.

جـ – في سوريا التي أصبحت مرتعًا لكل منظمات التطرف الإسلامي وزاد الأمر سوءًا محاولات الاختراق التركي لأراضيها كما حدث في العراق وتم التنديد به من كافة البلدان العربية داخل جامعة الدول العربية وفي فلسطين أمعنت إسرائيل في استغلال الخلافات والمشاكل العربية في بسط سيطرتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة والإمعان في المزيد من الاستيطان وفرض سياسة الأمر الواقع.

د – وفي مصر التي عزفت عن التعاطي مع المشكلات الخارجية السابقة إلا بالقدر الذي يحقق أمنها القومي فسعت بكل ما تملك من قدرات للوقوف في وجه المخططات الإقليمية لتفكيك سوريا وقام الرئيس السيسي بزيارات خارجية عربية وآسيوية وأوروبية وأفريقية إضافة إلى روسيا بحثًا عن استثمارات وموارد لدعم الاقتصاد العربي وفي الداخل كان استكمال خارطة المستقبل حيث جرت الانتخابات البرلمانية التي أنتجت قوى برلمانية وأحزاب سياسية صاعدة، وخلال ٢٠١٥ أيضًا تم افتتاح قناة السويس الجديدة والعديد من المشروعات القومية التنموية وخاصة البنية الأساسية كالنقل والصرف والمياه والكهرباء.

هـ – في يومي ١٣ – ١٤ مايو ٢٠١٥ عقد لقاء بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع الدول الست في مجلس التعاون الخليجي في كامب ديفيد كان يهدف منه

الرئيس الأمريكي إلى تعزيز الاتفاق النووي الإيراني ودعا دول الخليج إلى التعاون والتفاوض مع إيران عكس الهدف الذي أراده مجلس التعاون الخليجي وهو تعهد أمريكي مكتوب بحماية أمن الخليج ولم يحصلوا على ذلك بل حصلوا على تعهد شفهي أمريكي وخاب آمالهم في ذلك المؤتمر حيث كان يرى الرئيس الأمريكي أن أهم قوتين في المنطقة هما إيران وإسرائيل فقط، وهذه العوامل هي ما أدت إلى تغير وجهة نظرة الخليج إلى التقارب مع روسيا.

و – في ١٨ ديسمبر ٢٠١٥ صدر من مجلس الأمن القرار رقم (٢٢٥٤) بشأن وضع جدول زمني يربط بين وقف إطلاق النار في سوريا وبين تشكيل حكومة موسعة يليها إجراءات دستورية أو صياغة دستور جديد للبلاد يعقبه إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون ١٨ شهر دون أي إشارة محددة إلى الرئيس السوري ومستقبله في الحكم الذي أصرت فيه كل من روسيا وإيران أن ذلك الشأن يخص الشعب السوري وحده دون أي تدخل أجنبي، وكان ذلك القرار الصادر من مجلس الأمن الدولي هو ناتج التدخل أو الانخراط الروسي في سوريا ضد الإرهاب بواسطة أسطول من القاذفات السوخوي التي استطاعت أن تقلب الموازين في سوريا للمرة الأولى بما عرف بـ (بعاصفة السوخوي).

ز – في نهاية ٢٠١٦ انقلبت موازين القوى في الأزمة السورية ورجحت كفة النظام السوري بعد أن كان قد أوشك على الانهيار كحكم وكدولة بعد المواجهات المسلحة التي تقودها قوى العنف والإرهاب المدعومة من أطراف خارجية عربية وإقليمية ودولية، وفي العراق حسمت قوى عربية كثيرة موقفها سلبًا، أي بدون أي مبالاة من هيمنة إيران منذ سنوات على القرار العراقي، وهو ما قامت به السعودية بمحاكاة إيران بالدق على الصراع المذهبي بالتحالف مع قادة من السنة بالرمادي في ظل شرعنة السلطة هناك لمليشيات الحشد الشعبي (الشيعي)، وفي اليمن استمرت انتكاسات الأوضاع ووصلت إلى حد منع أطراف دولية عديدة من تصدير السلاح للسعودية بعد تقرير أممي يدينها بسبب القصف العشوائي لقوات التحالف العربي وسبب كوارث للأطفال في اليمن.

حـ – وبالانتقال إلى المغرب العربي كان هناك نسيان عربي جماعي للاهتمام بالشأن الليبي عدا الموقف المصري الداعم لها عمليًا، وكأن العرب ينتظروا التدخل الإيراني في ليبيا كما في اليمن والعراق وسوريا، ووسط كل ذلك أصبحت القضية الفلسطينية في دياجير الظلام، وبلدان عربية محورية غارقة في مشاكلها الداخلية وأخرى تفرغت لمواجهة إيران وتجري مباحثات سرية مع إسرائيل التي تزعم أنها تواجه إيران أولًا، ومن أهم ما حدث في ٢٠١٦ بشأن القضية الفلسطينية هو صدور قرار مجلس الأمن في ديسمبر عام ٢٠١٦ يدين الاستيطان الإسرائيلي بمباركة الأمريكية (فقط) دون عمل إيجابي فعلي.

ط – ومن التحديات السياسية خلال ٢٠١٦ رفض المغرب عقد القمة العربية العادية على أرضه خشية أن تردد القمة عبارات نمطية (تشجب وتدين وتستنكر).

التحديات السياسية عامي ٢٠١٨/٢٠١٧ [1]:

أ – لم يحدث أن وصل حال النظام العربي الى ما وصل إليه عام ٢٠١٧ فالنظام لم يعد عاجزًا فقط عن التوحد حول مشروعه، بل أضحى عاجزًا عن الدفاع عن نفسه ويبدو أن عام ٢٠١٧ كان عام تسديد فواتير الإخفاقات التي اجتاحت العالم العربي منذ عقود مضت، منها تورط العراق في حرب الثماني سنوات مع إيران ثم التورط في غزو الكويت وما تلاها من احتلال أمريكا للعراق عام ٢٠٠٣ ثم العدوان الأمريكي/ الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦ وما بين هذا الاحتلال وذلك العدوان وقع النظام العربي تحت استنزاف مشاريع التسلط والهيمنة الأمريكية، الشرق الأوسط الكبير الذي رفع شعار إعادة ترسيم الخرائط عنوانًا لاحتلال للعراق، والتقسيم للأوطان هو الهدف والشرق الأوسط الجديد الذي رفع شعار استبدال الصراعات العربية الإسرائيلية بالصراع العربي الإيراني وفرض إيران عدوًا بديلًا عن إسرائيل، وفرض الصراع الطائفي السني الشيعي لتأسيس محور جديد سني تطمح إسرائيل لأن تكون أحد أطرافه.

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠١٧ – طبعة ٢٠١٨، ص ١٢٥.

ب – في ١٣ يوليو ٢٠١٧ أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن الاتفاق النووي مع إيران ليس في مصلحة الأمن القومي الأمريكي ورفض التصديق عليه وطرح استراتيجية لبناء تحالف الدول الخليجية السنية وبعض الدول إلى جانب إسرائيل لتكوين تحالف ضد إيران وقامت إدارة ترامب بتوقيع عقوبات على إيران لاستمرارها في المشروع النووي خاصة الحرس الثوري الإيراني، وعمليًا فإن كافة التحركات المشار إليها هي أشد خطورة على العمل العربي المشترك ومكانة القضية الفلسطينية كقضية مركزية، رغم أن القمة العربية عام ٢٠١٧ في الأردن طالبت دول العالم بعدم الموافقة على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة والتمسك بمبادرة السلام العربية، علاوة على ظهور بوادر تعثر المشروع الأمريكي/ الإسرائيلي في المنطقة بسبب تحول الأوضاع في سوريا في صالح التحالف السوري الروسي الإيراني وحزب الله خاصة أن إيران أصبحت داخل سوريا قريبة من الحدود الإسرائيلية.

جـ – في ٤ نوفمبر ٢٠١٧ استقال سعد الحريري من رئاسة وزراء لبنان على الهواء صبيحة زيارة كانت استدعاء من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وركزت هذه الزيارة على نقد الحريري لإيران التي رفضت انتقادات الحريري واعتبرت اتهاماته غير حقيقية وبلا أساس وطبيعي أن تتلقف إسرائيل هذا الخبر وتوظفه لمصالحها، وعلى جانب آخر اعتبرت الرئاسة اللبنانية وحزب الله أن تلك الاستقالة هدفها صناعة أزمة في لبنان (مدبرة).

د – في ٦ ديسمبر٢٠١٧ أعلن الرئيس الأمريكي ترامب قراره باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ليفرض انقلابًا في المعادلات ومتحديًا كل القرارات الدولية في هذا الشأن على أساس أن القدس يتم بحث وضعها في الحل النهائي.

هـ – وبصفة عامة لم يتغير الوضع السياسي كثيرا فما زالت الدول العربية تواجه المخاطر الناتجة عن الإرهاب وتأثير الفوضى الداخلية أمنيًا واقتصاديًا وسياسيًا في اليمن وليبيا والعراق وسوريا والصومال وتونس، وعلى جانب آخر نجحت جمهورية مصر العربية في التصدي للإرهاب عام ٢٠١٨ وتقلصت العمليات الإرهابية بشكل واضح.

التحديات السياسية عام ٢٠١٩ [١]:

أ ـ الأزمة الفلسطينية:

(١) سلطت تفاعلات عام ٢٠١٩ الضوء على الأبعاد الثلاثة الحاكمة للأزمة الفلسطينية التي تتعلق بالسلطة وحركة حماس والعلاقة بينهما وهو ما قاد إلى ترسيخ واقعين سياسيين جغرافيين وسلطة حكم ذاتي في كل من الضفة وغزة يتنازعان على شرعية التمثيل والقيادة وأضعف حركة التحرير الفلسطيني في مواجهة الاحتلال.

(٢) هذا الصراع الأخير لم يتفاقم خلال عام ٢٠١٩ نتيجة للفشل لمسار المصالحة وإنهاء الانقسام، وإنما نتيجة قوة الدفع الإضافية التي اكتسبها (مسار الانفصال) لقطاع غزة عن الضفة ورفض حركة حماس قرار بحل المجلس التشريعي الفلسطيني وإجراء انتخابات خلال ستة أشهر بهدف نزع الشرعية عن الرئيس الفلسطيني.

ب ـ الأزمة السورية:

بات الجمود السمة المشتركة على الصعيدين العسكري والسياسي للأزمة السورية في عام ٢٠١٩، وظل ملف إدلب ضاغطًا على كل الأطراف، إلى أن يتم فرض أمر واقع جديد عسكري وأمني يسمح بسيطرة الجيش العربي السوري على إدلب تلك المحافظة المتبقي فيها جزء تحت سيطرة الجماعات الإرهابية بحماية دول إقليمية ودولية، حيث تسعى تركيا إلى مواصلة مساعيها لتثبيت نفوذها في المنطقة الآمنة شمال شرق سوريا وهذا الأمر يشكل ضغطًا سياسيًا ومعنويًا على مبدأ وحدة الأراضي السورية.

جـ ـ الأزمة اليمنية:

شهدت الأزمة اليمنية خلال عام ٢٠١٩ تطورات عسكرية ذات دلالة مهمة، تمثلت في توسع جماعة أنصار الله (الحوثي) في استهداف مواقع مدنية في الداخل السعودي بالطائرات المسيرة والصواريخ، مما عكس أن (حربًا لا متماثلة) خاضها

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة – التقرير الاستراتيجية العربية ٢٠١٩ طبعة ٢٠٢٠.

الحوثيون ضد المملكة، من شأنها الإضرار بالمملكة واقتصادها، وقبل نهاية عام ٢٠١٩ وتأكيد وجود اتصالات سرية عبر وسطاء بين التحالف العربي وجماعة أنصار الله، بما يمهد لوقف القتال والبدء في مفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية شاملة، ويدعم ذلك ما تتعرض له إيران الداعم والحليف الأكبر لجماعة (أنصار الله) من ضغوط مختلفة في البلدان العربية.

د ـ الأزمة الليبية:

شهد عام ٢٠١٩ بلورة أسس جديدة في ليبيا خاصة فيما يتعلق بالتحالفات الدولية والإقليمية من ناحية، وما يتعلق بالسجل العسكري الدائر حول طرابلس، التي شهدت معركة حادة لتحريرها بين الجيش الوطني الليبي والمليشيات الداعمة لحكومة الوفاق من جهة أخرى، أما الجانب السياسي فقد شهد الكثير من الركود، وتحولت خرائط المسار الأممي إلى أحد الحلول المطروحة، ولكنها غير قابلة للتطبيق، هذه الحالة من الركود في الحالة السياسية أعطت ضوء أخضر لبدء السجال العسكري بين الأطراف المتصارعة في ليبيا، وهنا تبرز مذكرات التفاهم بين تركيا والمجلس الرئاسي، كأحد محفزات تصاعد الصراع العسكري ليبيا وإقليميًا في نهاية العام، كما أن هناك الكثير من القوى الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا تتابع الوضع في ليبيا عن كثب.

هـ ـ في السودان والجزائر:

شهد عام ٢٠١٩ نشوب احتجاجات شعبية أدت إلى إسقاط النظام الحاكم في كل من السودان والجزائر خلال أبريل ٢٠١٩، ذلك أن الشرارات المؤججة للغضب، سواء كانت اقتصادية في الأولى(رفع أسعار الخبز إلى ثلاثة أضعاف)، أم سياسية في الثانية (ترشيح بوتفليقه إلى الولاية الخامسة)، جرت وراءها عوامل احتقان متقاربة تراوحت بين الاستمرار في السلطة لفترة طويلة والتضييق على الحريات، والاختلافات الاقتصادية والاجتماعية بما أفرزته من انتشار للفقر والبطالة والفساد، لكن السؤال الصعب هو لماذا شكل عام ٢٠١٩ نقطة تحول مفصلية في الاحتجاجات ضد النظامين الحاكمين في السودان والجزائر، برغم وجود استقرار ظاهري دام

لثلاثة عقود بالأولى، وعقدين في الثانية، فقد حدثت خلال السنوات الماضية شرارات احتجاجية متقطعة ومتفاوتة الحدة، دون أن تبلغ مقاصدها تم احتوائها من قبل نظام البشير عبر سياسات القمع والمراوغات السياسية داخليًا وخارجيًا، بينما لجأ نظام بوتفليقه إلى المزاوجة بين سياسات المكافئات الاقتصادية المجتمعية والإصلاحات السياسية الجزئية.

و ـ الأزمة السياسية في العراق:

(١) أظهرت الاحتجاجات المندلعة في العراق منذ أكتوبر ٢٠١٩ حجم الأزمات التي واجهتها الحكومة العراقية، سواء المتعلقة بالشأن الداخلي أو بتأثير التفاعلات الإقليمية ومردودها على المجتمع العراقي، وهو ما دفع بعض مكونات الشارع العراقي لإعادة ترتيبات أوراقه ومراجعة مساراته على نحو يضمن تحقيق المصلحة الوطنية العراقية وبالتالي كانت هذه الاحتجاجات بمنزلة اختبار ذو حدين أحدهما يتعلق بقدرة الشارع العراقي على الصمود والاستمرار لحين تنفيذ مطالبه لا سيما بعدما نجح في إسقاط الحكومة العراقية لأول مرة في تاريخ العراق منذ عام ٢٠٠٣ والآخر يتعلق بآليات طهران لتهدئة هذه الاحتجاجات والحفاظ على نفوذها في الداخل العراقي.

(٢) ومن أبرز التحديات السياسية التي واجهت تشكيل حكومة بعد ذلك هو المحاصصة الطائفية والانقسامات السياسية وهي أبرز المعوقات التي أعاقت تشكيل حكومة كاملة لنحو عام على حلفها اليمين، وكانت بمنزلة الوقود الحيوي لاستمرار الاحتياجات العراقية، وحالة الشد والجذب بين القوى السياسية العراقية لتيارين رئيسيين أحدهما يعلي من المصلحة الوطنية العراقية، وسعى لدعم مرشحين مستقلين تكنوقراط للحقائب الوزارية في الحكومة المستقيلة لا سيما السيادية منها، ونادى بالتخلي عن نظام المحاصصة الطائفية المسير للعملية السياسية منذ عام ٢٠٠٣ والذي بموجبه ومع مرور الوقت تعزز النفوذ الإيراني في العراق وهو التيار الذي يتزعمه القيادي الشيعي مقتدى الصدر، والذي لعب دورًا في دعم المحتجين في مسيرتهم منذ اندلاعها في أكتوبر ٢٠١٩، وأما التيار الآخر فهو يسعى إلى ترسيخ المحاصصة

الطائفية والحفاظ على النفوذ الإيراني في العراق وتتزعمه الكتل النيابية الموالية لطهران، والمتمثلة في (تحالف البناء) المكون من تحالف الفتح الذراع السياسية للحشد الشعبي الشيعي وتحالف دولة القانون بقيادة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، إلى جانب عدد من الكتل النيابية الشيعية وهو ما انعكس على سبيل المثال في الخلاف بين التيارين حول المرشحين لبعض الحقائب الوزارية وانشقاق جبهة الحوار الوطني بقيادة صالح المطلك على ائتلاف الوطنية وانضمامها إلى تحالف المحور الوطني الذي يضم أغلب القوى السنية نتيجة الخلاف حول مرشح المكون السني لحقيبة وزارة الدفاع فضلًا عن تشتت المكون السني بين ثلاثة تحالفات هي (ائتلاف الوطنية، والبناء، والإصلاح والإعمار) وسعي كل منهما للدفع بمرشحين.

(٣) دفعت حالة التشتت والانقسام كلا من رئيس الحكومة والقوة السياسية صاحبة النفوذ الأكبر، لممارسة ضغوط متبادلة حيث بادر عادل عبد المهدي رئيس العراق أكثر من مرة لتقديم استقالته من أجل دفع هذه القوى للتوافق على مرشحي الحقائب الوزارية، وهو سبب وضع الحكومة في مهب الريح بعدما شهدت الساحة العراقية غضبًا مجتمعيًا على نطاق واسع ونجح في إسقاط الحكومة في ديسمبر ٢٠١٩.

ز- الأزمة اللبنانية:

(١) واجهت الحكومة اللبنانية تحديات ضاغطة على المستويين الداخلي خلال عام ٢٠١٩ لا سيما في ظل خلاف الرؤى بين شركاء ائتلاف الحكم الناتج عن الضرورة وليس بفعل الاتفاق على برنامج عمل متجانس وهو ما أسهم ضمن أسباب أخرى في إشعال الاحتجاجات الشعبية في الربع الأخير من العام، التي كان سببها المباشر فرض ضريبة بقيمة ستة دولارات على خدمة "الواتساب" في حين كانت أبعادها أعمق من ذلك بكثير، حيث عانت الحكومة اللبنانية اختلالًا ماليًا كبيرًا، انعكس في عجز الموازنة العامة فضلًا عن التراجع في قيمة العملة الوطنية يضاف إلى ذلك تحدي آخر يرتبط بالخلاف على عودة اللاجئين والعلاقة مع سوريا التي لا تزال مسألة خلافية للغاية بين الأطراف اللبنانية وقد اشتعلت الاحتجاجات بصورة مفاجئة لتلقي الضوء على الوضع المأزوم للحكومة.

(٢) تعرضت الحكومة اللبنانية لاختبار حقيقي عندما أقدمت إسرائيل على تنفيذ قصف بالطائرات المسيرة في أغسطس ٢٠١٩ استهدف مبنى لحزب الله بالضاحية الجنوبية لبيروت بالتزامن مع استهداف مقر عسكري بسوريا، أسفر عن مقتل عنصرين من حزب الله المنتشرين في سوريا، يعد هذا الهجوم هو الأول من نوعه منذ حرب ٢٠٠٦، حيث درجت إسرائيل على استهداف عناصر حزب الله على الأراضي السورية، وبعد هذا الهجوم بأيام قليلة نفذ حزب الله عملية استهدفت قاعدة عسكرية قبالة مستوطنة (أفيفيم) على الحدود اللبنانية أسفرت عن إصابة عدد من الجنود الإسرائيليين ومن ثم ردت إسرائيل عليها بقصف للجنوب اللبناني.

حـ- الأزمة السياسية في تونس عام ٢٠١٩:

كشف عام ٢٠١٩ مأزق تشكيل الحكومات الائتلافية في تونس التي شهدت عشر حكومات خلال ثمانية سنوات(٢٠١١ – ٢٠١٨)، ولم يزد متوسط عمر الحكومة عن سنه واحدة وتعاقب عليها ستة رؤساء حكومات، وقد تجاوزت الإشكاليات التي واجهتها الحكومة التونسية قصر العمر إلى تجانس الرؤى، لأنها جمعت أطرافًا سياسية متعددة، وبعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أكتوبر ٢٠١٩ رفضت معظم القوى الدخول في شراكة مع حركة النهضة الإخوانية التي شغلت المرتبة الأولى، لكنها لم تستطع تشكيل الحكومة بمفردها نظرًا لتعدد الكتل البرلمانية وتزايد التناقضات السياسية.

ط- الأوضاع السياسية في مصر عام ٢٠١٩:

(١) شهد المناخ العام في مصر عام ٢٠١٩ تفاعلات متنوعة بشأن التعديلات الدستورية (على دستور ٢٠١٤) ومبادرات تتصل بالمشاركة الشعبية ومدى نطاقها، ونقاش حول حدود التوازن بين السلطات الثلاث، كما حدث قدر من الحراك في المجتمع المدني المصري خاصة إقرار قانون الجمعيات الأهلية الجديد، كما حدث تقارب مصري أفريقي حيث كان لرئاسة مصر للاتحاد الأفريقي دور مهم في تيسير حالة التقارب وتعدد المبادرات والمنتديات التي حرصت على إبراز الرؤية المصرية وسبل تعزيز التعاون مع الدول الأفريقية.

(٢) كما استمر الاهتمام بتجديد الخطاب الديني، نظرًا لازدياد الطلب السياسي والثقافي عليه، لاسيما بعد انتشار خطاب السلفية الديني والسياسي والإقصائي للآخر، وتزايد أشكال التطرف السلوكي في الحياة اليومية ضد الأقباط في بعض المحافظات المصرية لا سيما الوجه القبلي، وتحويل التوترات والمشكلات الاجتماعية الشخصية بين بعض المسلمين والأقباط من مجال النزاعات الاجتماعية العادية إلى المجال الديني.

التحديات السياسية عام ٢٠٢٠ [1]:

أ ـ أزمة كوفيد ـ ١٩:

(١) هو عام مختلف والأكثر سوءًا، عام ليس مثله آخر، صفات ألصقت بعام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد – ١٩ التي لم يعرف العالم مثلها من قبله بكثير من الأوبئة والجوائح التي عانى البشر ويلاتها على مر تاريخهم، ولكن آخرها كان قبل قرن تقريبا عندما حصد نوع من الإنفلونزا أطلق عليه "إنفلونزا أسبانية" حياة عشرات الملايين بداية عام ١٩١٨ وحتى منتصف ١٩٢٠ ولم يكن أي من سكان العالم في عام ٢٠٢٠ موجود عندما حدثت تلك الجائحة.

(٢) وضحت أن هناك إجراءات احترازية يتعين اتباعها للنجاة من فيروس سريع الانتشار، وتوقع حدوث تغير في سلوك البشر وأنماط حياتهم، كما كان سهلًا توقع أن عددًا متزايدًا من الحكومات سيضطر إلى اتخاذ إجراءات احترازية لتقنين سلوك الأشخاص واتباع سياسات حظر وإغلاق متفاوتة حسب معدلات انتشار الفيروس وحسب ثقافة ووعي الشعوب.

(٣) لم يكن صعب توقع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة وتفاوتها من دولة لأخرى نتيجة التغيير الذي فرضته الجائحة في السياسات العامة، وفي تراجع التجارة العالمية وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات البطالة وتعرض سلاسل الإمداد العالمية لصدمات شديدة، وفي كل الحالات تفاوتت

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – القاهرة ٢٠٢١، ص ٢٤٠.

خسائر الدول بسبب جائحة كوفيد – ١٩ طبقًا لدرجة الوعي الشعبي والإجراءات الاحترازية ودقة إجراءات المجابهة الطبية والتوعوية.

ب – لم تشهد الأزمات العربية انفراجات كبرى عام ٢٠٢٠ بالرغم من الجهود التي بذلتها مصر ودول عربية كبرى وبعثات الأمم المتحدة، لا سيما في اليمن وليبيا وسوريا ومن ثم ظلت تلك الأزمات في حالة شد وجذب مستمر، وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٢٠ بدأ أن هناك بعض التقدم المحمود في الحالة الليبية، حيث بدأت عملية جادة للحوار بين أطراف الصراع المحليين بدعم من بعثة الأمم المتحدة، بمشاركة فاعلة من مصر والجزائر والمغرب وتونس، وقد أدت تحركات القوى الإقليمية، لا سيما تركيا وإيران إلى زيادة حد المخاطر المحيطة بالعديد من الدول العربية، ومن بينها تمرير البرلمان التركي مشروع قانون يسمح للحكومة بنشر قوات في ليبيا، الأمر الذي رفع مستوى الاقتتال الأهلي الليبي، وعطل الكثير من الجهود الساعية للتوصل إلى حل سلمي، أيضًا التدخلات الإيرانية لا سيما في الأزمة اليمنية، إضافة إلى التغلغل في مفاصل الدولة العراقية والهيمنة على منظمات الحشد الشعبي، وانعكاساته السلبية على الوضع في العراق داخليًا، وفي هذا السياق جمعت مصر بين القوتين الناعمة والصلبة في التعامل مع هذه التحديات وتلك التهديدات مثل تقديم المساعدات الصحية لعدد من الدول العربية المأزومة للحد من تأثير كوفيد – ١٩، ونسج شبكة من المصالح الاقتصادية مع دول عربية أخرى مثل الأردن والعراق، وكذلك إجراء مناورات وتدريبات عسكرية مع دول عربية وأوروبية كرسائل محددة من شأنها التلويح بالاستعداد العسكري لأي تهديدات تتطلب ذلك.

جـ – كما برزت حالة اللاحسم كسمة أساسية مميزة لأزمة سد النهضة وللمحادثات الجارية بين مصر والسودان وإثيوبيا خلال العام ٢٠٢٠ في ظل التعنت الإثيوبي الذي شكل عائقًا أمام عدد من المحاولات الإقليمية والدولية للتوصل إلى اتفاق ملزم يتعلق بالملء والتشغيل في أوقات الفيضانات العادية وأوقات الشح المطري(الجفاف)، بحيث يضع في الاعتبار توازن المصالح الحياتية والمائية والتنموية للدول المشاركة

في النهر، وعلى مدار عام ٢٠٢٠ بدأ تضارب المسارين المصري والإثيوبي في أكثر من موقف، بما في ذلك كل الجولات التفاوضية التي تمت برعاية الولايات المتحدة والبنك الدولي في بداية ٢٠٢٠ أو برعاية الاتحاد الأفريقي.

د ـ الأزمة الفلسطينية:

شهد عام ٢٠٢٠ دخول خطة السلام الأمريكية (المسماة إعلاميًا بصفقة القرن) والتي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والتي تمحور حولها معظم أو أغلب التفاعلات السياسية والميدانية وهو الإعلان عن الخطة الأمريكية للسلام في ٢٨ يناير ٢٠٢٠ تحت عنوان (رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي والسلام من أجل الازدهار) فكانت التفاعلات على الصعيد الفلسطيني قد اتخذت وجهة الاحتجاج على صفقة القرن ورفضها وتعويق تطبيقها خاصة في الضفة الغربية التي اتخذت شكل المسيرات الشعبية والمظاهرات والمواجهة مع سلطات الاحتلال بينما قامت إسرائيل بتحفيز خطط الضم للأراضي الفلسطينية وفرض السيادة على المستوطنات وتعزيز الاستيطان، أما في قطاع غزة فإن تفاعلات تمحورت حول معادلة (التهدئة مقابل المساعدات) بالإضافة إلى رفض صفقة القرن والتي تم رفضها عربيًا في مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية.

هـ ـ تحديات الأزمة السورية عام ٢٠٢٠ [1]:

(١) ألقت جائحة كوفيد – ١٩ بتأثيرها على الحالة السورية منذ تسجيل الإصابة بالفيروس في ٢٢ مارس ٢٠٢٠، حيث طالبت الأمم المتحدة جميع الأطراف في الصراع السوري وقف إطلاق النار، والتفرغ لمواجهة الفيروس بدلًا من المواجهات المسلحة، كما تفتقد سوريا وجود بنية صحية قادرة على توفير إجراءات وقائية عاجلة لمواجهة الانتشار السريع للأوبئة والعدوى خاصة في ظل الحصار الظالم عليها.

(٢) الجدير بالذكر أن عام ٢٠٢٠ شهد حالة من الاستقرار على مستوى الصراع المسلح في سوريا أو ما يمكن تسميته "استمرار الجمود" في الوضع العسكري مصحوبًا بحالة مماثلة من استمرار الجمود في مسارات الحل والتسوية السياسية.

---

(١) تقرير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٢٠ – ص ١٦١.

التحديات السياسية في الدول العربية ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ [١]:

أ ـ التحديات السياسية في تونس:

(١) استمرار الاحتجاجات الفئوية والعمالية في تونس ودعوة اتحاد الشغل في تونس للسلطات التونسية بتنفيذ إجراءات اقتصادية لمواجهة الأزمات الاقتصادية والغلاء.

(٢) قيام الرئيس التونسي قيس سعيد بحل مجلس النواب التونسي والذي يسيطر عليه الإخوان المسلمين وعلى رأسه محمد الغنوشي رئيس مجلس النواب.

(٣) تعيين لجنة جديدة لصياغة الدستور التونسي في مايو ٢٠٢٢.

(٤) وكان أهم التحديات هو تشكيل حزب النهضة لجبهة لمواجهة قرارات رئيس الدولة قيس سعيد خاصة بعد الإعلان عن إجراء انتخابات تشريعية وبعد تعديل الدستور التونسي وسميت تلك الجبهة باسم جبهة الخلاص.

ب ـ التحديات السياسية في سوريا:

(١) استمرار الهجمات التركية على شمال سوريا والإعلان عن تبنيها إنشاء حزام آمن على الحدود السورية التركية تحت ذريعة حماية تركيا من أي هجمات كردية منطلقة من الأراضي السورية.

(٢) استمرار الوضع في محافظة إدلب بتواجد جماعات إرهابية متحصنة والتي تحصل على الدعم من دول إقليمية ودولية خاصة أن للولايات المتحدة قاعدة عسكرية غير قانونية أي بدون طلب من القيادة السياسية السورية.

جـ ـ التحديات السياسية في مصر:

(١) بصفة عامة يعتبر الموقف السياسي في مصر مستقر ولا يوجد تحديات سياسية عدا مشكلة سد النهضة الإثيوبي حيث ترغب كل من مصر والسودان بصفتهما دولتي المصب في اتفاق ملزم مستديم سواء أيام الفيضان وأيام الجفاف وتصر الدولتان العربيتان على النهج السلمي الدبلوماسي حفاظًا على العلاقات مع الدول الأفريقية.

---

(١) تقرير الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢.

(٢) تواجه مصر حملات إعلامية خارجية مغرضة تستهدف الجبهة الداخلية لتفكيكها وفض تماسكها وفي هذا الإطار فقد أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي دعوته لإجراء حوار وطني شامل دون إقصاء لفئات الشعب والكيانات السياسية والحزبية.

د ـ التحديات السياسية الفلسطينية:

(١) مازالت القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في الشرق الأوسط فما زال الفلسطينيين والعرب يعلقون الأمل في المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية وكل الدول الفاعلة في إجبار الاحتلال الإسرائيلي على تنفيذ حل الدولتين والاعتراف بدولة فلسطين كدولة قابلة للبقاء تحقق سيادتها على أراضيها وعاصمتها القدس الشرقية.

(٢) تواجه الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة حالات الاعتداء المستمر وزيادة الاستيطان وعمليات الغلق والفصل العنصري للشعب الفلسطيني.

هـ ـ التحديات السياسية في اليمن:

(١) مع استمرار التعنت الحوثي وعمليات القصف للمدن اليمنية في بعض المحافظات وعمليات تجنيد الأطفال لحمل السلاح استمر الموقف اليمني بحالة الفوضى وعدم الاستقرار.

(٢) وخلال عام ٢٠٢١ قدم الرئيس اليمني عبد ربه هادي منصور استقالته وسلم الحكم الى مجلس رئاسة انتقالي مكون من سبع شخصيات يمنية ورغم ذلك بعد أن تم الاتفاق على هدنة مع جماعة الحوثيين لمدة ستة شهور خلال عام ٢٠٢٢ وانتهاء تلك الفترة إلا أن الحوثيين لم يقبلوا تجديد الهدنة للمرة الثانية وهذا مؤشر واضح على استمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار في اليمن.

و ـ التحديات السياسية في ليبيا:

(١) خلال عام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢ ما زالت الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في حالة عدم استقرار بسبب التدخلات الأجنبية المختلفة خاصة التدخلات التركية وانتشار الأسلحة في ربوع ليبيا وانتشار الجماعات الإرهابية.

(٢) رغم تعيين الأمم المتحدة لمبعوث لها في ليبيا السيدة (ستيفاني ويليامز) إلا أنها لم تحقق أي نتائج تذكر في لم الشمل الليبي، فما زال الانقسام الليبي بين

حكومتين إحداهما حكومة عبد الحميد الدبيبة والتي انتهت ولايتها وتتواجد في طرابلس وبدعم من مجلس الرئاسة الليبي وحكومة باشاغا والذي تم تعيينها بواسطة مجلس النواب الليبي برئاسة المستشار عقيلة صالح، واستمرت الأوضاع كما هي رغم تعيين عبدالله باسيلي السنغالي مبعوث جديد للأمم المتحدة ومحاولاته لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.

ز- التحديات السياسية في السودان والصومال:

(١) في السودان ما زالت حالة عدم الاستقرار في الشارع السوداني قائمة وحالة الشد والجذب والتفاوض بين مجلس السيادة الانتقالي برئاسة الفريق أول عبدالفتاح البرهان وقوى الثورة والتغيير للوصول إلى حلول لاستكمال الفترة الانتقالية بشكل سلمي وتحقيق الاستقرار في السودان.

(٢) في الصومال ما زالت حركة الشباب الصومالية مستمرة في عملياتها الإرهابية في ربوع الصومال خاصة ضد الأهداف الحكومية والأجهزة المعنية في الصومال.

حـ- الحرب الروسية الأوكرانية:

(١) والتي بدأت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ وسميت بالعملية الخاصة في اجتياح روسيا للحدود الأوكرانية نظرًا لرغبة أوكرانيا الانضمام لحلف الناتو وهو ما يشكل تهديدًا للأمن القومي الروسي.

(٢) تأثرت الدول العربية بتلك الحرب مثل دول كثيرة في العالم وحدوث أزمة غذاء عالمي وأزمة في الطاقة ومشاكل اقتصادية.

ط- الأوضاع السياسية في فلسطين ٢٠٢٣:

(١) هجوم مفاجئ للمقاومة الفلسطينية "حماس" وجماعات أخرى على المستوطنات الإسرائيلية فيما يسمى بـ (غلاف غزة) الإسرائيلي يوم (٧ أكتوبر ٢٠٢٣) استغلت فيه عنصر المفاجأة وتمكنت من مهاجمة عناصر عسكرية منها مراكز قيادة إسرائيلية وقامت بأسر عدد من العسكريين الإسرائيليين وعدد من الرهائن في تلك المستوطنات، وأظهرت تلك العملية الفشل العسكري والمخابراتي والمعلوماتي الإسرائيلي التي لم تتمكن من اكتشاف تحضير المقاومة وامتلاكها لبعض المعدات

الحديثة مثل (الخفاش الطائر) رغم محدودية تسليح المقاومة الفلسطينية فلم تمتلك طائرات مقاتلة أو وسائل دفاع جوي أو دبابات أو مدرعات أو مدفعيات.

(٢) تمكنت المقاومة الفلسطينية من إنشاء شبكة قوية جدًا من الأنفاق تحت مدن قطاع غزة (٦٠٠ كم مربع تقريبًا مساحة القطاع) مكنها من المقاومة والصمود الإعجازي على غير المتوقع لأكثر من سنة في مواجهة العدو الإسرائيلي الذي وجد دعمًا علنيًا كاملًا من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية بما فيها أكبر حاملات الطائرات الأمريكية أمام سواحل غزة والإمداد العسكري المستمر من أحدث الترسانات الأمريكية تسليحًا، كذا منع أمريكا صدور أي قرارات لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مستخدمة حق الفيتو ضد كافة القرارات بما فيها القرارات الإنسانية لدخول المساعدات إلى قطاع غزة حتى الشهور الأخيرة من عام ٢٠٢٣.

(٣) قامت إسرائيل بعمليات الإبادة الجماعية لسكان قطاع غزة ووصل عدد الشهداء إلى أكثر من (٥٠ ألف) والجرحى أكثر من (١٠٠) ألف حتى توقيت (طبع الكتاب) علاوة على عمليات هدم المباني والمرافق والضغوط المستمرة بهدف تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى سيناء حيث تقوم إسرائيل بتنفيذ سياسة (الأرض المحروقة) بمعنى التدمير الشامل لكل سبل الحياة في قطاع غزة وكان معظم الشهداء من النساء والأطفال، واستمرت الاعتداءات الإسرائيلية حتى الشهور الأخيرة من عام ٢٠٢٤ مستخدمة كل أنواع الأسلحة المتطورة بريًا وجويًا وصاروخيًا ومدفعية وبحريًا في مواجهة إمكانيات بسيطة جدًا مع المقاومة الفلسطينية في غزة التي صمدت صمود إعجازي لأكثر من سنة.

(٤) ساندت إيران وأذرعها في المنطقة (حزب الله وجماعة أنصار الله الحوثي في اليمن وبعض الفصائل في العراق في سوريا والعراق) ودعمت أعمال المقاومة الفلسطينية حماس منذ بداية العملية في (٧) أكتوبر ٢٠٢٣ بأسلوب علني فقدت خلالها المقاومة قياداتها وعلى رأسها أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله ومعظم قيادات الحزب واستشهد أيضًا إسماعيل هنية رئيس حركة حماس ثم الشهيد يحيى السنوار ومعظم

القيادات ورغم ذلك استمرت المقاومة والفصائل المساندة لها في المواجهة.

(٥) الموقف الدولي من الأزمة:

استمرار المؤتمرات وانعقاد مجلس الأمن لبحث الأوضاع وفي كل الحالات يصطدم بالموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل وكأن من يحارب المقاومة الفلسطينية هي الولايات المتحدة الأمريكية وليست إسرائيل ووضح تمامًا أن ما يحدث في غزة هو عار على عالم الغاب حيث يأكل القوي الضعيف ولا يوجد مكان إلا للقوي بل القوة المفرطة كما قامت الجمعية العامة بإصدار قرار بالأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي بالاعتراف بحل الدولتين، أي قيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

(٦) الموقف العربي:

حيث استمرت دعوات الدول العربية وجامعة الدول العربية المطالبة بوقف إطلاق النار ودخول المساعدات الإنسانية لقطاع غزة والمطالبة بتنفيذ حل الدولتين كأساس للحل الدائم والعادل للقضية وتعددت المؤتمرات العربية منهم مؤتمر السلام الذي عقد في القاهرة (٢٠٢٣/١٠/٢١) ومؤتمر قمة عربي إسلامي عقد في المملكة العربية السعودية (٢٠٢٣/١١/١١) بحضور جهات دولية في المؤتمرين للمطالبة بوقف إطلاق النار ودخول المساعدات الإنسانية ورفض التهجير ورفض تصفية القضية الفلسطينية، كما تم انعقاد مؤتمرات لوزراء الخارجية العرب في جامعة الدول العربية بالقاهرة يوم ٢٠٢٤/٩/١٠ سبقها ثلاثة مؤتمرات على مستوى المندوبين الدائمين للإعلان عن موقف عربي موحد يشمل رفض التهجير من الأراضي العربية المحتلة ووقف إطلاق النار ودخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة ولكن بسبب عدم توفر الإرادة السياسية للقوى الدولية الفاعلة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لم يتم تحقيق أي نتائج تذكر.

(٧) وأرى نقاط أوجزها في الآتي:

– إن عملية (٧ أكتوبر ٢٠٢٣) أحيت القضية الفلسطينية التي خفت صوتها إلا من المساعدات المالية وكأنها كانت كافية لمعيشة شعب فلسطين فقط بدون دولة ذات سيادة.

– الصمود القوي جدًا للشعب الفلسطيني في غزة وتحملهم للإبادة الجماعية التي لم تتوقف أمام بصر العالم كله.

– إن الدول العربية بصفة عامة لم تستغل أدوات ضغط تمتلكها سواء سياسيًا أو اقتصاديًا على الأقل إذا كانوا لا يستطيعون تنفيذ اتفاقية الدفاع العربي المشترك (١٩٥٠) بل عدم التلويح فقط باستخدامها.

– إن إسرائيل ليست إلا مقاطعة غربية محمية من الولايات المتحدة الأمريكية بصورة علنية أمام العالم كله.

– أحد الإيجابيات هو تحول دول كثيرة في العالم للمطالبة بتنفيذ حل الدولتين لضمان الاستقرار في المنطقة.

– أظهرت الأزمة في غزة التأثير السلبي الواضح للانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وغزة على المستوى السياسي أدى إلى عدم حدوث انتفاضة شعبية في الضفة في نفس توقيت ما يحدث في غزة، كذا إدانة السلطة الفلسطينية الواضحة والعلنية لقادة حماس، وهذه أحد النتائج التي تستغلها إسرائيل والقوى الدولية الداعمة لها في عدم إيجاد حلول شاملة للقضية الفلسطينية.

دور جامعة الدول العربية لمواجهة الأوضاع السياسية (مخرجات مؤتمرات القمم العربية) اعتبارًا من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٣:

أ- مخرجات مؤتمر القمة العربية د.ع (٢٣) بغداد ٢٩ مارس ٢٠١٢:

(١) رفض المواقف الإسرائيلية الخاصة بمطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل ورفض الإجراءات أحادية الجانب.

(٢) إدانة الإرهاب في جميع الدول العربية والعمل على اقتلاع جذوره واعتباره عملًا إجراميًا.

(٣) دعم التوجه الفلسطيني لتقديم طلب للأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

(٤) إدانة الممارسات والاستفزازات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد قرية الغجر السورية في الجولان.

(٥) التضامن العربي الكامل مع لبنان ودعم استقراره.

(٦) الالتزام بوحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله.

(٧) إدانة أي عمليات تستهدف مسيرة المصالحة في الصومال.

(٨) إقرار النظام الأساسي للبرلمان العربي المكون من ٢٦ مادة.

ب ـ مخرجات مؤتمر القمة العربية د.ع (٢٤) الدوحة ٢٦ مارس ٢٠١٣:

(١) الموافقة على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٥٨٢ بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦ بتشكيل لجنة مفتوحة العضوية للنظر في مقترحات تطوير جامعة الدول العربية.

(٢) الموافقة على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

(٣) التأكيد مجددًا على حتمية تنفيذ مبادرة السلام العربية بشأن القضية الفلسطينية.

(٤) إيفاد وفد من وزراء الخارجية العرب لإجراء مشاورات مع الإدارة الأمريكية حول مجريات عملية السلام المعطلة وإنشاء صندوق لدعم القدس.

(٥) الترحيب بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية لمقعد سوريا في جامعة الدول العربية (وعمليًا لم يتم التنفيذ لعودة مصر لدورها القوي).

(٦) دعم الدول العربية لتهيئة المناخ المناسب للاستثمار في المجال الزراعي.

(٧) اعتماد خطة عمل مكافحة الأمية بين النساء في المنطقة العربية.

جـ ـ مخرجات مؤتمر القمة العربية د.ع (٢٥) الكويت ٢٦ مارس ٢٠١٤:

(١) قرر مجلس الجامعة استكمال النظر في التعديلات المقترحة على ميثاق الجامعة وموافاة الأمانة العامة بملاحظات الدول.

(٢) اضطلاع المجلس على المستوى الوزاري بأعمال مجلس السلم والأمن العربي.

(٣) إعادة النظر في مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية.

(٤) تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

(٥) دعوة الدول العربية إلى توفير شبكة أمان مالية بأسرع وقت ممكن بمبلغ ١٠٠ مليون دولار شهريًا لدولة فلسطين.

(٦) تأكيد دعم سوريا وحقها العادل في استعادة الجولان المحتل.

(٧) دعم جهود مصر والعراق ماديًا في توفير احتياجات النازحين السوريين.

د ـ مخرجات مؤتمر القمة العربية د.ع (٢٦) شرم الشيخ ٢٦ مارس ٢٠١٥:

(١) إنشاء قوة عربية مشتركة لمكافحة الإرهاب وصيانة الأمن القومي العربي.

(٢) صدور تقرير حول متطلبات إتمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحضيرات الاتحاد الجمركي.

(٣) صدور قرار بشأن الانتهاكات الإيرانية على الجزر الثلاث المحتلة التابعة لدولة الإمارات.

(٤) إدانة العمليات الإرهابية في الصومال.

(٥) متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

(٦) التحرك العربي في قضية تغير المناخ.

(٧) متابعة التطورات في ليبيا واليمن وسوريا والعراق والصومال.

(٨) تطوير ميثاق جامعة الدول العربية.

هـ ـ مخرجات مؤتمر القمة العربية د.ع (٢٧) نواكشوط ٢٥ يوليو ٢٠١٦:

(١) متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية.

(٢) متابعة تطورات الأزمة السورية والليبية واليمنية والصومال والسودان.

(٣) بحث التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية العربية.

(٤) تقرير عن إنجازات الهيئة العربية للطاقة الذرية الخاص بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

(٥) إصدار الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي.

(٦) إعلان القاهرة للمرأة العربية.

(٧) الاستراتيجية العربية للبحث العلمي.

(٨) إنشاء المركز العربي للأبحاث الطبية والمعملية.

(٩) قرار بشأن تعيين معالي السيد أحمد أبو الغيط – الأمين العام للجامعة.

و ـ مخرجات مؤتمر القمة العربية د.ع (٢٨) عمان (الأردن) ٢٩ مارس ٢٠١٧:

(١) صدور الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.
(٢) اتخاذ موقف عربي إزاء انتهاك القوات التركية للسيادة العراقية.
(٣) متابعة تطورات القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة.
(٤) صدور الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار.
(٥) عرض نتائج المؤتمر الوزاري حول الإرهاب والتنمية الاجتماعية.

زـ مخرجات مؤتمر القمة العربية د.ع (٢٩) الظهران (السعودية) ٢٥ أبريل ٢٠١٨:

(١) سميت القمة بقمة القدس بهدف الوقوف بجانب الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه ورفض القرار الأمريكي بشأن نقل السفارة الأمريكية للقدس.
(٢) وقف الأطماع الإقليمية التي تستهدف أراضي الدول العربية وطلب سحب القوات التركية من الأراضي العراقية ورفض التدخلات الإيرانية.
(٣) مساندة الحقوق السورية في استعادة الجولان المحتل.
(٤) إدانة كل أشكال العمليات الإرهابية والإجرامية التي تمارسها الجماعات الإرهابية.

حـ مخرجات مؤتمر القمة العربية د.ع (٣٠) تونس ٣١ مارس ٢٠١٩ سميت بقمة العزم:

(١) رأت القمة أن استمرار الخلافات والصراعات في المنطقة ساهم في استنزاف الكثير من الطاقات والإمكانات العربية.
(٢) التركيز على معالجة أسباب الوهن ومظاهر التشتت وأهمية تحقيق التسويات السياسية الشاملة في الدول العربية.
(٣) التأكيد على أهمية ومكانة القضية الفلسطينية.
(٤) رفض القمة لما سمى بـ "قانون الدولة القومية اليهودية" باعتباره تكريسًا للممارسات العنصرية.
(٥) تثمين ما تقوم به دول الجوار في ليبيا لحل المشكلة الليبية ومعارضة أي تدخل دولي خارجي في ليبيا.
(٦) التأكيد على أن الحوار العربي الإيراني قائم على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

(٧) التضامن مع الحكومة السودانية في جهودها لتعزيز السلام والتنمية.

(٨) التأكيد على أهمية البعد الاقتصادي والتنموي في العمل العربي المشترك.

ط ـ مخرجات مؤتمر القمة العربية د.ع (٣١) الجزائر ١ـ٢ نوفمبر ٢٠٢٢:

(١) كانت هذه القمة البديل للقمة العادية (٢٠٢٠) والذي تم تأجيلها بسبب جائحة كورونا.

(٢) سميت هذه القمة بقمة (لمّ الشمل).

(٣) التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية.

(٤) رفض التدخلات الخارجية في الشأن العربي.

(٥) العمل على تعزيز العلاقات العربية العربية.

(٦) دعم الشعب الليبي وإيجاد حل ليبي وتنظيم الانتخابات.

(٧) دعم الحكومة اليمنية ومجلس الرئاسة في اليمن.

(٨) قيام الدول العربية بدور جماعي لحل الأزمة السورية بما يضمن وحدة سوريا وسيادتها وعودتها إلى مكانتها الإقليمية.

ي ـ مخرجات مؤتمر القمة العربية د.ع (٣٢) جدة (السعودية) ١٩ مايو ٢٠٢٣:

(١) شددت القمة على الرفض التام للميلشيات والكيانات المسلحة خارج نطاق الدولة وتوحيد المواقف في علاقات الدول العربية بمحيطها الإقليمي والدولي.

(٢) حث السلطات اللبنانية على مواصلة الجهود لانتخاب رئيس للبلاد.

(٣) تجديد الالتزام بالحفاظ على سيادة سوريا ووحدة أراضيها.

(٤) فيما يرتبط بالسودان التأكيد على التضامن الكامل في الحفاظ على سيادة واستقلال البلاد ووحدة أراضيه ورفض التدخل في الشؤون الداخلية السودانية باعتبار الأزمة السودانية شأنًا داخليًا.

(٥) رفض كافة التدخلات الخارجية في الشأن الليبي.

(٦) دعم الصومال ودعم جهود الحكومة الصومالية في حربها الشاملة ضد الإرهاب.

(٧) التأكيد على سيادة دولة الإمارات على كامل أراضيها بما فيها جزرها الثلاث (طنب الكبرى – طنب الصغري – أبو موسى).

(٨) الترحيب بالاتفاق لاستئناف العلاقات الدبوماسية السعودية الإيرانية.

ك ـ مخرجات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري غير العادي ٥ مايو ٢٠٢٣ القاهرة:

(١) أعلن وزير خارجية مصر خلال مؤتمر صحفي بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية على اتفاق عربي بضرورة الحوار المباشر مع الحكومة السورية للتوصل لحل شامل للأزمة السورية.

(٢) قرار المجلس الوزاري استئناف مشاركة سوريا في اجتماعات مجلس الجامعة اعتبارًا من ٧ مايو ٢٠٢٣ وشغل مقعدها في جامعة الدول العربية.

□□□

المبحث الثاني:

التهديدات الناتجة عن مخاطر الإرهاب[1]

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عدد كبير من العمليات الإرهابية في مناطق مختلفة، ارتكبها أفراد متعصبون ينتمون للجماعات ذات خلفيات وأهداف متنوعة، وهو ما يدلل على صحة ما ينشر عن طبيعة الإرهاب باعتباره ظاهرة عالمية عابرة للحدود، تتسم بأنها مركبة الأبعاد ولا ترتبط بدين أو ثقافة أو منطقة جغرافية بعينها، وأنها أصبحت خطرا وجوديا يهدد الكافة وينال من مشروعات ومكتسبات التنمية الشاملة ومقدرات الدول، سواء كانت نابعة من أيدولوجيا متطرفة تستند إلى تفسيرات دينية مغلوطة، أو من عقيدة منحرفة مرتبطة بتفوق جنس بعينه، أو بالعنصرية وكراهية الأجانب، وهما ما يملي على دول العالم تعزيز التعاون فيما بينها لمواجهة هذه الآفة بكافة أشكالها ومظاهرها ومعالجة أسبابها الجذرية من منظور شامل ومتكامل.

التطرف والإرهاب[2]:

أ – مفهوم التطرف يختلف عن مفهوم الإرهاب والتطرف يبدأ من الأفكار والآراء المتشددة الجامدة التي يعتنقها الشخص بشدة، ويرفض ما عداها، ثم تتحول هذه الأفكار إلى مواقف وسلوك، وهنا تكمن الخطورة خاصة إذا رافق التطرف التخلف والفقر والجهل والقصور والرعونة والمراهنة الفكرية والدينية والسياسية، أو رافقه الطمع والأنانية والظلم والرغبة في الهيمنة والتسلط.

ب – إذا رست تلك الأفكار في عقل الشخص، واعتبرها الأفضل واستعلى بذلك

(١) وزارة الخارجية المصرية – مدونة الخارجية المصرية – التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية حول قائمة الإرهاب ٢٠٢١.

(٢) علي السيد محمد – معهد البحوث والدراسات العربية – التطرف والإرهاب وآليات المقاومة في الوطن العربي – القاهرة ٢٠١٦.

على الآخرين وتكبر، هنا يصبح عنصريًا، وإذا سعى لفرض ما يؤمن به بالقوة وعمل على القمع والاضطهاد وأيضًا قتل كل من يعترض عليه بعد أن يخونه أو يكفره هنا يصبح إرهابيًا، فاستخدام العدوان لفرض الآراء بالقوة لتحقيق المطالب لون من الإرهاب، وعلى كل فالتطرف والإرهاب مرفوضان ومزمومان سواء كان على صعيد الفكر والمعتقد أم على صعيد الموقف والسلوك.

أنواع الإرهاب[1]:

ذكر العلماء عدة أنواع من الإرهاب منها:

أ – الإرهاب النفسي.

ب – الإرهاب الفكري.

جـ – الإرهاب السياسي.

د – الإرهاب الجسدي.

هـ – الإرهاب الاقتصادي.

و – الإرهاب الاجتماعي.

كافة العقائد السماوية (ومنها الإسلام) ترفض الإرهاب:

يرفض الإسلام الإرهاب والتخريب والأعمال الإرهابية لأنها مذمومة في ذاتها مثل:

أ – سفك الدماء المعصومة فمن المعلوم أن شريعة الإسلام قد جاءت بحفظ الضروريات الخمس وحرمت الاعتداء عليها وهذه الضروريات هي (الدين والنفس والمال والعرض والعقل) وقد تضافرت الأدلة على تحريم الاعتداء على النفس المسلمة أو المعصومة من أهل الذمة أو العهد أو الأمان وأن من يفعل ذلك فقد ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب.

ب – التعدي على الأموال العامة أو الخاصة من خلال هدم المباني والمساكن وإتلاف المرافق الخاصة والعامة، نظرًا لاتساع دائرة تأثير هذه الأعمال بسبب

(١) نفس المرجع السابق.

استخدام المواد المتفجرة أو أي أسلحة تحدث تدميرًا شاملًا يفوق بعض أنواع الأسلحة المحظورة.

جـ – ترويع الآمنين وإشاعة الهلع والفزع.

د – اختلال الأمن وتعطل المصالح العامة والخاصة.

هـ – تشويه صورة الدين وتنفير الناس منه.

البناء التنظيمي للجماعات الإرهابية[1]:

من الأهمية بمكان في البداية، التأمل في الأدب النظري المتعلق بالبنى التنظيمية للجماعات الإرهابية، وكيفية تسويق الإرهاب والبنى التنظيمية للإرهاب، بنى تنظيمية هجينة عادة يوجد شكلان لهما البنى الهرمية والبنى الشبكية وكلاهما يتوافقان في الأهداف وتنظيمات أخرى كالآتي:

أ ـ التنظيمات ذات البنية الهرمية:

لهذه التنظيمات سلسلة رأسية محددة جيدة للقيادة والمسؤولية، حيث تتكون قاعدة الهرم من العناصر والمؤيدين أما قمة الهرم فهي تمثل القيادة، وتتدفق المعلومات والأوامر المطلوب تنفيذها من أعلى إلى أسفل عبر قنوات تنظيمية رأسية، والتنظيمات الهرمية التقليدية شائعة بين الجماعات الكبيرة والقديمة، وتميل التنظيمات الإرهابية إلى الشكل الهرمي عندما يكون الإرهاب المسلح جزءًا من استراتيجية سياسية أوسع للتنظيم، بحيث يكون العنف والإرهاب إحدى أدوات التنظيم لتحقيق أهداف سياسية واضحة ومحددة في نطاق جغرافي محدد.

ب ـ التنظيمات ذات البنية الشبكية:

خلافًا للتنظيمات الهرمية ليست للتنظيمات الشبكية رأس تنظيمي محدد ولا هيكل واضح للقيادة والمسؤولية وحتى تكون فعالة تندمج الشبكات في فكرة موحدة واهتمامًا وهدفًا أو أيديولوجية واحدة، ويسمح هذا الشكل المرن للتنظيم الإرهابي

(١) مركز الدراسات السياسية بالأهرام – الجماعات الإرهابية الجديدة في مصر – القاهرة العدد ٢٥٩ ديسمبر ٢٠١٥، ص٤.

بقدرة أكبر على البقاء لفترات كبيرة وفي ظل أوضاع مختلفة، كما يسمح التنظيم بقدرة أكبر من المبادرة وحرية اتخاذ القرار، وأحيانًا تأتي عمليات هذا التنظيم بنتائج عكسية لعدم تماسك التنظيم الشبكي.

جـ- التنظيم السلسلة:

حيث يتصل كل عنصر من عناصر التنظيم بالعنصر الذي يليه بشكل متتابع على شكل سلسلة ويتم الاتصال بين العناصر عبر تمرير المعلومات من خلال هذا الخط المتتابع.

د- تنظيم المركز والعجلة:

وفيه تتصل العناصر التي تقع على الحافة الخارجية للشبكة (إطار العجلة) أو العناصر الصغرى مع عنصر مركزي واحد ويشيع ذلك في الشبكات المالية أو الاقتصادية.

هـ- تنظيم القنوات المتصلة:

وفيه تتصل جميع العناصر مع بعضها البعض بمعنى أن القيادة والسيطرة موزعة بالتساوي تقريبًا بين عناصر الشبكة.

تتمتع الشبكات الإرهابية بمرونة واتساع في نطاق التأثير والامتداد تسمح لها بتجاوز كثير من الضربات الأمنية، في الواقع أن الضربات الأمنية والعسكرية ربما تنجح في تقويض الجماعات الإرهابية المعزولة قليلة العدد غير المندمجة تمامًا وسط الجمهور. ينطبق هذا الوضع إلى حد ما على الجماعات الإرهابية العاملة في سيناء، والتي تعتبر إلى حد كبير معزولة عن سياقها، وغريبة عن الواقع القبلي السيناوي، رغم انضمام بعض شباب البدو إليها فإنها لا تزال صغيرة العدد وليس لها تأثير على الداخل المصري، أما بالنسبة للجماعات كبيرة العدد المنخرطة وسط الجماهير، العاملة في سياق صراع مستمر ضد نظام سياسي معين يمنحها مبررات لممارستها مثل (داعش وجبهة النصرة) فإن السبيل الوحيد لتفكيكها تمامًا، من دون السماح لعناصرها بالذوبان وسط الجماهير واستئناف العمل في وقت لاحق هو الفصل بينها وبين الجماهير، عدا ذلك فإن استمرار ذوبان الشبكات الإرهابية وسط الجماهير يؤدي إلى إطالة أمد مواجهة الإرهاب.

أشهر الجماعات الإرهابية خلال الفترة من (٢٠٠٣ ـ ٢٠٢٣) [١]:

أ ـ الجماعات الإرهابية في مصر:

(١) تحالف حركة المقاومة الشعبية هو تحالف لجماعات إرهابية محلية نطاق عملها على كل أراضي مصر تستهدف أساسًا مؤسسات الدولة خاصة الأجهزة العسكرية والأمنية والمؤيدين لثورة ٣٠ يونيو.

(٢) جماعة أجناد مصر وتعمل ضد مؤسسات الدولة ونطاق عملها القاهرة الكبرى.

(٣) أنصار الجهاد وتعرف أيضًا بالقاعدة في شبه جزيرة سيناء وتمتلك أسلحة متقدمة.

(٤) ولاية سيناء وعرفت قبل ذلك باسم أنصار بيت المقدس قبل أن تبايع داعش وهي تنظيم شبكي يتشكل من خلايا صغيرة ذات مهام مزدوجة ومتعددة ونطاق عملها سيناء.

(٥) جماعة مرابطون وهي جماعة منفصلة عن أنصار بيت المقدس بعد بيعتها لداعش. وتنتمي هذه الجماعة إلى القاعدة أساسًا وأسسها هشام عشماوي أحد قيادات أنصار بيت المقدس سابقًا.

ب ـ الجماعات الإرهابية في سوريا:

(١) جماعة أحرار الشام.

(٢) جبهة نصرة الإسلام.

(٣) الجيش الحر.

(٤) الفيلق الإسلامي.

(٥) تنظيم داعش.

جـ ـ الجماعات الإرهابية في العراق:

يعتبر داعش أو ما يسمى (الدولة الإسلامية في العراق والشام) هو المصدر

---

(١) شبكة المعلومات الدولية – ويكيبيديا – قائمة المنظمات الموصوفة بالإرهابية. Listing of Terrorist Organisations – Australian Government ٢٠٠٦-٠٧-٠٣.

الرئيسي للإرهاب في العراق وسوريا والذي انتشر أو بايعت له جماعات إرهابية في دول أخرى عربية/ آسيوية/ أفريقية.

د ـ الجماعات الإرهابية في الصومال:

تعتبر حركة الشباب الصومالية هي الجماعة الرئيسية المسؤولة عن الإرهاب في الصومال رغم ذلك هناك جماعات إرهابية أخرى بايعت القاعدة وبايعت داعش.

هـ ـ الجماعات الإرهابية في ليبيا واليمن:

(١) جماعة القاعدة وداعش.

(٢) عناصر مرتزقة تتبع جماعات متعددة أو كيانات تعمل في مجال المرتزقة.

(٣) جماعات إرهابية تنتمي الى عصابات وقبائل في كلا الدولتين.

التهديدات السياسية الناتجة عن الإرهاب[1]:

أ ـ تهديدات داخل النطاق العربي:

(١) تغيير أنظمة الحكم: حيث ترى جميع الجماعات الإرهابية أن هدفها هو إقامة خلافة أو دولة إسلامية تقيم شرع الله لأنه وفقًا لأفكارهم فإن جميع الأنظمة كافرة ولا تحكم بما أنزل الله ولتحقيق هذا الهدف فإنهم يتبعون الآتي:

(أ) تكوين حكومات إسلامية تقيم الشريعة وفقًا لمفهومهم لها بمعنى أسلمة المجتمع العربي بتمكين الإخوان في الأجهزة المعنية وصولًا للأفراد في المجتمع أي من أعلى إلى أسفل.

(ب) تنشئة الأفراد بتوجيهات أيديولوجية متطرفة.

(٢) هدم دساتير البلاد العربية بدعوى أنها غير شرعية حيث ترى الجماعات الإرهابية أنها من صنع البشر.

(٣) رفض التعددية الحزبية لدى الجماعات الإرهابية تحت دعوى أنه لا حزبية في الإسلام.

---

(١) عميد أركان حرب عبد الواحد عبد القادر – بحث إجازة زمالة أكاديمية ناصر العسكرية العليا – كلية الدفاع – ٢٠٢٢، من ص ٢٩ – ٣٨.

(٤) تؤثر الجماعات الإرهابية على قيم الولاء الوطني والسياسي واستبداله بالولاء للخلافة الإسلامية وتبنى أفكار وأيديولوجيات ترتكز على عدم الاعتراف بالوطنية ورفضها تحت دعوى أنه لا وطنية في الإسلام ولا اعتراف بحدود جغرافية.

(٥) تصور الدولة التي تواجه الجماعات الإرهابية أنها دولة تقييد حقوق الإنسان وحريات المواطنين وإقناع المواطنين بدكتاتورية السلطة.

(٦) التأثير على مخططات الدولة للنهوض بالقوة الشاملة بمعنى تعطيل أو إيقاف تلك المخططات.

ب ـ ارتباط التهديدات السياسية بالنطاق الإقليمي والدولي[1]:

(١) ربط دول خارجية وفاعلة في النظام الدولي بين الإسلام والإرهاب، مما أظهر الدين الإسلامي على غير حقيقته ووصفه بأنه دين يؤمن بالتطرف ويدعو إلى الإرهاب.

(٢) إضعاف الموقف السياسي والدبلوماسي في إدارة السياسة الخارجية للدول العربية في المحافل والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، والتعرض لضغوط خارجية.

(٣) تفاقم الأوضاع السيئة داخل الدولة يؤدي إلى فقدها لجزء كبير من قدرتها على التحرك في العمل الخارجي، ويؤثر ذلك على مكانتها وعلاقتها الدولية.

(٤) إضعاف قدرة الدول على إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية كنتيجة لعدم استقرارها السياسي، وعدم قدرتها على الوفاء بتعهداتها في المعاهدات والاتفاقيات.

(٥) انعدام ثقة المجتمع الدولي والرأي العام في الدول العربية.

(٦) تعرض الدول العربية التي تواجه الإرهاب إلى عدم استقرار علاقاتها الدبلوماسية مع بعض دول العالم.

(٧) زيادة احتمالات التواجد الأجنبي بالمنطقة والتدخل المباشر في سياسة الدول في إطار الحرب ضد الإرهاب، وتحت مزاعم تنفيذ عمليات عسكرية ضد الجماعات الإرهابية.

---

(١) نفس المرجع السابق.

التهديدات الاقتصادية الناتجة عن الإرهاب[1]:

أ ـ تهديدات على المستوى الداخلي للدول العربية:

(١) توقف الاستثمارات الوطنية والأجنبية: إدراكًا من تلك الجماعات الإرهابية لأهمية الاستثمار ومردوده الإيجابي على الاقتصاد القومي فإنها تسعى إلى الإخلال بالأمن السياسي والأمن الاقتصادي للدول عن طريق القيام بعمليات تخريبية اقتصادية، مما يوحي بعدم مناسبة المناخ الاقتصادي لتنامي الأنشطة الاقتصادية، ويخلق حالة من إحجام الاستثمار والمستثمرين من داخل وخارج الدولة.

(٢) انهيار الأسواق المالية وإفلاس الشركات التجارية: حيث تتأثر حالة السندات والأسهم، وقلق المستثمرين يؤدي إلى سحب الاستثمارات بالأسهم في الشركات وإفلاسها، كما يؤدي إلى تراجع أسعار الأوراق المالية في البورصات.

(٣) فقد الدولة لجزء كبير من مواردها الاقتصادية نتيجة قيامها بتوجيه حجم من تلك الإمكانيات لصالح مكافحة الإرهاب تسليحًا وإعدادًا للقوات مما يؤثر على معدلات التنمية.

(٤) قيام الجماعات الإرهابية بتخريب الاقتصاد القومي من خلال تنفيذ عدد من العمليات الإرهابية ضد المنشآت الهامة والمرافق العامة والمشروعات الحيوية في الدول، وبث الرعب وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار.

(٥) التأثير السلبي على قيمة العملة الوطنية وارتباطها بالعملة الصعبة التي تؤثر على حالات الاستيراد والتصدير وزيادة التضخم والغلاء؛ وبالتالي زيادة حالة الغليان الشعبي.

(٦) انخفاض الداخل القومي من السياحة الداخلية والخارجية نتيجة حالة الفوضى وعدم الاستقرار.

(٧) تؤدي حالة الفوضى وعدم الاستقرار الداخلي إلى انخفاض وأحيانًا توقف عجلة الإنتاج مما يؤدي إلى الاعتماد على الاستيراد الخارجي وبالتالي زيادة الأعباء

(١) نفس المرجع السابق.

الاقتصادية على الدولة خاصة مع الاعتماد على العملة الصعبة وندرتها وبالتالي تلجأ الدول إلى الاقتراض الخارجي.

(٨) ارتفاع تكلفة إعادة الإعمار وترميم البنية التحتية نتيجة تدميرها بفعل العمليات الإرهابية.

ب ـ على المستوى الخارجي:

(١) هروب رؤوس الأموال الأجنبية الى دول أكثر أمنًا.

(٢) التأثير على قدرة الدولة على الاقتراض من الجهات المصرفية الدولية لعدم توفر الثقة في قدرة الدولة من الجهات المصرفية الدولية على سداد القروض.

(٣) تدني التصنيف الائتماني العالمي لاقتصاد الدول.

(٤) انخفاض معدلات تحويل مدخرات العمالة في الخارج خوفًا من عدم وضوح الرؤية في ظل الأنشطة والعمليات الإرهابية، وخشية ضياع تلك المدخرات أو تجميدها.

تهديدات الإرهاب في المجال الاجتماعي[1]:

أ ـ على المستوى الداخلي:

(١) يؤثر الإرهاب بشكل كبير على الجانب الاجتماعي من خلال تفكيك التماسك الاجتماعي من خلال التشكيك في العقائد بين عناصر المجتمع ما بين مؤمنين وكافرين.

(٢) نشر أفكار هدامة ومغلوطة وكذا معلومات دينية مغلوطة أيضًا وجميع العقائد منها براء؛ ونتيجة ذلك تحدث حالة من البلبلة والتضارب.

(٣) تأثير الإرهاب سلبيًا على عنصرين أساسيين هما السلام الاجتماعي (الذي يحقق الترابط والتفاهم والاحترام المتبادل بين الأفراد)، والتمسك الاجتماعي (وهو الشعور والانتماء للمجتمع).

(٤) تفتت المجتمع من خلال:

(أ) إثارة الفتنة الطائفية.

---

(١) نفس المرجع السابق.

(ب) فقد الثقة من جانب الشعوب في القيادات السياسية والأجهزة المعنية في الدول.

(٥) حدوث ظواهر سلبية متعددة مثل ظاهرة ارتفاع نسبة الطلاق وأطفال الشوارع، والبلطجة وانتشار المخدرات وارتفاع نسبة البطالة وارتفاع معدل الجريمة والفساد، وشعور الشباب بالضياع واليأس وعدم الرضا والميول الانتحارية.

(٦) استغلال الجماعات الإرهابية لعامل الفقر والجهل في تجنيد واستقطاب الشباب للعمل معهم.

ب ـ على المستوى الخارجي:

(١) استعداء الكثير من الشعوب ضد الإسلام، وتنامي ثقافة الكراهية ضد الإسلام والمسلمين والتأثير السلبي على الأقليات في المجتمعات والدول الأجنبية.

(٢) استغلال الإعلام الغربي للعمليات الإرهابية في تشويه صورة الإسلام وتقديمه للعالم على أنه دينًا همجيًا متعطشًا لسفك الدماء وقتل الأبرياء وأنه يحث على العنف والكراهية والأحقاد وعدم احترام الآخر في العقيدة واللغة واللون.

تهديدات الإرهاب على الناحية الأمنية[1]:

أ ـ على المستوى الداخلي:

(١) تصاعد تهديدات الإرهاب العابر للحدود للدول يترتب عليه مطالب زيادة قدرات تأمين الحدود على كافة الاتجاهات الاستراتيجية لكل دولة.

(٢) تهيئة الأجواء والمناخ الداخلي لنشر الفتن الطائفية داخل المجتمعات ارتباطًا بعناصر الطائفية أو المذهبية أو القبلية.

(٣) محاولة اختراق المؤسسات الأمنية والعسكرية بتجنيد عناصر موالية للجماعات الإرهابية داخل تلك المؤسسات.

(٤) نشر الشائعات بداخل المجتمع المدني التي تستهدف إضعاف وفقد الثقة في الأجهزة المعنية العسكرية والأمنية.

---

(١) نفس المرجع السابق.

(٥) زيادة الأعباء على ميزانية الدولة لتلبية متطلبات احتياجات الأجهزة العسكرية والأمنية من أسلحة ومعدات.

(٦) في بعض الأحيان مع زيادة العمليات الإرهابية يؤدي إلى تشتيت جهود قوى الأمن (جيش – شرطة) وتركيز جهودهم لمكافحة الإرهاب على حساب حفظ الأمن الاجتماعي للمواطنين.

(٧) زيادة الإرهاق للقوات العسكرية والأمنية نتيجة الامتداد الزمني لخطط ومكافحة الإرهاب.

(٨) التأثير السلبي على الروح المعنوية لقوات الأمن (جيش – شرطة) حالة استمرار الخسائر البشرية في صفوف القوات.

(٩) تراجع قدرة الدول على توفير الأجواء الأمنية المستقرة التي تدعم خطط التنمية الشاملة عندما تتعدد وتنشط العمليات الإرهابية.

ب ـ على المستوى الخارجي:

(١) زيادة أطماع الدول الأجنبية لتوسيع مساحة التدخل في الشأن الداخلي للدول.

(٢) تعرض الدول العربية لضغوط خارجية تمس سيادتها على أراضيها بذرائع مكافحة الإرهاب.

(٣) فقد الدولة لثقلها وهيبتها إقليميًا ودوليًا.

(٤) تشديد قيود ضبط التسلح على الدولة خوفًا من وصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.

(٥) ازدياد معدلات الجريمة المنظمة العابرة للحدود (الإتجار في البشر – تهريب المخدرات – تهريب السلاح) وجميعها تتوافق مع الجماعات الإرهابية.

تهديدات الإرهاب على المجال الفكري الديني[1]:

أ ـ على المستوى الداخلي:

(١) تحويل الخطاب الديني بالجماعات الإرهابية إلى خطاب تحريضي وإقحام

(١) نفس المرجع السابق.

الجماعات نفسها في مجال الدعوة والفتوى لأجل المتاجرة بالدين واستغلاله للوصول إلى أغراض سياسية.

(٢) تركيز الخطاب الديني للإرهابيين على تكفير المجتمع وتركيزها على الشخصيات العامة المؤثرة والتركيز على موضوعات الجنة والنار والحرام والحلال وتكفير الآخرين.

(٣) تغذية مشاعر الكراهية ضد الجهات الدينية الأزهرية والكنيسة.

ب ـ على المستوى الخارجي:

(١) تشويه الصورة الذهنية لدى الدول الأجنبية عن الإسلام والمسلمين.

(٢) تشويه صورة الأزهر وعلمائه في الخارج.

(٣) تعذر وجود البعثات الأزهرية في عدد من المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية في العالم.

(٤) تشويه صورة قيادات الكنيسة المصرية التي تتماسك وتتوافق مع الدول العربية التي تتواجد بها.

تهديدات الإرهاب على الوعي والثقافة العامة[1]:

أ – تشتت الفكر العام للشعوب نتيجة زخم انتشار الأفكار المغلوطة خاصة الفكر الإرهابي والمتطرف.

ب – نتيجة انخفاض المستوى الثقافي والوعي تزداد معدلات الجرائم والفساد.

جـ – تأثير الإرهاب كبير خاصة على العملية التعليمية خاصة في حالة وجود عناصر ضمن مكونات العملية التعليمية موالون أو متعاطفون أو ينتمون فكريًا للجماعات الإرهابية.

د – زيادة القنوات الدينية التي قد تبث من مصادر أو جهات غير معلومة المصدر أو الهوية، والتي تحتوي على مادة ثقافية تدعو إلى الفكر المتطرف وتكفير المجتمع وسلطات الدول وكل من يساندهم من الشعوب.

---

(١) نفس المرجع السابق.

هـ – بعض الأعمال الفنية والدرامية التلفزيونية أو السينمائية أو الإذاعية تتوافق مع فكر التطرف والتكفير والإرهاب.

و – صناعة الولاء لكيانات دولية خارجية تضر بالمصالح الوطنية للدولة وتؤثر على استقرارها.

ز – مساندة شخصيات أدبية وثقافية وفنية للفكر المتطرف، وأصبحت ضد الدولة وأجهزتها المعنية.

□□□

المبحث الثالث:

التهديدات الناتجة عن التدخلات الخارجية

التهديدات الناتجة عن التدخل الأمريكي[1]:

أ – في أعقاب اندلاع فيما سمي بثورات الربيع العربي، ادعى كثير من المحللين أن هذه الثورات مدفوعة من قوى خارجية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، في محاولة منها إلى إعادة رسم خريطة المنطقة العربية بما يتماشى مع أجندة المصالح الأمريكية في المنطقة، فقد ذكرت صحيفة النيويورك تايمز في عددها الصادر في ١٤ أبريل ٢٠١١ أن الدور الذي لعبته أمريكا في تأجيج الثورات العربية كان أكبر مما يتصور، فقد اتضح أن قادة حركات الاحتجاج في بلدان الربيع، بما في ذلك حركة شباب ٦ أبريل، ومركز حقوق الإنسان في البحرين، وحركات شعبية مثل انتصار القاضي في اليمن، قد تلقوا التدريب والتمويل عبر حملات ومنظمات أمريكية على صلة قوية بالإدارة الأمريكية مثل المعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديمقراطي وفريدوم هاوس، كذلك يؤكد الكاتب الأمريكي ويليام انجدال "أن الولايات المتحدة هي التي خططت لكل عمليات تغيير الأنظمة ابتداء من مصر وصولاً إلى سوريا واليمن وغيرهما فيما يسميه البعض (التدمير الخلاق) وقد قام بالدور الأكبر في تلك التغييرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وغيرهما من مؤسسات التفكير الأمريكية مثل مؤسسة (راند عبر عقود من الزمن).

ب – يرى الكاتب الفرنسي (تيري ميسان) أن الولايات المتحدة كانت راغبة في إشعال الثورات العربية حيث أسهمت في خلق مشكلات عميقة في مسألة الغذاء في كل من مصر وتونس، مما أدى إلى تصاعد احتجاجات شعبية عنيفة في كل من البلدين، ويتابع ميسان أن الشعب التونسي ظن أن بداية الاحتجاج الشعبي غير

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١١/ ٢٠١٢ الصادر من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – مؤسسة الأهرام عام ٢٠١٣، ص ٢٩.

مرتب لها، وهذا ظن خاطئ، وكان يعتقد أن حادثة انتحار بوعزيزي فجرت الثورة، ولكن علينا الإدراك أن المكان ذاته شهد ثورة كبرى أشعلتها القوة الاستعمارية منذ قرن ضد الامبراطورية العثمانية، هو الأمر ذاته الذي جرى بتونس حين تم الالتفاف الأمريكي على الاحتجاج الشعبي مستفيدًا من الثورات الملونة مثل ثورة الياسمين في دول الاتحاد السوفيتي، أما في مصر فقد أرسلت أمريكا جميع أجهزتها السرية إلى القاهرة لتساعد الثورة الملونة، ونحن نعرف أن كثيرًا من المصريين تدربوا في أمريكا على الثورات، ونفس الوقت بتونس كانت هناك من تم تدريبهم بأمريكا قبل إشعال الثورة هناك.

جـ – كان المحلل المصري اللواء حسام سويلم أكثر صراحة في تأكيده أن الثورات العربية مستوردة من الخارج، فيقول إن الثورات الملونة في العالم التي تقودها المجموعة الدولية لإدارة الأزمات هي التي أدارت الثورات البرتقالية في أوكرانيا والخضراء في إيران والأرز في لبنان، والياسمين في تونس، واللوتس في مصر، ويشارك في تلك العملية مؤسسة (راند)، والمركز الدولي لبحوث العولمة، وهيومان رايتس واتش، وغيرها وتهدف هذه الثورات إلى تنفيذ مخطط الشرق الأوسط الكبير والذي يهدف إلى نشر الفوضى الخلاقة التي ستنشئ (أنظمة سياسية ديمقراطية ضعيفة) تدين بالولاء إلى أمريكا ولتكون إسرائيل وحدها هي القوة الإقليمية العظمى في المنطقة مما يؤدي إلى سهولة السيطرة على الدول العربية الكبرى، ويتم ذلك من خلال دعم "المنشقين الإلكترونيين" وهو النشاط الذي يشرف عليه الإسرائيليون، ويضيف أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خلقت ظروف الجهل والفقر والمرض في المنطقة العربية لتكون جاهزة لإشعال نار الثورات باختصار نحن غذاء سيناريوهات مصنوعة في الخارج.

د – ثمة تفسيرات متعددة في الأدبيات المصرية للتأييد الأمريكي للإخوان لعل أولها هو قطع الطريق أمام التيارات الليبرالية التقدمية من الوصول إلى السلطة، صنف ذلك إلى أربعة تفسيرات قدمها الدكتور أسامة الغزالي حرب الرئيس السابق لحزب الحركة الديمقراطية، والدكتورة هالة مصطفى رئيسة التحرير السابقة

لمجلة الديمقراطية، حيث أكد أن الولايات المتحدة أرادت تشجيع التيار الإسلامي من خلال دعم الإخوان، فضلًا على أن الإخوان هم أقدر القوى على ضبط سلوك حماس في قطاع غزة لتحقيق أمن إسرائيل، وأخيرًا إن التأييد الأمريكي للإخوان هو خطوة نحو إنشاء تحالف سني في الشرق الأوسط ضد إيران الشيعية.

هـ- وفيما يتعلق بالحالة الليبية فقد تحركت الولايات المتحدة بسرعة لاستثمار الفرصة المتاحة والتي وفرتها الانتفاضة الليبية الشعبية ضد القذافي في ١٧ فبراير ٢٠١١، حتى سعت إلى التمركز في قلب الأزمة الليبية لتصعيدها في اتجاهين الأول هو تصفية حساباتها مع نظام القذافي، والثاني هو التأثير في مسار الانتفاضة بما يخدم مصالحها ولذلك تدخلت الولايات المتحدة في الأزمة الليبية على مستويين:

(١) المستوى الأول هو الدفع في اتجاه التدخل العسكري تحت ستار (التدخل الإنساني) وقد بدأ هذا التدخل بسعي الولايات المتحدة إلى تدويل الأزمة الليبية عن طريق إحالتها بمساعدة قطر وحلفاء آخرين للولايات المتحدة في المنطقة، إلى مجلس الأمن في ١٧ مارس ٢٠١١ حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٩٧٣ والذي نص على فرض منطقة حظر طيران فوق ليبيا وخول للدول الأعضاء حق اتخاذ (كل الإجراءات الضرورية) لحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالمدنيين في ليبيا، بما في ذلك بنغازي، مع حظر وجود قوات أجنبية بأي شكل على الأراضي الليبية.

(٢) وفي ١٩ مارس ٢٠١١ قامت أمريكا وحلفائها الغربيون تحت مظلة حلف شمال الأطلنطي بشن سلسلة ضربات جوية على ليبيا تحت دعوى حماية المدنيين من هجوم قوات القذافي ولكن الحلف ذهب أبعد مما نص عليه قرار مجلس الأمن، فبدلًا من منع حدوث خسائر بين المدنيين من خلال (التطبيق الفوري لوقف إطلاق النيران والإنهاء الكامل للعنف)، كما جاء في القرار تدخل الحلف في صف المتمردين وحول مهمته بشكل منفرد في اتجاه تغيير النظام في ليبيا بالقوة وبدون غطاء شرعي، ولهذا اتهم عمرو موسى الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية الولايات المتحدة بخرق قرار مجلس الأمن مشيرا إلى أن ما يحدث في ليبيا لا يتفق مع هدف إنشاء منطقة حظر طيران، ومن نريده هو حماية المدنيين وليس قصف

مدنيين إضافيين وهو ما أكد زيف الادعاءات بأن الولايات المتحدة تدخلت في الأزمة الليبية لأغراض إنسانية.

(٣) قدم اغتيال القذافي في ذلك دليلًا إضافيًا على الطبيعة المستترة للتدخل الأمريكي في ليبيا، ورغم أن تفاصيل الاغتيال لم يتم توثيقها بالكامل بعد إلا أن الصور وأفلام الفيديو التي سربتها العناصر المتمردة أظهرت بوضوح منظر القذافي وهو يتدافع مع من أسره، وأظهرت الصور المتسربة أيضًا جثمان القذافي وقد أطلق عليه الرصاص في الرأس، والجدير بالذكر أنه قبل يومين من اغتيال القذافي زارت هيلاري كلينتون ليبيا سرًا وأعلنت أنه لابد من أسر القذافي حيًا أو ميتًا وبالتالي فإن أمريكا خلقت اغتيال القذافي.

و – وفيما يخص الشأن اليمني فمثلما كان الدور الأمريكي في الحالة المصرية والحالة الليبية كان لها دورًا في الحالة اليمنية واتبعت نفس السياسة، فقد عملت الولايات المتحدة على إجهاض الانتفاضة الشعبية اليمنية في فبراير ٢٠١١ والتي طالبت بإنهاء حكم الرئيس علي عبد الله صالح الحليف المخلص لأمريكا في (الحرب على الإرهاب) في أبريل ٢٠١١، وبعد سلسلة من المذابح التي ارتكبها النظام ضد القوى الثورية، قام مجلس التعاون الخليجي بدعم سعودي أمريكي قوي للتفاوض لعقد صفقة لتقاسم السلطة بين النظام والحاكم والقوى والثورية في إطار ما يسمى"اللقاء المشترك للأحزاب" وكان الهدف من الصفقة التخلص من علي عبد الله صالح في مقابل الحفاظ على هيكلية النظام بصلاته الأمنية القوية بأمريكا، وذلك بعد أن أيقنت الرياض وواشنطن أن التظاهرات التي تشهدها صنعاء وباقي المدن اليمنية لن تهدأ سريعًا كما كانت تتوقع، وتأكدت أن رحيل الرئيس اليمني بات ضروريًا، ونص الاتفاق على قيام صالح بتسليم السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي الذي يقوم بتشكيل حكومة يرأسها أحد قادة المعارضة وأعطت الصفقة حصانة لعلي عبد الله صالح مع أسرته ضد أي اتهامات بالفساد، وفي نهاية المطاف تم اغتيال علي عبدالله صالح داخل اليمن في نفق مظلم حتى الآن.

ز – وفي البحرين يرتكز الأسطول الأمريكي الخامس حيث شنت الولايات

المتحدة عمليات سرية لكسر شوكة الحركة الديمقراطية البحرينية التي اندلعت في فبراير ٢٠١١. برغم التوجهات الديمقراطية غير الطائفية للمحتجين في البحرين، فقد سارعت الولايات المتحدة والسعودية إلى توظيف الورقة الطائفية وسعيًا إلى وضع الاحتجاجات في إطار طائفي بين السنة والشيعة وليس في إطار سياسي واجتماعي بين نظام تسلطي وأغلبية مضطهدة، استخدمت الدولتين ورقة التدخل الإيراني والخلاف الطائفي لتمرير التدخل في الشؤون البحرينية، وفي هذا السياق وظفت السعودية بالتفاهم مع أمريكا نصًا يتعلق بالدفاع المشترك في اتفاقية إنشاء مجلس التعاون الخليجي لتبرير التدخل العسكري في البحرين لقمع الانتفاضة، ففي ١٤ مارس ٢٠١١ حركت السعودية مئات من قواتها إلى البحرين تحت مظلة "قوة درع الجزيرة" لسحق الانتفاضة الديمقراطية المتنامية في البحرين، ثم استمرت الولايات المتحدة في دعم النظام البحريني واكتفت بمناشدات عالمية لتحسين سجل لحقوق الإنسان في البحرين، وفي مايو ٢٠١٢ قرر الرئيس أوباما استئناف إرسال صفقات أسلحة للبحرين بقيمة ٥٣ مليون دولار وقد شملت الصفقة أسلحة لقمع المتظاهرين مثل العربات المدرعة وقنابل الغاز المسيل للدموع، وقد تم ذلك بالرغم من القهر المتزايد الذي استعمله النظام البحريني ضد المحتجين.

حـ – وفي سوريا أحد أهم الأطراف في محور "الممانعة" المعادي للسياسة الأمريكية في المنطقة حاولت أمريكا استثمار الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في مارس ٢٠١١ للتخلص من نظام بشار الأسد الحليف القوي لإيران وحزب الله، وقد عملت أمريكا على أربع مستويات لتحقيق الهدف، المستوى الأول يتمثل في الضغط السياسي على نظام الأسد ومطالبته بإجراء إصلاحات سياسية جذرية أو الرحيل الفوري، كذلك فقد فرضت الولايات المتحدة حزمة عقوبات مالية واقتصادية في مايو ٢٠١١ على النظام الحاكم في سوريا، وأما المستوى الثاني يتمثل في الدعم السياسي للمعارضة السورية بداية من الدعم غير المباشر للمجلس الوطني السوري الذي تشكل في أسطنبول في الثاني من أكتوبر ٢٠١١ وانتهاء بالاعتراف الرسمي بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي تشكل في الدوحة في

نوفمبر ٢٠١١ ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب السوري، وأما المستوى الثالث يتمثل في السعي إلى تطبيق سيناريو التدخل العسكري في ليبيا فقد سعت الولايات المتحدة وحلفائها إلى تدويل الأزمة السورية عن طريق إحالتها إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار يهدف إلى إقامة منطقة حظر جوي داخل سوريا تحت مسمى حماية المدنيين، ولكن هذه المحاولات باتت بالفشل نتيجة المعارضة القوية من جانب كل من روسيا والصين لأي تدخل أجنبي في سوريا بعد أن أثبتت تجربه ليبيا سوء نوايا الغرب في الإصرار على التدخل الأجنبي في ليبيا والذي هاجمه" تشوركين" مندوب روسيا في مجلس الأمن وأعرب عن مخاوفهم لتكرار سيناريو ليبيا داخل سوريا، وهكذا تم إفشال مشروع قرار عربي/ أوروبي يطالب بتغيير النظام السوري، وأما المستوى الرابع فقد لجأت أمريكا إلى عسكرة الانتفاضة الشعبية السورية عن طريق تزويد المعارضة السورية وخاصة (الجيش السوري الحر) بالسلاح والتدريب والمعلومات الاستخباراتية في صراعها ضد نظام بشار الأسد، وقد اعتمدت أمريكا في ذلك على الحلفاء في المنطقة مثل تركيا وقطر والسعودية، لكن في نهاية المطاف أصبح واضحًا تردد الولايات المتحدة الأمريكية في الاستمرار في التدخل الحازم لدعم المعارضة السورية وحسم الأزمة السورية، بل إنها أصبحت لديها الاستعداد لقبول مبدأ الحل السياسي للأزمة السورية عن طريق إجراء مفاوضات بين نظام الأسد والمعارضة برعاية دولية حتى عام ٢٠١٣.

التهديدات الناتجة عن التدخل الأوروبي[1]:

أ – اتسمت ردود الأفعال الأوروبية الجماعية من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي مع الطبيعة الحذرة لهذا الكيان الجماعي الأوروبي وحساسية جوارها الجغرافي لدول المنطقة، فقد شهد رد الفعل الأوروبي الجماعي فترة وجيزة من الارتباك والتردد أثناء أحداث الثورة التونسية ثم المصرية، حيث ظهر التردد بشكل أساسي في بداية الثورة التونسية، وعرضت وزيرة الدفاع الفرنسية آنذاك

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٢/٢٠١١، من ص ٣٧–٣٩.

(ميشيل اليوماري) إرسال قوات فرنسية لمساعدة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي في حفظ السلام ومواجهة الاضطرابات، وذلك قبل أن يتم حسم الموقف إلى بلورة موقف جماعي داعم للتحول السياسي في دول الجوار العربي، ومن المؤشرات الدالة في هذا السياق أن أحداث الاحتجاج والثورة الشعبية التي بدأت في تونس في السابع عشر من ديسمبر ٢٠١١ لم يصدر بشأنها رد فعل من المؤسسات الأوروبية الجامعة حتى العاشر من يناير ٢٠١١ وهو ما ظهر في بيان ضعيف عن الممثل الأعلى للاتحاد (كاثرين أشتون) والمفوض الأوروبي للشؤون السياسة الأوروبية (ستيفان فوليه) حيث دعيا فيه الأطراف جميعها إلى ضبط النفس والإفراج عن النشطاء المحتجزين.

ب – فرضت المتغيرات السياسية في المنطقة العربية على الاتحاد الأوروبي إعادة تقييم موقفه وعلاقاته مع دول المنطقة من عدة زوايا:

(١) اتسمت ردود الفعل تجاه تطورات الربيع العربي بالإيجابية بمعنى الحماس المبدئي للتطورات السياسية التي شهدتها دول الربيع العربي بعد فترة من التردد والارتباك، تبلور ذلك من خلال موقف جماعي أوروبي أميل إلى دعم تحولات الربيع، خاصة من خلال تطويع أدوات وأطر العمل الجماعي الأوروبي للتعامل مع المتغيرات، وكان محور هذه النظرة بالأساس الدول العربية شمال أفريقيا وبوجه خاص ما يحدث في تونس ومصر.

(٢) تشير ردود الأفعال الأوروبية للثورات العربية خاصة مصر وتونس إلى تكييف الطرف الأوروبي لها باعتبارها (فرصة) لدعم تحولات نادت بها أو حبذتها أوروبا طويلًا وحملت في طياتها بذور الانفتاح والاستقرار السياسي للمنطقة بما له من تداعيات إقليمية ودولية، فضلًا عن أنها فرصة لتغطية العلاقات مع دول المنطقة على قاعدة أوثق أو أكثر استدامة من الصيغ السابقة، ورأت أنها فرصة لتحقيق مكتسبات جديدة في إطار العلاقات الأوروبية العربية ترتكز ملامحها الرئيسية على تأمين إمدادات النفط والسيطرة على الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب وأمن إسرائيل.

جـ – تعتبر الحالة الأوروبية حالة مغايرة لنمط العلاقات مع الاتحاد الأوروبي السابق عن الثورة في ليبيا، فقط حظيت ليبيا بوضع خاص داخل إطار الشراكة الأوروبية الأوسطية، حيث إن الدولة الغنية بالنفط تجعل من تفعيل أطر الشراكة المتوسطية تجاهها والتي تقوم في جوهرها على علاقة مانح للمعونة بدولة متلقية للمعونة غير ذات جدوى، ولذا فمنذ اندلاع الثورة الليبية في ١٧ فبراير ٢٠١١ بدأت مخاوف الاتحاد الأوروبي تتصاعد من احتمال زيادة الهجرة غير الشرعية من أو عبر ليبيا إلى أوروبا، وبصفة عامة كان هناك غياب لموقف أوروبي جماعي تجاه الثورة الليبية، فقد تزعمت إنجلترا وفرنسا التحرك معًا في البداية بمعزل عن باقي أعضاء الاتحاد الأوروبي، بينما ترددت ألمانيا في الاشتراك في سياسة أمنية مشتركة.

د – مع ازدياد العنف وعدم الاستقرار في ليبيا تصاعدت اللغة التهديدية، حيث أعرب الاتحاد الأوروبي في ٢٣ فبراير ٢٠١١ عن قلقه البالغ لما يحدث في ليبيا وأدان استخدام القوة ضد المدنيين والمتظاهرين السلميين، وفي ١٩ مارس ٢٠١١ بدأت قوات عسكرية من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات والمتحدة وكندا تنفيذ هجمات ضد ليبيا، وتولى حلف الناتو قيادة العمليات تحت مسمى "عملية الحماية الموحدة" بغرض حظر الأسلحة بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١١ وفرض منطقة حظر طيران بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١١.

هـ – وبالرغم من الدوري المحوري لبعض الدول الأوروبية الرئيسية فإن مظلة التدخل الرئيسية للعملية العسكرية تمت في إطار حلف الناتو بعد قراري مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٠ الصادر في ٢٦ فبراير ٢٠١١ والقرار رقم ١٩٧٣ الصادر في ١٧ مارس ٢٠١١ وهم القراران الصادران بشأن ما وصف بالحرب الأهلية الليبية بهدف حماية المواطنين الليبيين والمناطق المدنية ونص القراران على إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوى في الأجواء الليبية.

و – وفي سوريا التي مثلت الثورة السورية حالة أكثر تعقيدا نتيجة لتعقيدات الوضع الداخلي وصعوبات تكرار نموذج التدخل العسكري الخارجي خاصة في ظل

الموقف الصيني/ الروسي المعوق لتحرك دولي (غربي) بعد تدخلات الناتو في ليبيا والتي اعتبرتها الدولتين (روسيا والصين) ماسة في نفوذهما في ليبيا وتبرز في الحالة السورية بشكل أكبر محدودية القدرة الأوروبية على التأثير والفعل المستقل إذا تطورت بهذا التعقيب في المنطقة خاصة مع حالات النزوح الكبيرة للجوار الجغرافي، وفي مايو ٢٠١١ اتخذ الاتحاد الأوروبي مجموعة من التدابير ضد سوريا منها فرض حظر الأسلحة والمعدات التي يمكن أن تستخدم في القائمة الداخلية وحظر السفر وتجميد أموال بعض الشخصيات السورية، وفي نوفمبر ٢٠١٢ رحب مجلس الشؤون الخارجية الأوروبية بالائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية واعتبرهم ممثلين شرعيين لتطلعات الشعب السوري.

مواقف الصين وروسيا من ما يسمى بالربيع العربي:

أ – كان الموقف المبدأي لقادة الصين وروسيا تجاه العواصف الديمقراطية التي هبت على عدد من الدول العربية هو المناداة بضرورة المحافظة على الاستقرار والعودة إلى الوضع القائم قبل هبوب تلك العاصفة والتمسك بسيادة الدولة ووحدة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وضرورة حل المشاكل الداخلية بالحوار بين القوى الداخلية بتلك الدول وفي إطار جامعة الدول العربية مع الرفض الشديد للتدخل الغربي في الشأن العربي.

ب – توافقت بشكل عام مواقف الصين وروسيا مع مواقف الدول العربية تجاه الثورات العربية باستثناء الحالة السورية التي ظهر فيها تباين ملحوظ بينهما من ناحية وبين المعسكر الغربي من ناحية أخرى نظرًا لأهمية سوريا الاقتصادية والاستراتيجية لروسيا من جهة ورغبة الصين في مساندة روسيا لتشكيل محور عالمي جديد في مواجهة الهيمنة الأمريكية من جهة أخرى، فكان مستوى تأثير الصين وروسيا على تطور الأحداث في دول الثورات العربية على المستوى الثنائي متوازنًا يراعي الاستقرار في الدول العربية كأسبقية أولى.

□□□

خلاصة
الفصل الأول

● خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٢ عصفت بالعالم العربي مرحلة غير مسبوقة، البعض أطلق عليها الربيع العربي، والبعض قال عنها الخريف العربي، والبعض اعتبر أنها خراب عربي ولا تمت لأي فصل من فصول السنة، وهذا لا يعني أن نحجر على الشعوب أو الإرادة الشعبية التعبير عما بداخلها من طموحات ورغبات في التغيير السياسي ولكن على أي حال ظهرت بوضوح بوادر ومؤشرات التفتت والتجزئة في العديد من الدول العربية، فبرزت مشاهد العنف والصراع وعدم القدرة على التوافق الداخلي، والعجز عن الإمساك باللحظة التاريخية التي تسفر عن تغيير سياسي شامل ومستقر، وعجز أدوات وآليات الدول عن تحقيق الاستقرار المنشود، شكلت تلك المرحلة وما بها من أحداث أهم التحديات والتهديدات التي واجهت الشعوب العربية.

● التحديات هي المصاعب التي تواجه دولة أو مجموعة دول والتي تحد من معدلات التنمية وتشكل عقبة أمام تقدمها مثل المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية (صحة – تعليم – بطالة) أو السياسية والعسكرية والتكنولوجية، وهذه التحديات إما أن يكون أسبابها داخلية أو إقليمية أو دولية ومن حيث الشدة فهي إما تحديات تأثيرها شديد أو متوسط أو عادي.

● التهديدات في مفهومها الاستراتيجي هي حالة من تعارض المصالح والغايات القومية مع أطراف أخرى إقليمية أو دولية يتعذر معها الحلول السلمية مع عدم قدرة الدولة على موازنة الضغوط الخارجية؛ مما قد يجبر الأطراف المتصارعة على اللجوء إلى الصراع المسلح أي استخدام الوسائل العدوانية، وقد يكون مصدر التهديدات من قوى دولية لها أهداف في المنطقة، أو أعمال عدائية من دول الجوار الجغرافي، وهناك أنواع مختلفة للتهديدات منها: التهديدات العسكرية والأمنية وتهديدات سياسية وأخرى اقتصادية وتهديدات أخرى.

● المخاطر هي الاحتمالات المتوقعة للعدائيات المستقبلية والتي لم تتبلور بعد إلى تهديد واضح ولكن يتم رصدها من خلال شواهد أو فرائض أو دلائل ترتبط أو تشير إلى تلك الاحتمالات، وعلى الرغم من ذلك فإن مجرد رصدها يلزم الدولة باتخاذ إجراءات الحيطة والحذر والمتابعة المستمرة بواسطة الأجهزة المعنية لنوع المخاطر المحتملة.

● **خلال عامي ٢٠١١/ ٢٠١٢:**

اندلعت في أكثر من دولة عربية أحداث داخلية وثورات أو ما تم تسميته بالربيع العربي، ففي تونس نتيجة التضامن مع المواطن محمد البوعزيزي نتج عنها تنحي الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في ١٤ يناير ٢٠١١ وفي ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢ فازت حركة النهضة المنتمية للإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية وتولى المنصف المرزوقي رئيسًا لتونس، وفي مصر حدث الأمر نفسه في ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث أُجبر الرئيس محمد حسني مبارك على التنحي في ١١ فبراير ٢٠١١ وتم تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد لمرحلة انتقالية لمدة عام، كما أن ليبيا تأثرت بما حدث في تونس ومصر وقامت الجماهير الليبية بالاحتشاد والمظاهرات في ٢٠١١ وفي أغسطس ٢٠١١ سقطت العاصمة طرابلس في يد ثوار ليبيا، وفي اليمن في فبراير ٢٠١١ تفجرت الثورة ضد حكم الرئيس علي عبد الله صالح انتهى بتوقيع اتفاق نقل السلطة إلى نائبه في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ وفي فبراير ٢٠١٢ تم انتخاب عبد ربه هادي منصور رئيسا لليمن، وفي الخليج العربي سادت بعض الدول الخليجية أحداث وتظاهرات أكثرها في مملكة البحرين وعمان والسعودية والكويت وتم احتواء تلك الاحتجاجات، والعراق شهدت أزمات داخلية ضد مؤسسات الدولة نتيجة تدخلات إقليمية ودولية، وفي سوريا اندلعت الثورة ضد الرئيس بشار الأسد في مارس ٢٠١١ وقامت الفصائل والمعارضة السورية بتشكيل ائتلاف وطني لقوى المعارضة في نوفمبر ٢٠١٢ وعقد الائتلاف مؤتمر في الدوحة عاصمة قطر على اعتبار أن هذا الائتلاف هو الممثل الشرعي للشعب السوري، وفي منطقة القرن الأفريقي طالبت أمريكا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالتدخل في

الصومال لانعدام حالة الاستقرار بسبب حركة الشباب الصومالية وكان في الأساس هدف أمريكا تعزيز تواجدها ومصالحها في المنطقة.

● **خلال عامي ٢٠١٣/ ٢٠١٤:**

في تونس تمكنت القوى الشعبية من فرض خيارها عبر انتخابات برلمانية أبعدت شبح هيمنة الإخوان كذلك انتخاب مرشح حزب نداء تونس الباجي قائد السبسي رئيسًا لتونس، وفي مصر نجح الشعب المصري في تفجير ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وانحياز الجيش للشعب وحمى الثورة متمثلًا في بيان ٣ يوليو ٢٠١٣، وفي الخليج قامت كل من السعودية والإمارات والبحرين بالإضافة إلى مصر بقطع العلاقة مع قطر التي انحازت للإخوان المسلمين، واستمرت حالة عدم الاستقرار والانقسام في كل من ليبيا واليمن وفلسطين وسوريا والعراق خاصة في ظل استمرار الجماعات الإرهابية في تنفيذ عمليات في محافظات العراق واليمن وليبيا وسوريا.

● **خلال عامي ٢٠١٥/ ٢٠١٦:**

تم عقد مؤتمر القمة العربية في مارس ٢٠١٥ بمدينة شرم الشيخ وكان أهم قرارات المؤتمر إنشاء القوة العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب وصيانة الأمن القومي العربي، ولكن نظرًا لاختلاف الإرادات السياسية بين الدول العربية لم يتم تنفيذ هذا القرار واستمرت حالة الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة حالة التشرزم والانقسام وزيادة عمليات الجماعات الإرهابية في ليبيا ومصر والصومال وتونس واليمن وسوريا والعراق، كما أعلنت السعودية عن إنشاء تحالف إسلامي في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥ يتألف من ٤٣ دولة لمواجهة إيران وسمي هذا التحالف بالتحالف السني، وخلال عام ٢٠١٦ رفضت المملكة المغربية عقد مؤتمر القمة العربية في دورته العادية على أرضه خشية أن تردد القمة عبارات نمطية (تشجب وتدين وتستنكر).

● **خلال عامي ٢٠١٧/ ٢٠١٨:**

وصل النظام الإقليمي العربي إلى حالة من العجز في التوحد على مشروع واحد، وعجز عن الدفاع عن نفسه بداية من رفض أمريكا في ١٣ يوليو ٢٠١٧ للاتفاق النووي

مع إيران وطالب الدول العربية بعمل تحالف لمواجهة إيران، وفي ٤ نوفمبر ٢٠١٧ استقال سعد الحريري من رئاسة وزراء لبنان وفي ٦ ديسمبر ٢٠١٧ ووقع رئيس أمريكا دونالد ترامب مرسوم يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل متحديًا كل القرارات الدولية بشأن القدس.

● **خلال عام ٢٠١٩:**

استمرار الانقسام الفلسطيني بين حماس في غزة والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، واستمرار الجمود في سوريا عدا تمركز معظم الجماعات الإرهابية في إدلب تحت حماية قوى إقليمية ودولية، وفي اليمن توسعت جماعة أنصار الله الحوثي واستهدفت مواقع داخل السعودية، وفي ليبيا شهدت طرابلس محاولات من الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر لطرد الجماعات الإرهابية التي تدعمها تركيا، وفي السودان شهد سقوط حكم الرئيس عمر البشير، وفي الجزائر حدثت احتجاجات كبيرة على نية الرئيس الراحل بوتفليقه الترشح لفترة خامسة، وفي العراق استمرت الأحداث الطائفية بسبب نظام المحاصصة في نظام الحكم بين السنة والشيعة والكرد، وفي لبنان علاوة على المشاكل الداخلية فقد تعرضت لقصف إسرائيلي بالطائرات المسيرة في أغسطس ٢٠١٩، وفي مصر حدثت تعديلات دستورية على دستور ٢٠١٤ واستمر الاهتمام بالدعوة لتجديد الخطاب الديني.

● **التحديات خلال عام ٢٠٢٠:**

كانت الأوضاع الناتجة عن انتشار كوفيد – ١٩ من التحديات التي واجهت الدول العربية بل العالم كله، واستمرت مشكلة سد النهضة التي تؤثر على الأمن المائي لكل من مصر والسودان دولتي المصب ضد التعنت الإثيوبي، كما شهد عام ٢٠٢٠ إعلان الرئيس الأمريكي ترامب عن خطة السلام في الشرق الأوسط أو ما تم تسميته بصفقة القرن، والتي تم رفضها بإجماع عربي وعلى صعيد العمليات الإرهابية، فقد حدثت أن معدلاتها تناقصت بالتوازي مع تأثير كوفيد–١٩.

● التحديات السياسية خلال عامي ٢٠٢١/ ٢٠٢٢:

في تونس استمرت الاحتجاجات الفئوية والعمالية والتي يدعو لها اتحاد الشغل في تونس وقيام الرئيس التونسي قيس سعيد بحل برلمان تونس الذي يسيطر عليه الإخوان المسلمين وقام بتعديل الدستور وإقراره في ٢٠٢٢، وفي سوريا استمرت الهجمات التركية على شمال سوريا بحجة أنها ضد حزب العمال الكردستاني، في فلسطين استمرت حالة الانقسام الفلسطيني، وفي الصومال فقد استمرت العمليات الإرهابية لحركة الشباب الصومالية، وفي اليمن تم استقالة الرئيس عبد ربه هادي منصور وتعيين مجلس رئاسي مؤلف من سبعة أعضاء لقيادة اليمن الذي استمرت فيه عمليات الحوثيين وفشلت الهدنة التي تم توقيعها برعاية أممية، وفي الجزائر تم عقد مؤتمر القمة العربية العادية رقم ٣١ والتي سميت بقمة لم الشمل، وفي مصر تم عقد مؤتمر دولي كبير(cob-٢٧) في مدينة شرم الشيخ لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، وفي ليبيا استمرت حالة الانقسام بين طرابلس وبنغازي بين حكومتين تتنازعان الشرعية، وفي السودان استمر مجلس السيادة الانتقالي بقيادة الفريق عبد الرحمن البرهان وشهد السودان حالة عدم استقرار أمني وسياسي.

● يبدأ التطرف من الأفكار والآراء المتشددة الجامدة التي يعتنقها الفرد المتطرف ويرفض ما عداها، وعندما يسعى الشخص لفرض أفكاره بالقوة والقمع والاضطهاد وأيضًا قتل كل من يعترض عليه يصبح ذلك الفرد إرهابيًا، وتتعدد صور الإرهاب ما بين الإرهاب النفسي والفكري والسياسي والجسدي والاقتصادي والاجتماعي، مع الوضع في الاعتبار أن جميع العقائد السماوية ترفض الإرهاب والتخريب والترويع للآمنين.

● هناك أبنية تنظيمية للجماعات الإرهابية منها التنظيم أو البنية الهرمية حيث تتكون قاعدة الهرم من العناصر والمؤيدين أما قمة الهرم فهي تمثل القيادة للجماعة الإرهابية، والتنظيمات ذات البنية الشبكية ليس لها تنظيم محدد أو هيكل تنظيمي، وهناك تنظيم السلسلة وفيه كل عنصر إرهابي على تواصل فقط مع العنصر

الذي يليه، بالإضافة إلى تنظيم المركز والعجلة وتنظيم القنوات المتصلة، وتتمتع الشبكات الإرهابية بمرونة واتساع في نطاق التأثير والامتداد تسمح لها بتجاوز كثير من الضربات الأمنية والعسكرية.

● تتلخص التهديدات السياسية الناتجة عن الإرهاب في أن الجماعات الإرهابية يكون هدفها الأساسي هو الاستيلاء على الحكم وتغيير دستور البلاد ورفض التعددية الحزبية، وتؤثر تلك الجماعات الإرهابية على قيم الولاء والانتماء، علاوة على أنها تضعف الموقف السياسي للدولة مع الكيانات الدولية والإقليمية وكثيرًا من الأحيان تساعد على التدخل الأجنبي.

● وتتلخص التهديدات الاقتصادية الناتجة عن الإرهاب في أنها توقف الاستثمارات الوطنية والأجنبية داخل الدولة وتؤدي إلى إنهيار الأسواق المالية وإفلاس الشركات التجارية وانخفاض الدخل القومي من السياحة الداخلية والخارجية، علاوة على هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى دول أكثر أمانًا، كما أنها تؤثر على قدرة الدولة على الاقتراض من الجهات المصرفية، وبصفة عامة فإن الإرهاب ضد التنمية الشاملة والمستدامة داخل أي دولة.

● أما التأثير الاجتماعي نتيجة الإرهاب فإنها تتمحور حول تفكيك التماسك الاجتماعي ونشر أفكار هدامة ومغلوطة والتأثير السلبي على السلام الاجتماعي، وإثارة الفتن الطائفية وفقد الثقة من جانب الشعوب في القيادات السياسية والأجهزة المعنية بالدول، كما أن الفوضى وعدم الاستقرار الناتجة عن الإرهاب تساعد في انتشار الجريمة والفساد وتهريب السلاح والمخدرات وتجنيد واستقطاب الشباب كما أنها تظهر للخارج أن الإسلام دين العنف والتطرف.

● وفي المجال الأمني فإن الإرهاب يسعى لاختراق المؤسسات الأمنية بتجنيد عناصر موالية له داخلها، ونشر الشائعات داخل المجتمع المدني، وتشكل عبء كبير على ميزانية الدولة لتلبية مطالب احتياجات الأجهزة الأمنية من تسليح وتدريب، كما أنها تؤثر على إرهاق العناصر الأمنية ومعنوياتها وتعرض الدول إلى ضغوط خارجية تمس سيادتها.

● وفي مجال الفكر الديني فإن الإرهاب يساعد على انتشار الخطاب التحريضي ضد الدولة وأجهزتها المعنية وتكفير المجتمع وتشويه صورة الدين أمام الدول الأجنبية وتلويث الفكر بمعلومات مغلوطة عند المواطنين خاصة الشباب ومحدودي الوعي والثقافة.

● ويؤثر الإرهاب في مجال الوعي والثقافة من خلال تشتيت الفكر العام للشعوب نتيجة كثرة المعلومات المغلوطة خاصة في ظل قنوات ومنابر إعلامية دينية لديها توجه إرهابي في خطابها الإعلامي، علاوة على وجود أعمال فنية درامية تروج بأسلوب غير مباشر للفكر الإرهابي.

● التحديات السياسية نتيجة التدخلات الأجنبية:

استمرار التدخل الأجنبي من القوى الأجنبية خاصة الغربي منها يؤثر على حالة الفوضى وعدم الاستقرار، وصناعة أفراد وعناصر موالية لتلك القوى تتولى سياسيًا صور المعارضة لإضفاء الصفة السياسية المشروعة عليها، كذا تؤثر تلك التدخلات في إحداث ضغوط سياسية تتعلق بسيادة الدولة على أراضيها وشعوبها وتضعف القرار السياسي ليس هذا فقط بل صناعة عناصر وكيانات لها، بالإضافة إلى سعي بعض القوى الأجنبية لتحقيق مصالحها الجيوسياسية والمصالح الجيوإستراتيجية بالتواجد والتدخل سواء في السياسات العامة للدولة وأحيانًا امتلاك قواعد عسكرية لها في تلك الدول.

● التهديدات الاقتصادية نتيجة التدخلات الأجنبية:

لا شك أن القوى الكبرى ترتبط بمصالح اقتصادية متعددة ومتنوعة في الدول العربية لأسباب عديدة منها أنها سوق رائج للصناعات والمنتجات الأجنبية حيث تعتمد في غالبية احتياجاتها على الاستيراد، علاوة على أن خريطة الثروات والموارد الطبيعية في الدول العربية ما زالت غنية بتلك الموارد التي لم يتم استغلالها الاستغلال الأمثل وفي بعض الأحيان لم يتم استغلالها تمامًا، ومن ثم تشكل تلك الثروات مطمعًا أجنبيًا خاصة مجالات النفط والغاز ورغم ظهور هذا العامل منذ عقود إلا أنه برز أكثر بعد أزمة النفط والغاز نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية وأصبحت

الدول العربية المنتجة للطاقة مقصدًا هامًا لتعويض نقص الإمدادات الروسية للغرب، ويبقى عامل سيطرة الدول العربية على أهم ممرات التجارة العالمية مثل مضيق باب المندب وقناة السويس ومضيق جبل طارق، حيث جعلوا من المنطقة العربية هدفًا اقتصاديًا هامًا تتحكم في حركة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي خاصة في ظل ثراء المنطقة بالثروات وأيضًا توفر العمالة بأقل الأسعار.

- **التهديدات العسكرية الناتجة عن التدخل الأجنبي:**

تتلخص في الآتي:

أ – ضغوطات لإنشاء قواعد عسكرية في مناطق حيوية بالدول العربية.

ب – فرض قيود على عقود التسليح للأسلحة والمعدات الفنية المختلفة سواء بعقود الصيانة أو قيود وحدود الاستخدام أو حظر استيراد تلك الأسلحة أو نظائرها من دول يوجد معها تعارض واختلافات سياسية.

جـ – عدم قدرة بعض الدول العربية على عدم إحداث توازن في العلاقات العسكرية بين الدول الكبرى والأقطاب العظمى في العالم.

- **التهديدات الثقافية والاجتماعية نتيجة التدخل الأجنبي:**

أ – فرض قيم وثقافات وعادات مغايرة تمامًا لتلك العناصر والموروث الثقافي في الدول العربية.

ب – انتشار بعض القيم الغربية في المجتمع العربي والتي تؤثر على الولاء والانتماء للأوطان وتؤدي إلى الانحدار أخلاقيًا بين الشعوب خاصة الشباب.

جـ – تأثر الأعمال الدرامية في الوسائل المختلفة بالأفكار الغربية خاصة الأفكار التي تعتبر دخيلة على المجتمع العربي.

د – تبعية بعض وسائل الإعلام للإعلام الأجنبي في كثير من القضايا.

هـ – خلق بعض الأفكار داخل الشعوب مثل الازدراء لأوطانها مقارنة بالدول الأجنبية والذي يؤثر على الولاء والانتماء الوطني.

□□□

الفصل الثاني

مقترح التطوير الشامل لجامعة الدول العربية

يمكن القول إن مستقبل الدول العربية توقف إلى حد كبير على قدرة الإرادة السياسية لحكوماتها والقطاع الخاص والمنظمات التابعة، إلى جانب المؤسسات غير الرسمية وقوى المجتمع المدني، على ممارسة عمل جماعي فاعل لمواجهة هذه التحديات والتطورات، خاصة الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي المتنامي، والتعامل مع المشكلات البنيوية الداخلية والتحديات التكنولوجية، والعمل الجماعي لتقليص مخاطر العولمة، وتعظيم الفرص المتاحة، ورغم ذلك يمكن وصف استجابة الدول العربية للتحديات الداخلية والخارجية المعاصرة بأنها منهجية قديمة لمواجهة مشكلات جديدة.

إن الجامعة نشأت على أساس التوافق السياسي والرضا العام، ولم تنشأ نتيجة وجود قوة إقليمية مسيطرة استطاعت أن تفرض آرائها على الآخرين، إنما نشأت نتيجة التوازنات والرغبة في إرضاء جميع الأطراف، حتى إن الدول المؤسسة أسقطت النص الوارد في بروتوكول الإسكندرية "لا يجوز لأي دولة عضو اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة" بناء على طلب لبنان، وقد مثل قيام الجامعة على مفهوم الرضا العام عنصر قوة وعنصر ضعف في الممارسة، عنصر قوة لأنه حافظ على تماسك النظام ومرونته، وعنصر ضعف لأن الدول الأعضاء أعطت حق الاعتراض لكل الدول العربية، ولم تتمكن من العمل إلا في المجالات التي يتحقق فيها الإجماع القانوني أو التوافق السياسي.

خلال الفصل الثاني سيتم تناول تطوير جامعة الدول العربية سواء تطوير الهيكل التنظيمية للجامعة (قطاعات وإدارات الجامعة) وآلية اتخاذ القرار وحل مشاكل التمويل لتتمكن الجامعة من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، كذا إيجاد الاستراتيجيات والأدوات والآليات في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية

والأمنية والثقافية والاجتماعية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث كالآتي:

أ – المبحث الرابع: تطوير أجهزة جامعة الدول العربية.

ب – المبحث الخامس: تطوير آلية اتخاذ القرار العربي.

جـ – المبحث السادس: توفير الإمكانيات المتاحة لدعم الجامعة في تفعيل دورها.

□□□

المبحث الرابع:

تطوير أجهزة جامعة الدول العربية

بعض المشروعات السابقة لتطوير جامعة الدول العربية[1]:

في هذا الإطار جاءت العديد من المبادرات لتطوير الجامعة، سنلقي الضوء عليها من خلال الآتي:

أ – المبادرات المقدمة من الدول الأعضاء لتطوير وإصلاح الجامعة.

ب – المقترحات المقدمة لتعديل الميثاق.

جـ – خلاصة مشروعات ومبادرات تطوير الجامعة.

المبادرات المقدمة من الدول الأعضاء لتطوير وإصلاح الجامعة:

أ ـ المبادرة الليبية:

(١) ركزت المبادرة على إنشاء الاتحاد العربي والمؤسسات التي تمكنه من أداء مهامه على جميع المستويات، مع إضافة مجلس للأمن العربي ومجلس للدفاع المشترك ومحكمة عدل عربية.

(٢) تحييد العامل الاقتصادي على الخلافات العربية.

(٣) دعم أي قطر عربي يتعرض لعدوان خارجي.

(٤) أما بالنسبة للتصويت فإن ما يقرره المجلس الوزاري بأغلبية الثلثين يكون ملزمًا للجميع.

ب ـ المبادرة السعودية:

(١) طرحت تلك المبادرة في فترة سبقت الغزو الأمريكي للعراق (٢٠٠٣).

(٢) تتركز المبادرة السعودية حول إجراءات تعديل ميثاق الجامعة الحالي دون إلغائها، وتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية على أن تكون خالية من جميع

(١) معهد بحوث الدراسات العربية – جامعة الدول العربية (رؤية مستقبلية) القاهرة ٢٠١٤، من ص ٤٩ – ٦٢.

الاستثناءات والقيود الإدارية.

(٣) تطرقت المبادرة إلى الإصلاح الذاتي في الدول العربية.

جـ ـ المبادرة اليمنية:

(١) تزامنت المبادرة اليمنية مع توقيت طرح المبادرة المصرية بعد تصاعد الخلافات العربية عقب الغزو الأمريكي للعراق.

(٢) من أهم ما تضمنته المبادرة هو إقامة اتحاد الدول العربية وإقامة مجلس أعلى للاتحاد ومجلس لرؤساء حكومات الدول ومجلس للدفاع والأمن وبنك اتحادي ومجالس وزارية متخصصة.

(٣) بالنسبة لقضية التصويت دعت المبادرة إلى مبدأ الإجماع في العضوية وأغلبية الثلاثة أرباع في المسائل الأساسية والثلثين في المسائل الموضوعية والأغلبية البسيطة في الموضوعات الإجرائية.

(٤) كما ركزت المبادرة على البعد الاقتصادي وتحقيق التكامل بين الدول العربية.

د ـ المبادرة المصرية:

(١) جاءت هذه المبادرة في يوليو ٢٠٠٣ عقب الاحتلال الأمريكي للعراق.

(٢) ركزت المبادرة على الإصلاح الداخلي بإجراء تعديلات على الميثاق الحالي دون إلغائها.

(٣) إضافة آلية للوقاية من النزاعات من خلال إنشاء محكمة عدل عربية، وبرلمان عربي (تم تفعيله) ومجلس أمن عربي أو منتدى للأمن القومي العربي ودعم المنظمات العربية المتخصصة.

(٤) دعت المبادرة إلى إنشاء محكمة عدل عربية لأن بعض النزاعات العربية تم حلها بواسطة محكمة العدل الدولية.

(٥) دعا الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في ٣٠ مارس ٢٠٠٥ إلى إصلاح الجامعة عبر وضع آليات تنفيذها إلى إقامة أمن جماعي عربي وإنشاء آلية للوقاية من النزاعات.

(٦) دعت المبادرة إلى التكامل الاقتصادي كمدخل رئيسي لخروج النظام العربي من أزمته الراهنة.

(٧) تشجيع المنظمات العربية والقطاع الخاص في مجال التكامل العربي، وتنقية الأجواء العربية.

(٨) تضمنت المبادرة أن نظام التصويت الحالي يحول دون القرار الواجب في بعض الحالات الصعبة، وضرورة إعادة النظر في قاعدة الإجماع والبحث عن بديل لتجاوز تلك الصعوبات.

هـ ـ المبادرة القطرية:

(١) أكدت المبادرة أنها لا تحتاج إلى التصديق على أي إجراء للمبادرة لكنها تطرح مجموعة من الأفكار تهدف في النهاية للوصول إلى إستراتيجية تحقيق التضامن العربي.

(٢) دعت المبادرة إلى تطوير جامعة الدول العربية وتوفير الموارد اللازمة لها والكفاءات البشرية الضرورية، وتعزيز صلاحيات الأمين العام وتفعيل معاهدة الدفاع المشترك بإنشاء مجلس دفاع عربي أعلى من المجلس الوزاري.

(٣) توفير الموارد المالية للجامعة والتعجيل بإقامة السوق العربية المشتركة، وترسيخ مفهوم مشاركة في التعامل مع التجمعات الإقليمية.

و ـ المبادرة الأردنية:

(١) جاءت المبادرة الأردنية بسيطة فلم تتطرق إلى كافة الجوانب سوى أنها ركزت على التطوير المؤسسي.

(٢) كما ركزت على الارتقاء بجامعة الدول العربية، وتأكيد إلزامية القرارات التي تصدر عن الجامعة على الجميع.

(٣) التأكيد على العمل العربي المشترك.

ز ـ المبادرة السودانية:

(١) ركزت المبادرة على جامعة الدول العربية وتفعيل المعاهدات القائمة في المنظومة العربية.

(٢) تعزيز مبدأ الشورى وتحقيق الرقابة الشعبية.

(٣) تشجيع قيام منظمات المجتمع المدني ورعايتها.

(٤) تفعيل المؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي وإحياء مشروعات منطقة التجارة الحرة والسوق العربية المشتركة.

(٥) الاهتمام بالوجود العربي في الخارج.

(٦) منح الاتفاقيات العربية على ما سواها.

حـ ـ المبادرة الجزائرية:

(١) استحداث برلمان عربي (تم تفعيله) ومحكمة عدل عربية.

(٢) يحدد تنظيم البرلمان وهيكلته وتشكيلته وصلاحياته بموجب نظام أساسي يلحق بميثاق الجامعة.

(٣) تطرقت الوثيقة إلى تدوير منصب الأمين العام، وهو الأمر الذي اعترضت عليه دول كثيرة أهمها مصر.

ط ـ المبادرة الثلاثية:

(١) كانت تلك المبادرة قبل قمة تونس ٢٠٠٤ واشترك فيها كل من السعودية ومصر وسوريا.

(٢) تهدف المبادرة إلى توسيع المشاركة السياسية وإنجاز الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتمكين الشعب العربي من أداء دوره الحقيقي في الاقتصاد العالمي.

(٣) دعم العلاقات البينية العربية.

(٤) تنسيق السياسات الأمنية الدفاعية الخارجية .

(٥) تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي.

المقترحات المقدمة لتعديل الميثاق:

أ – بدأت الأصوات المنادية بتعديل الميثاق من وقت مبكر بعد أقل من ثلاث سنوات من النشأة، حيث طالبت سوريا بتعديل ميثاق الجامعة ووضع ضوابط قومية بهدف منعها من أن تجنح في اتجاهات تهدد التعاون في إطار الجامعة وكان

يتضمن الاقتراح على ضرورة امتناع أعضاء الجامعة عن التفاوض والتعاقد مع الدول الأجنبية إلا بعد التفاهم في إطار جامعة الدول العربية لكن هذا المقترح قوبل بالرفض.

ب – وتقدم العراق بمبادرة مشابهة في يناير ١٩٥٤، وفي يونيو ١٩٥٥ تقدمت الأمانة العامة للجامعة بثلاثة مقترحات إلى الدول الأعضاء بغية تعديل الميثاق، وكان أهم ما تضمنته دعم معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي وأن تكون قرارات مجلس الجامعة التي تتخذ بالأغلبية ملزمة لجميع الأعضاء.

جـ – وفي عام ١٩٧٤ في قمة الرباط التي دعت إلى تعديل الميثاق لكن الحرب الأهلية في لبنان حالت دون استكمال مشروع التعديل، وتوالت محاولة تعديل الميثاق في قمة بغداد عام ١٩٧٨ وقمة تونس ١٩٧٩، وجميع القمم التالية حتى قمة شرم الشيخ ٢٠٠٣.

د – يؤكد المشروع المقترح اعتبار أن الإنسان غاية كل عمل سياسي واقتصادي واجتماعي وضرورة اللجوء للجامعة لحل النزاعات القائمة بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية قبل اللجوء لأي منظمات دولية أو إقليمية أخرى، ومنح قرارات الجامعة الهيبة التي تستحقها عن طريق اقتناع الدول الأعضاء على مساعدة أي دولة تتخذ موقف مضاد من جامعة الدول العربية.

جهود الأمين العام لتطوير الجامعة:

تقدم الأمين العام لجامعة الدول العربية في الدورة رقم ١٣٦ لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري في عدد من الاقتراحات لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية وتفعيل دورها، وبناء علي ذلك أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري قراره رقم ٧٣٧٢ بتاريخ ٢٠١١/٠٩/١٣ والذي تضمن تكليف الأمين العام باتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة هيكلة الأمانة العامة وإزالة التضارب والازدواجية في اختصاصات مؤسسات الجامعة والمنظمات التابعة لها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديث

وتطوير منظومة العمل العربي المشترك[1].

لتنفيذ القرار المشار إليه عالية شكّل الأمين العام لجامعة الدول العربية لجنتين مستقلتين (الأولى رفيعة المستوى) برئاسة السفير الجزائري الأخضر الإبراهيمي، (والثانية من الخبراء القانونيين) لدراسة حالة الاتفاقيات متعددة الأطراف المبرمة في إطار جامعة الدول العربية، وتقدمت تلك اللجنتين بتقرير نهائي تم عرضه على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته برقم (٣٩) وأصدر بشأنهما قراره رقم ٧٥٨٢ بتاريخ ٢٠١٣/٠٣/٠٦ الذي تضمن تشكيل لجنة مفتوحة العضوية من الدول الأعضاء للنظر في الاقتراحات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة المستقلة برئاسة الأخضر الإبراهيمي، ولجنة الخبراء (والتي كانت توصياتهم تنظيمية وفنية لتشكيل اللجنة مفتوحة العضوية).

عقدت اللجنة المفتوحة العضوية اجتماعها الأول بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٩ على مستوى المندوبين الدائمين وتم الاتفاق في هذا الاجتماع على منهجية العمل وتم خلالها تشكيل أربع فرق عمل وهي:

أ – فريق العمل الأول المعني بمراجعة الميثاق والإطار الفكري لمنظومة العمل العربي المشترك برئاسة المملكة العربية السعودية.

ب – فريق العمل الثاني المعني بتطوير أجهزة جامعة الدول العربية ومهامها برئاسة مصر ثم أسند لاحقا الى الجمهورية التونسية.

جـ – فريق العمل الثالث المعني بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك برئاسة جمهورية العراق.

د – فريق العمل الرابع المعني بتطوير البعد الشعبي في العمل العربي المشترك برئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

عقدت اللجنة مفتوحة العضوية على مستوى المندوبين الدائمين عدد (١٦) اجتماعًا كان آخرها بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١ برئاسة الجمهورية التونسية، تابعت

(١) تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية – السفير أحمد أبو الغيط عن العمل العربي المشترك المقدم إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة – الدورة العادية بالجزائر ٣١ نوفمبر ٢٠٢٢.

خلالها أعمال فرق العمل الأربعة المنبثقة عنها حيث كلفت الفرق بعدد من المهام أنجز أغلبها وجار العمل على استكمال ما تبقى من مهام.

وكان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة قد أصدر القرار رقم ٧٦٤ (دورة عادية) رقم (٣٠) والتي سميت بقمة العزم والتضامن بتاريخ ٢٠١٩/٣/٣١ والتي عقدت في تونس والخاص بتطوير جامعة الدول العربية والذي نص على: "دعوة اللجنة مفتوحة العضوية على مستوى السادة المندوبين الدائمين لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية وفرق العمل المنبثقة منها إلى مواصلة أعمالها وعرض النتائج على الدورة العادية المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري الدورة رقم ١٥٢"، وخلال الدورات اللاحقة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري وكان آخرها الدورة ١٥٨ بتاريخ ٩/٦ ٢٠٢٢ حيث دعا المجلس اللجنة مفتوحة العضوية على مستوى المندوبين الدائمين لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية وفرق العمل المنبثقة عنها إلى مواصلة أعمالها خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار لعرض نتائجها على اجتماع وزراء الخارجية التحضيري للقمة ٣١ والتي بالفعل تم عقدها في الجزائر خلال الفترة من ١-٣ نوفمبر ٢٠٢٢.

ملخص أعمال فرق العمل الأربعة:

أ ـ أعمال فريق العمل الأول المعني بمراجعة الميثاق وتطوير الإطار الفكري لمنظومة العمل العربي المشترك:

(١) تم تكليف الفريق بمراجعة ميثاق جامعة الدول العربية.

(٢) عقد الفريق (١٥) اجتماعًا كان آخرها بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٥ ناقش الفريق مسودة الميثاق إلى أن وصلت إلى صيغتها الحادية عشر وانتهى الفريق من أغلبية المواد ولا تزال بعض المواد العالقة وهي كالآتي:

(أ) المادة (٨) فقرة (٢/ز) ظهر بها الاختلاف على صلاحيات مجلس الجامعة بإمكانية إنهاء مهام الأمين العام بموافقة ثلثي الأعضاء.

(ب) المادة (٨) فقرة (٢/ط) الاختلاف على مبدأ التعيين لمنصب نائب الأمين العام بناء على الترشيحات المقدمة من الدول الأعضاء.

(جـ) المادة (١٠) فقرة (٣) الاختلاف على تعيين الأمين العام وعلى فترة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط بدلاً من خمس سنوات.

(د) المادة (١٠) فقرة (٤/ب) الاختلاف على قانونية منصب الأمين العام وكيفية تعيينه من قبل المجلس الوزاري.

(هـ) المادة (١٨) المتعلقة بنظام التصويت.

(٣) ناقش الاجتماع بالإضافة إلى ما سبق البند المتعلق بإنشاء نظام معاشات تقاعدي للموظفين الدائمين بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية المقترح من جمهورية مصر العربية خلال الاجتماع الخامس عشر للفريق، حيث أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري قراره رقم ٨٤٤٥ (١٥٢) بتاريخ ٢٠١٩/٩/١٠ الذي ينص على: (تكليف الأمانة العامة لتعديل الدراسة الخاصة بإنشاء نظام معاشات تقاعدي للموظفين الدائمين بالأمانة العامة وفقا لملاحظات الدول العربية وعرضها بالتوازي على اللجنة الدائمة للشؤون الإدارية والمالية وفريق العمل الأول، ومراجعة الميثاق وتطوير الإطار الفكري لمنظومة العمل العربي المشترك).

(٤) وافق الفريق على معظم البنود الواردة في مسودة الميثاق ولم يستطع الوصول للتوافق حول النقاط المذكورة أنفًا، وفي هذا الإطار رأى الفريق إجراء المزيد من المشاورات غير الرسمية مع عدد من الدول ذات العلاقة وعلى مستويات مختلفة ومتعددة لتقريب وجهات النظر، ومن ثم يتم عقد الاجتماع السادس عشر للفريق.

ب- فريق العمل الثاني المعني بتطوير أجهزة الجامعة ومهامها:

(١) تم تكليف فريق العمل الثاني بالمهام الآتية:

(أ) دراسة جدوى إنشاء محكمة عدل عربية.

(ب) مشروع النظام الأساسي المعدل للمحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية.

(جـ) دراسة اقتراح العراق بإنشاء مركز عربي للقانون الدولي.

(د) تطوير آلية متابعة الانتخابات وتنظيمها ومراقبتها في الدول العربية أو غيرها.

(هـ) إنشاء قطاع للشؤون السياسية العربية.

(و) تفعيل مجلس السلم والأمن العربي.

(ز) تطوير آلية متابعة بتنفيذ القرارات.

(٢) عقد فريق العمل الثاني ثلاثة عشر اجتماعًا وانتهى فيها من معظم المهام المخولة إليه وكان اجتماعه الأخير بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٤ الذي يتضمن جدول أعماله مشروعين النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي، والنظام الأساسي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات.

(٣) مجلس السلم والأمن العربي:

(أ) نصت الفقرة (٢/٢) من قرار القمة رقم ٥٩٢ (د.ع٢٥) بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٦ على إيقاف العمل مؤقتًا بالنظامين الأساسي والداخلي الحالي لمجلس السلم والأمن العربي واضطلاع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بصفة مؤقتة بمهام مجلس السلم والأمن العربي، وكذا إدخال التعديلات اللازمة على مهامه وآلياته حتى يتمكن من أداء مهمته في حفظ السلم والأمن العربي بفاعلية، ودخول هذه التعديلات حيز النفاذ.

(ب) تنفيذًا لهذا القرار أعادت الأمانة العامة مشروع النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي المعدل، وناقش الفريق المشروع خلال عدة اجتماعات وتوصل إلى التوافق على أغلب مواد المشروع ولم يتبق إلا بعض المواد العالقة، كما أكدت الرئاسة في اجتماعها الأخير بأن للفريق دراسة كافة مواد المشروع بحيث لا يكون هناك أي تعارض بين بنوده والمواد العالقة وهي:

- الفقرتين (١، ٣) من المادة الرابعة المختصة باجتماعات المجلس.
- الفقرة (٦) من المادة السادسة المختصة بمهام مجلس.
- الفقرة (٤) من المادة السادسة بتنظيم عمل المجلس.
- المادة الثامنة وتختص بتمويل أنشطة المجلس.

(جـ) وأوصى الفريق الثاني بالآتي:

- دعوة الأعضاء إلى موافاة الأمانة العامة بملاحظاتها بعد الرجوع للجهات المختصه في بلدانهم في شأن البت في توسيع اختصاصات مجلس السلم والأمن العربي.

– عرض ما توصل إليه الفريق على اللجنة المفتوحة العضوية لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية في الاجتماعات القادمة.

جـ ـ فريق العمل الثالث المعني بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك:

(١) تكليف الفريق بالآتي:

(أ) تقويم دور منظمات العمل العربي المشترك والمجالس الوزارية.

(ب) تقويم نشاطات وجهود كافة اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي.

(جـ) دور القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

(د) إبداء الرأي بشأن المادة (١١) من مشروع جامعة الدول العربية والخاصة بتشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومهامه[1].

(٢) فيما يتعلق بالمادة (١١) انتهى الفريق إلى الإبقاء على المادة الثامنة (المعدلة) من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، كما تم إقرارها في مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الجمهورية التونسية ٢٠٠٤.

(٣) أنجز الفريق جانبًا لا بأس به من المهام المكلف بها رغم الطبيعة الفنية للموضوعات التي تناولها والصعوبات التي يواجهها، وعقد الفريق (١٣) اجتماعًا، آخر اجتماع لهم الثاني عشر الذي عقد يوم ٢٧ الى ٢٠١٩/١٠/٢٨، والثالث عشر الذي عقد بتاريخ ٢٣ الى ٢٠٢٠/٢/٢٤.

(٤) النتائج التي توصل إليها فريق العمل الثالث:

(أ) بشأن المنظمات العربية المتخصصة:

– دعوة المنظمات العربية المتخصصة إلى إجراء مراجعة علمية دقيقة لمحتوى اتفاقيات إنشائها وهياكلها التنظيمية وتقديم مقترحات في هذا الشأن تساهم في تطوير وتفعيل عمل هذه المنظمات.

– تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (منسق الفريق) باقتراح آلية عملية

(١) ميثاق جامعة الدول العربية – القاهرة – ٢٢ مارس ١٩٤٥.

لالتزام المنظمات العربية المتخصصة بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتوصيات هيئات الرقابة المالية والإدارية للمنظمات العربية المتخصصة وإرسالها للدول الأعضاء لأخذ الآراء والملاحظات عليها تمهيدًا لعرضها على الاجتماع القادم لفريق العمل الثالث الخاص بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

– تشكيل فريق من الخبراء المختصين في الدول العربية لدراسة كفاءة الأداء في المنظمات العربية المتخصصة وإعداد تقرير يتضمن تقديم تصور عام عن أوضاعها، واقتراح معايير وضوابط عامة لاختيار المدراء لشغل هذا المنصب في المنظمات العربية المتخصصة لإيجاد كادر وظيفي ذو كفاءة لشغل هذا المنصب، وتحديد مؤشرات ومعايير لقياس أداء تلك المنظمات.

– تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إرسال تقرير فريق الخبراء المختصين إلى الدول الأعضاء للاطلاع عليه وأخذ ملاحظاتها وآرائها تمهيدًا لعرضه على فريق العمل الثالث في اجتماعه القادم.

(ب) بشأن المجالس الوزارية المتخصصة:

– تكليف الأمانة العامة لإعداد تقرير عن المجالس الوزارية العربية المتخصصة في إطار جامعة الدول العربية على أن يتضمن التقرير خلفية عن المجالس الوزارية وأهم المعوقات والصعوبات ونقاط الضعف والقوة والتي بها ازدواجية في المهام وتطوير عمل الأمانات الفنية وعلاقة هذه المجالس بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن يتم الاستعانة في التقرير بملاحظاته ومقترحات الدول الأعضاء وبما جاء في الدراسة الشمولية بخصوص المجالس الوزارية المتخصصة.

– الطلب من الأمانة العامة إرسال التقرير المطلوب إلى الدول الأعضاء لتلقي ملاحظاتهم وآرائهم عنه قبل العرض في الاجتماعات القادمة بذات الشأن.

(جـ) دعوة فريق العمل الثالث في اجتماعه القادم لاستكمال مناقشة بقية المحاور الأخرى التي تضمنتها الدراسة الشمولية وهي (المجلس الاقتصادي الاجتماعي – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – مناقشة تقرير الأمانة العامة بشأن المجالس الوزارية المتخصصة).

د ـ الفريق الرابع الخاص بتطوير البعد الشعبي لجامعة الدول العربية:

عقد الاجتماع السادس لفريق العمل الرابع المعني بتطوير البعد الشعبي لجامعة الدول العربية في منظومة العمل العربي المشترك يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٠١/٢٧ بمقر الأمانة العامة للجامعة برئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وفي ختام أعمال الاجتماع أوصى الفريق بالآتي:

(١) تكليف الأمانة العامة بإعداد مسودة للائحة النظام الذي يحدد القواعد الأساسية الخاصة بتنظيم علاقة التعاون بين أجهزة الجامعة العربية والجمعيات غير الحكومية العربية بعد إدراج ملاحظات كافة الدول الأعضاء عليها، على أن يتم عرضها على الاجتماع القادم في شكل مصفوفة تشمل كافة ملاحظات الدول الأعضاء الواردة للأمانة العامة.

(٢) تكليف الأمانة العامة بإعادة إرسال وثيقة العضوية على مستوى السادة المندوبين الدائمين لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية وفرق العمل المنبثقة عنها إلى مواصلة أعمالها وعرض النتائج على الدورة العادية (د.ع ١٥٥).

(٣) تلقت الأمانة العامة بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٩ مذكرة من المندوبين الدائمين للمملكة المغربية، والتي تشير إلى أن الهيئة المخولة نظاميًا لإعداد النظام المحدد للقواعد الأساسية الخاصة بتنظيم علاقات التعاون بين أجهزة جامعة الدول العربية والجمعيات غير الحكومية هي مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وليس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتم إحالتها إلى الفريق الرابع (إدارة منظمات المجتمع المدني) لاتخاذ اللازم بشأنها.

(٤) أصدر مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري القرار الرقم ٨٦٤٤-د.ع (١٥٥) بتاريخ ٣/٣/ ٢٠٢١ الذي نص على الآتي:

(أ) دعوة اللجنة مفتوحة العضوية على مستوى المندوبين الدائمين لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية وفرق العمل المنبثقة عنها إلى مواصلة أعمالها وعرض النتائج على الدورة العادية من (١٥٦) لمجلس الجامعة المستوى الوزاري.

(ب) تأكيد اختصار مشروع إصلاح منظومة جامعة الدول العربية على اللجنة

مفتوحة العضوية وعدم تجزئته أو توزيعه على أي مجلس أو هيئة عربية أخرى، على أن تعود مسألة الحسم في مشروع الإصلاح إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(٥) أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري القرار رقم ٨٧٠٤ د.ع (١٥٦) بتاريخ ٢٠٢١/٩/٩ الذي نص على (دعوة اللجنة مفتوحة العضوية على مستوى المندوبين الدائمين لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية وفرق العمل المنبثقة عنها إلى مواصلة أعمالها وعرض النتائج على الدورة العادية (١٥٧) لمجلس الجامعة للمستوى الوزاري.

(٦) أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري القرار رقم ٨٧٧٣ د.ع (٥٧١) بتاريخ ٣/٩ /٢٠٢٢ والذي نص على (دعوة اللجنة مفتوحة العضوية على مستوى المندوبين عنها إلى مواصلة أعمالها وعرض النتائج على دورة عادية مقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري).

(٧) نظرًا لاستمرار جائحة كورونا وصعوبة التواصل وللطبيعة الفنية لاجتماعات اللجنة المفتوحة العضوية والفرق المنبثقة عنها التي تتطلب أن تكون اجتماعاتها حضورية، لم يتسنى عقد اجتماعات الفرق الأربعة، وسيتم مواصلة التنسيق لعقد اجتماعات الفرق الأربعة ولعقد اجتماعات اللجنة والفرق المنبثقة عنها.

(٨) أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري القرار رقم ٨٨٣١ د.ع (١٥٨) بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٦ الذي نص على (دعوة اللجنة المفتوحة العضوية على مستوى المندوبين الدائمين لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية وفرق العمل المنبثقة عنها إلى مواصلة أعمالها خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار وعرض نتائجها على اجتماع وزراء الخارجية التحضيري للقمة د.ع (٣١) والذي تم عقدها بالجزائر في نوفمبر ٢٠٢٢.

(٩) تلقت الأمانة العامة (قطاع الشؤون القانونية مذكرة من الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية بشأن مقترح الوفد الدائم للمملكة بعقد الاجتماع (١٧) للجنة مفتوحة العضوية لإصلاح وتطوير الجامعة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٥، حيث قامت الأمانة

العامة بتعميم المذكرة على جميع مندوبيات الدول الأعضاء في اللجنة بتاريخ ٢٢/١٠/٤، وفي هذا الصدد فإنه بالتشاور مع المندوب الدائم للجمهورية التونسية (رئاسة اللجنة المفتوحة العضوية) وكذا استشراف آراء بعض المندوبين تقرر تأجيل الاجتماع إلى موعد يحدد لاحقًا وتم تعميم ذلك القرار على مندوبيات الدول الأعضاء.

هـ- أعمال اللجنة المفتوحة العضوية بعد انتهاء أعمال الفرق الأربعة:

(١) عقدت اللجنة مفتوحة العضوية اجتماعها السادس عشر بمقر جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١ برئاسة الجمهورية التونسية، وتوصلت اللجنة إلى التوصية بتكثيف اجتماعات الفرق الأربعة المنبثقة عن اللجنة المفتوحة العضوية والعمل على انتظام دوريتها للوصول الى توافق حول الموضوعات محل الاختلاف، وذلك قبل انعقاد الدورة (١٥٤) لمجلس الجامعة.

(٢) أصدر مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري قرار الدورة العادية رقم (١٥٣) بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٤ الذي نص على (تكثيف اجتماعات الفرق الأربعة المنبثقة عن اللجنة المفتوحة العضوية والعمل على انتظام دوريتها وحل الموضوعات المختلف عليها قبل انعقاد الدورة ١٥٤).

(٣) أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري القرار رقم (٨٥٧٣) د.ع (١٥٤) بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٩ الذي نص على (دعوة اللجنة مفتوحة العضوية إلى الجمهورية اللبنانية – دولة ليبيا – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية – الجمهورية اليمنية) وبحضور ممثل الأمانة العامة وبعد انتهاء مؤتمر الخبراء أوصى بالآتي:

(أ) تكليف كل من الدكتور بركات مازن العتيبي مستشار إداري بمعهد الإدارة العامة خبير المملكة العربية السعودية، والدكتور طارق الحصري الخبير بمجال التطوير المؤسسي بإعداد تقرير يتضمن المحاور الثلاثة:

– المحور الأول: تقديم تصور عام عن أوضاع المنظمات العربية المتخصصة.

– المحور الثاني: اقتراح معايير وضوابط عامة لاختيار المدراء العامين للمنظمات العربية المتخصصة لإيجاد كادر وظيفي ذي كفاءة عالية لشغل هذا المنصب.

– المحور الثالث: تحديد مؤشرات ومعايير لقياس أداء المنظمات ومخاطبة

الدول العربية بشأن من يرغب بمشاركة خبراء من دول في إعداد التقرير المطلوب وموافاة الأمانة العامة للجامعة بالأسماء وتكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإرسال مشروع التقرير المطلوب إلى الدول العربية، لأخذ الآراء والملاحظة تمهيدًا لعرضه على الاجتماع القادم لفريق الخبراء العربي المختصين.

(ب) بشأن المجالس الوزارية المتخصصة:

– تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإعداد تقرير عن المجالس الوزارية العربية المتخصصة العاملة في إطار جامعة الدول العربية، على أن يتضمن التقرير خلفية عن المجالس الوزارية وأهم المعوقات والصعوبات ونقاط الضعف والقوة بها والازدواجية في المهام وتطوير عمل الأمانات الفنية، وعلاقة هذه المجالس بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن يتم الاستعانة في التقرير بملاحظاته ومقترحات الدول الأعضاء وبما جاء في الدراسة الشمولية بخصوص المجالس الوزارية المتخصصة.

– الطلب من الأمانة العامة للجامعة إرسال التقرير المطلوب إلى الدول الأعضاء لتلقي ملاحظاتهم وآرائهم عنه قبل العرض في الاجتماعات القادمة بذات الشأن .

– دعوة فريق العمل الثالث في اجتماعه القادم استكمال مناقشة بقية المحاور الأخرى التي تضمنتها الدراسة الشمولية وهي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وكذلك التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للجامعة بشأن المجالس الوزارية المتخصصة).

و ـ أبرز نقاط مقترحات تعديل الميثاق (خلاصة عمل اللجان):

(١) **الديباجة:**

الميثاق الحالي في ديباجته يشير إلى وجهات نظر قادة الدول السبع التي أسست الجامعة وليس وجهات نظر جميع الدول العربية حاليًا في التعديل، ويجب أن يعدل على (٢٢) دولة عربية.

(٢) **الأهداف:**

يهدف الميثاق الحالي إلى تحقيق التعاون العربي في المسائل السياسية والاقتصادية

والنظر في مصالح الدول العربية دون بيان التدابير الواجب اتباعها وكيفية تنفيذها واكتفت الجامعة بمعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي وإنشاء العديد من المنظمات لسد الفراغ في تنظيم العمل العربي ويسعى مشروع التعديل إلى الآتي:

(أ) توثيق الروابط بين الدول العربية.

(ب) ضمان حقوق الإنسان في الوطن العربي.

(جـ) العمل على تحرير فلسطين.

(د) دعم السلام والأمن الدوليين.

(هـ) توفيق التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية.

(و) حماية البيئة في الوطن العربي.

(ز) إرساء مبادئ الحكم الرشيد.

(حـ) حق كل دولة في اختيار نظام حكمها.

(ط) الحقوق الجماعية بصفة عامة.

(ي) التعاون والتكامل العربي.

(٣) **المبادئ**:

ينص الميثاق المقترح على:

(أ) المساواة في السيادة.

(ب) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

(جـ) منع اللجوء للقوة لفض المنازعات.

(د) المساعدة المتبادلة.

(٤) **هيئات الجامعة**:

تتألف هيئات الجامعة في الميثاق الحالي من مجلس الجامعة واللجان الدائمة والأمانة العامة، أما التعديل فقد تضمن إنشاء مجلس أعلى للجامعة (رؤساء الدول والحكومات) وإنشاء مجالس للشؤون السياسية والدفاع والتنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي وإنشاء محكمة عدل عربية، والتناوب على الأمانة العامة ومنح الأمين العام سلطات أعلى.

(٥) **العضوية**:

خلا الميثاق الحالي من الشروط اللازمة لقبول العضوية، كما أغفل بيان الأغلبية اللازمة لقبول الدولة طالبة العضوية، وتحديد معيار العروبة في الدولة المتقدمة لعضوية الجامعة، أما مشروع التعديل فقد عالج ذلك كالآتي:

(أ) أن تكون الدولة الطالبة للعضوية لغتها العربية هي اللغة الرسمية.

(ب) الأغلبية اللازمة لقبول العضوية هي غالبية أعضاء المجلس.

(جـ) عوارض العضوية (الانسحاب من العضوية):

– الحالة الأولى: بناء على طلب دولة عضو قبل تنفيذه بنص المادة (١٨) من الميثاق الحالي.

– الحالة الثانية: وهي الانسحاب في حالة عدم موافقة الدولة العضو على تعديل الميثاق.

– أما مشروع التعديل فقد راعى النص على أن الانسحاب غير مستحب ولكن ليس هناك ما يحول قانونًا دون ذلك، ولكن تخلص مشروع التعديل من المادة (١٨) واكتفى بأحقية مجلس جامعة في اتخاذ تدابير قسرية مناسبة مع الحفاظ على وحدة الشعب العربي.

خلاصة مشروعات ومبادرات تطوير جامعة الدول العربية[1]:

أ – أن السوق العربية المشتركة هي المدخل الحقيقي المناسب للتكامل العربي.

ب – ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية داخلية في الدول العربية، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.

جـ – ضرورة تفعيل الإرادة السياسية لتطوير العمل العربي المشترك.

د – التأكيد على أهمية ترسيخ الشراكات مع التجمعات الإقليمية الأخرى واتباع استراتيجية دبلوماسية جماعية.

هـ – التأكيد على أهمية التنمية المستدامة في البلاد العربية.

---

(١) رؤية الباحث – طبقًا لما ورد في اجتماعات مجالس جامعة الدول العربية خلال أكثر من عشر سنوات مضت.

و – ضرورة دعم المجتمع المدني داخل الدول العربية.

ز – ضرورة تعديل أسلوب التصويت والتغلب على قاعدة الإجماع.

حـ – ضرورة خلق وحدة أمنية ودفاعية وضرورة تفعيل محكمة العدل العربية ومجلس السلم والأمن العربي.

ط – ضرورة تفعيل دور الأمانة العامة وتوفير الموارد المالية اللازمة.

ي – إن موضوع تطوير جامعة الدول العربية تطوير شامل تم طرحه بصفة مستديمه في مجالس جامعة الدول العربية في جميع الدورات المتتابعة سواء على مستوى المندوبين الدائمين أو على المستوى الوزاري.

ك – تم الوصول إلى مقترحات محددة لفرق العمل واللجنة مفتوحة العضوية وتوافق معظم الدول عليها إلا أن هناك تباين بمعنى اختلاف في الرأي على بعض المقترحات أدى إلى عدم صدور النتائج المرجوة.

ل – يلزم لتحقيق التوافق والاجتماع على مقترحات التطوير التي تم التوصل إليها توفر الإرادة السياسية للدول العربية.

م – علاوة على ما سبق من مقترحات التطوير التي وردت في تقارير اللجنة مفتوحة العضوية لتطوير الجامعة والفرق المنبثقة عنها، فإنه يلزم أن تتضمن المعايير عنصر التخصص والمهنية في شغل إدارات جامعة الدول العربية بعيدًا عن مبدأ المحاصصة للدول العربية ذات الثقل بصفة خاصة (بصرف النظر عن المهنية والتخصص) لأن هذا الوضع يضعف من أداء مهام الجامعة.

ن – يلزم تفعيل منصب مساعد الأمين العام للشؤون العسكرية الذي ورد في ميثاق الجامعة، ولم يتم تفعيله على الرغم من حيوية هذا القطاع، خاصة في ظل الصراعات والتهديدات العسكرية في جميع الدول العربية.

□□□

المبحث الخامس:

تطوير آلية اتخاذ القرار العربي

إن نظام القرارات في منظمة دولية ما يمكن اعتباره دون مجازفة المرآة التي تعكس صورة حقيقية لنوعية العلاقة بين أعضائها ودرجة التلاحم بينهما، والاهتمام بهذا الموضوع في جامعة الدول العربية يساعدنا على تبين القواعد والأساليب المتبعة في هذا الشأن والتي وقع اعتمادها منذ إنشاء الجامعة العربية، إلا أنه ينبغي بادي ذي بدء حصر جوانب الموضوع خاصة أن فقهاء القانون الدولي لم يتعرضوا له أصلًا بل كثيرًا ما وقع البت في نظام القرارات عرضيا من خلال ملاحظات عامة أدرجت في إطار أوسع دون تدقيق تفصيلي في محتواها، وينبغي الإشارة إلى أن لفظ القرارات تدرج هنا في معناها الشامل، فميثاق جامعة الدول العربية يكتفي بالنص على القرارات دون تمييز بين القرارات الملزمة والتوصيات، نفس الحال بالنسبة لجميع المنظمات المتخصصة التابعة لها[1].

إن ربط هذا الموضوع بمسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية يقتضي منا تحليلًا نقديًا لقواعد اتخاذ وتنفيذ القرارات التي جرى العمل بها منذ إنشاء تلك المنظمة، وهو ما يدعو إلى التعرض للتغيرات العملية التي شملت طرق عمل بعض هياكل الجامعة لتحسس نقاط الضعف وأسبابها وانعكاساتها على نشاط أجهزة الجامعة.

بدراسة نظام القرارات الحالي الذي سبق التعرض له تفصيليًا في المبحث الرابع (آلية اتخاذ القرار) سيقودنا ذلك إلى طرح تساؤلين هامين:

أ – أولهما: مدى تواجد استقلالية سلطة جامعة الدول العربية في اتخاذ قرارات جماعية بالنسبة لإرادة الدول الأعضاء.

ب – ثانيهما: هل تجبر القرارات الصادرة عن المنظمة الدول الأعضاء كليًا أو

(١) الأستاذ الأزهر بوعوفي – كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس – مركز الدراسات والبحوث والنشر – مسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية – تونس – ١٩٨١/٤/١٥ – من ص ١٥٧ – ١٥٩.

جزئيًا، وما هي الوسائل القانونية لتنفيذ القرارات.

قاعدة التوافق (الإجماع):

أ – يرى الكثيرون أن الإجماع أمرًا تحكمه طبيعة تكوين المنظمات الدولية والإقليمية على وجه العموم إذ تقوم هذه المنظمات على التفاهم الكامل بين أعضائها وعلى رضاء كلا منهم عن الآخرين، والأغرب في ذلك في قاعدة الإجماع هي وليدة مرحلة معينة من تطوير المجتمع الدولي، وميثاق جامعة الدول العربية يحاكي في ذلك القواعد المعتمدة في الأربعينيات في المنظمات الأخرى كعصبة الأمم (والتي أصبحت بعد إلغائها منظمة الأمم المتحدة).

ب – يشترط الميثاق في المادة الثانية منه الإجماع وجوبيًا في حالات خمسة مثل قرارات الفصل في العضوية (م ١٨) وقرارات التدابير اللازمة لرفع الاعتداء على إحدى دول الجامعة (م٢ ف٦) والاحتكام إلى مجلس الجامعة لفض المنازعات (م٥) ولا تُطبق أحكام هذا المبدأ على مجلس الجامعة فقط بل تشمل بعض الهياكل التنظيمية المنشأة والمنظمات التابعة للجامعة أيضًا.

جـ – لقد سبقت محاولات لتعديل قاعدة الإجماع فنصت (الفقرة٢ من المادة ٧) على أن (ما يقرره مجلس الجامعة بالأكثرية يكون ملزمًا لمن يقبله) لأن هذا التعديل ليس إلا ظاهريًا إذ هو يدعم مبدأ الإجماع بصفة غير مباشرة، وهذا يؤدي في النهاية إلى نقص تواجد إرادة جماعية للمنظمة تختلف عن إرادة الدول الأعضاء، فمجلس الجامعة خاصة هو مجلس ممثل الدول الأعضاء في هذه المنظمة، ولا إرادة للمنظمة إلا بإرادة أعضائها.

د – استثنى ميثاق الجامعة من الإجماع حالات يعتمد فيها القرار على أغلبية الآراء دون حتى اشتراط ثلثي الأعضاء وتشمل هذه الحالات الميادين الإجرائية والإدارية، نذكر منها قرارات شؤون الموظفين وإقرار ميزانية الجامعة وتعديل النظم الداخلية للمجالس واللجان وكل ما يرتبط بسير الإجراءات أثناء الاجتماعات، بمعنى أن قاعدة الأغلبية تشتمل فقط على المسائل الداخلية، أما المسائل التي قد يكون لها تأثير جدي على مصالح الدول الأعضاء فتخضع لمبدأ الإجماع.

هـ – وعمومًا فقد علل مبدأ اللجوء إلى الإجماع بعدة اعتبارات أهمها المحافظة على المساواة بين الدول الأعضاء وعدم خدش سيادتها رغم أن قانون العلاقات الدولية لا يدعم بالضرورة هذا الاتجاه، فقد اعتبر الكثير من الفقهاء وهم على حق أن قيام منظمة إقليمية أو دولية على المساواة بين أعضائها لا يحتم اللجوء إلى قاعدة الإجماع عند اتخاذ القرارات.

و – وغني عن البيان أن اعتماد قاعدة الإجماع أساسًا للتصويت على القرارات المهمة داخل الجامعة أو أي منظمة دولية من شأنه أن يبقي على إرادات الدول الأعضاء فيها، ولا ينال من سيادتها واستقلالها في شيء، وفي مقابل ذلك فإنه يحول تمامًا دون فكرة إرادة جماعية واحدة وفاعلة من شأنها أن تمكنها من الاطلاع بالوظائف والمهام الموكولة بها والسير قدمًا بأعضائها نحو ما يحقق مصالحهم وأهدافهم المشتركة، وبعبارة أخرى فإن من شأن الأخذ بقاعدة الإجماع أساسًا في اتخاذ القرارات أن يفت في عضد التضامن والترابط الموضوعي الذي قد يجمع بين الأعضاء في مجالات ونواحي عديدة وبالتالي عمليًا فإن الجامعة كمنظمة ليس لها سلطة إلا تلك التي تريد أن تمنحها الدول الأعضاء[1].

لم يسلم نظام اتخاذ القرارات في جامعة الدول العربية الذي اعتمد مبدأ الإجماع أساسًا لاتخاذ القرارات السياسية المهمة من العيوب المرتبطة بهذا المبدأ بصفة عامة، ومن بين هذه المآخذ أنه قد ترتب على تطلب الإجماع أن فشلت الجامعة في فض كثير من المنازعات العربية العربية وكذا العربية الأجنبية (لبنان ١٩٥٨ – النزاع بين المغرب والجزائر في قضية الصحراء – العدوان العراقي على الكويت ١٩٩٠) وفي حالات كثيرة لم يتمكن مجلس الجامعة من بلورة أو اتخاذ مواقف واضحة في القضايا التي عرضت عليه بسبب العوامل التي تنظم وتحكم العلاقات بين دول الجامعة، مثل احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

اشترط ميثاق جامعة الدول العربية أعمال قاعدة الإجماع حكما في حالتين فقط

(١) د. مجدي حماد – جامعة الدول العربية – مدخل إلى المستقبل – مطابع السياسة – الكويت – ديسمبر ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ من ص(١٧٨ – ١٨١).

الأولى عندما يقرر مجلس الجامعة التدابير اللازمة لرفع اعتداء وقع من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، (وبالطبع إذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل في حساب الإجماع صوت الدولة المعتدية)، والحالة الثانية للإجماع عندما يقرر مجلس الجامعة فصل أي دولة لا تقوم بواجبات الميثاق، وذلك أيضًا عدا صوت الدولة التي لم تلتزم بالميثاق.

اعتماد قاعدة أغلبية الثلثين:

تضمنت نصوص الميثاق إلى الأخذ بمبدأ أغلبية الثلثين في مسألتين هامتين:

(١) تعيين الأمين العام للجامعة حيث تنص المادة (١٢) من الميثاق على أن يكون للجامعة أمانة عامة دائمة، تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين، ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثي الدول الأعضاء منصب الأمين العام.

(٢) نص على تعديل الميثاق أيضًا لجعل الروابط أمتن بين الدول الأعضاء.

(٣) إضافة أي مسائل إلى جدول أعمال الدورة العادية.

(٤) إعفاء دولة من سداد حصتها في الموازنة.

تطبيق مبدأ الأغلبية العادية:

أ – تضمن الميثاق النص على الأخذ بمبدأ الأغلبية العادية في الحالات الآتية:

(١) حال توسط مجلس الجامعة بالتحكيم أو بالتوسط بين الدول الأعضاء ويعتبر في هذه الحالة قرار المجلس نافذًا وملزمًا.

(٢) موضوعات شؤون الأفراد.

(٣) إقرار ميزانية الجامعة.

(٤) وضع نظام داخلي لكل من المجلس والأمانة العامة.

(٥) تقرير فض أدوار الاجتماع.

ب – خلال ممارسة جامعة الدول العربية لمهامها تم الابتعاد في بعض الحالات عن مبدأ الإجماع وكان مفيدًا في حالات كثيرة باتباع مبدأ الأغلبية والحالات هي:

(١) قبول عضوية الكويت عام ١٩٦١ بدون موافقة جمهورية العراق.

(٢) قبول عضوية سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.

(٣) تعيين الأمناء العاميين المساعدين والموظفين الدائمين بالجامعة.

نظام تنفيذ القرارات:

أ – بدراسة نظام تنفيذ القرارات الصادرة وجد أن معظم القرارات التي صدرت في جامعة الدول العربية طبقًا لمبدأ الإجماع لم تجد نصيبًا لها في التنفيذ بسبب غياب الإرادة السياسية لأسباب كثيرة منها المجاملات أو بالمسايرة أو بالإكراه، وليست المسألة مسألة تزمت سيادي أو مسألة شرط الإجماع فالعبرة بما في النفوس وليس بما في النصوص.

ب – نظام تنفيذ القرارات العسكرية حسب ما تقتضي المادة السادسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ينطوي على بعض المظاهر أو النواحي الإيجابية، وهو ما يتمثل في إصدار مجلس الدفاع المشترك لقراراته بأغلبية الثلثين والاطلاع بتنفيذها على نحو تحفظت معه بعض الدول أطراف المعاهدة، إلا أن أحكام المعاهدة لم تنفذ عمليًا فلم يلجأ إلى أحكامها في العلاقات العربية العربية أو في مواجهة الأخطار التي هددت الدول العربية من الخارج.

أشار السيد السفير أحمد أبو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية في تقرير سيادته في افتتاح قمة الجزائر في الأول والثاني من نوفمبر ٢٠٢٢ إلى أن الفقرة (٢/٤) من قرار القمة رقم ٥٩٢ د.ع (٢٥) بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٦ بتكليف مجلس جامعة الدول العربية بتعديل النظام الأساسي لآلية متابعة تنفيذ القرارات بما يسمح بتطويرها وزيادة فعاليتها في متابعة تنفيذ القرارات التي تظهر عن مجلس الجامعة في ضوء الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة في هذا المجال، وعرض ما يتم التوصل إليه في الدورات القادمة لمجلس الجامعة.

نوقش النظام الأساسي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات خلال اجتماعات الفريق، وكان آخر اجتماع ناقش هذا الموضوع هو الاجتماع العاشر الذي عقد بتاريخ

٢٠١٧/٢/٢٧ وتوصل الفريق فيه إلى اقتراح بعض الدول تعديل المادة العاشرة من النظام الأساسي بحيث يصدر التوصيات بالتوافق (الإجماع) فيما رأت دول أخرى اعتماد نظام التصويت المنصوص عليه في مشروع مقترح تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، لتكون قرارات الجامعة بالأغلبية وليست قاعدة الإجماع.

وبدراسة آلية اتخاذ القرارات في جامعة الدول العربية نرى الآتي[1]:

أ – يلزم توفير الإرادة السياسية للدول العربية بشأن تنفيذ ما يصدر من قرارات من مجلس جامعة الدول العربية سواء على مستوى المندوبين الدائمين أو المستوى الوزاري أو على مستوى القمة العربية.

ب – ضرورة إعلاء المصلحة القومية على المصلحة الوطنية والمصلحة القطرية، وهذا لا يقلل من احترام مبدأ السيادة التي تتمتع به كل دولة عربية في نفس الوقت.

جـ – تعديل مبدأ التصويت على القرارات لتكون معظم قرارات مجلس جامعة الدول العربية ما بين قاعدة الأغلبية بثلثي الأعضاء أو الأغلبية العادية، وبعض الحالات المحدودة التي يتم اللجوء فيها إلى مبدأ الإجماع مثل حالات قبول دولة عضو في الجامعة أو فصل دولة عضو أو النزاع بين دولتين عربيتين.

□□□

(١) الباحث – محمود محمد أحمد محمود خليفة.

المبحث السادس:

توفير الإمكانيات المالية لدعم الجامعة في تفعيل دورها

جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية ذو طبيعة سياسية تمثل النظام الإقليمي العربي سياسيًا وعلى ذلك فهي منظمة غير ربحية تعتمد أساسًا على مساهمات وحصص الدول الأعضاء السنوية، تقوم الجامعة بتنفيذ كافة المهام وتحقيق الأهداف المتعلقة بمواجهة النزاعات والقضايا العربية وتعزيز العمل العربي المشترك في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إجراءات إعداد موازنة جامعة الدول العربية[1]:

أ – يصدر الأمين العام لجامعة الدول العربية في ضوء السياسة العامة والمقررة والأهداف التي يحددها مجلس جامعة الدول العربية في ما يخص موازنة الجامعة، تعميمًا على جميع قطاعات وإدارات الجامعة يتضمن المبادئ والقواعد التي يجب مراعاتها في إعداد الموازنة.

ب – يشمل التعميم الذي يصدره الأمين العام الآتي:

(١) الضوابط والتوضيحات الواجب اتباعها من قبل جميع القطاعات والإدارات وكذلك مكاتب وبعثات الجامعة في الخارج لإعداد مشروع الموازنة.

(٢) عدم إدراج أي بنود لا يتم الصرف عليها ولا تمثل أي نشاط.

(٣) الالتزام بالصرف وفق الاعتمادات المدرجة بالموازنة وحسب طبيعة الإنفاق.

(٤) التركيز على رسم خطط البرامج والأنشطة الواضحة والمحددة بشكل متكامل ومدروس واستغلال كافة الاعتمادات المتاحة لها بالموازنة، مع ضرورة الاسترشاد بما تم تنفيذه بموازنة السنة السابقة.

جـ – تعد الأمانة العامة (قطاع الشؤون الإدارية والمالية – إدارة الشؤون المالية

(١) مقابلة مع الوزير المفوض عادل بن عبد الله – مدير إدارة الشؤون المالية والموازنة بجامعة الدول العربية.

والموازنة) مشروع موازنتها على أسس المقاييس والأنماط والدراسات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة، مشفوعة بالمستندات والإحصاءات والإيضاحات اللازمة لتمرير كل اعتماد من الاعتمادات المطلوبة.

د – تقديم المشهورة من قطاع الشؤون المالية والإدارية للتنظيمات الداخلية للأمانة بشأن إعداد مشروعات موازنتها وفق الأسباب التي يحددها النظام المالي وقرارات الأمين العام المتصلة بها.

هـ – يتم تجميع مقترحات موازنات كافة المشروعات من جميع قطاعات وإدارات الأمانة العامة ومكاتب البعثات في الخارج وما يتم تجميعه هو مقترح موازنة جامعة الدول العربية خلال العام.

و – ترسل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الدول الأعضاء مقترح مشروع الموازنة مرفقًا به جميع البيانات والإيضاحات في مدة لا تقل عن شهرين قبل موعد انعقاد مجلس جامعة الدول العربية، ويتم عرضها على اللجنة الدائمة للشؤون الإدارية والمالية قبل اجتماع مجلس الجامعة.

ز – يتولى مجلس جامعة الدول العربية في الاجتماع السنوي في دورة سبتمبر دراسة مشروع الموازنة المقدم من الأمانة العامة والتصديق عليه وفقًا للأهداف الرئيسية للجامعة والبرامج المتصلة بها والنفقات المشتركة المتممة لها.

يحدد مجلس جامعة الدول العربية مساهمات (حصة) الدول الأعضاء في الموازنة على ضوء الداخل الوطني لكل منها وعدد سكانها، وغير ذلك من الاعتبارات التي يراها المجلس وذلك لمدة أربع سنوات، وبعد انتهاء المدة المحددة تبقى النسب المقررة سارية المفعول حتى صدور قرار جديد من المجلس، وقد يراعي المجلس وأعضاء بعض الدول الأعضاء من المساهمة المالية في الموازنة خاصة التي تعاني من مشاكل اقتصادية وأمنية مثل فلسطين والصومال وجيبوتي.

للأمين العام لجامعة الدول العربية أن يقبل بعد موافقة مجلس الجامعة التبرعات العامة التي تقدم بدون أن يحدد لها غرض معين للصرف، وكذلك التبرعات المخصصة التي يحدد المتبرع لها الغرض من تقديمها بشرط أن يكون الهدف من التبرعات متفقًا

مع أهداف الجامعة وأوجه نشاطها وعلى سبيل المثال وليس الحصر تبرع جمهورية العراق بمبلغ ١٥ مليون دولار لصالح تطوير مبنى جامعة الدول العربية وبالفعل تم تنفيذ مبنى امتداد لمبنى الجامعة الحالي خلال الفترة من ٢٠٢١ – ٢٠٢٣.

يقدم الأمين العام لجامعة الدول العربية الى مجلس الجامعة في دورة سبتمبر (العادية) تقريرًا عن الموازنة والتي تشمل:

أ – مساهمات الدول الأعضاء.

ب – الهبات والتبرعات.

جـ – الموارد المتنوعة.

تقسيم الموازنة:

تنقسم موازنة جامعة الدول العربية إلى ثلاثة أبواب حسب طبيعة النفقات:

أ ـ الباب الأول: القوى العاملة:

ويشمل جميع رواتب المعينين والمتعاقدين العاملين بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبعثات الجامعة بالخارج وبدلات السفر للمهام الخارجية.

ب ـ الباب الثاني: المصروفات العامة:

ويتم صرفها في استهلاك المرافق العامة في الجامعة والنفقات الإدارية المختلفة.

جـ ـ الباب الثالث: الأنشطة والبرامج:

(١) يتم تقسيم مكونات الباب الثالث إلى فصول كل فصل منها يمثل نشاط أو برنامج معين ويقسم الفصل إلى بنود حسب طبيعة النفقات.

(٢) لا تخصص اعتمادات لأي برنامج بصورة إجمالية وإنما يتم التخصيص بالاستناد إلى دراسة دقيقة فنية من القطاع المختص تبين فيه:

(أ) النصوص التي تستند إليها القطاعات لاقتراح البرنامج.

(ب) تحديد هدف البرنامج والنتائج التي يرمي إلى تحقيقها.

(جـ) تكلفة البرنامج ودراسة الجدوى.

(د) مدة التنفيذ ومراحله الزمنية.

(هـ) تفاصيل تخصيص الاعتمادات وفق مختلف أوجه الإنفاق.

يخصص من الموازنة احتياطي عام يحدد مقداره من وقت لآخر بقرار من المجلس على ألا يزيد على متوسط موازنات الثلاث سنوات الأخيرة ويتكون هذا الاحتياطي من:

أ – الوفر الحاصل نتيجة زيادة الموارد على النفقات في موازنات السنوات المنقضية.

ب – نسبة مئوية من الاعتمادات التي ترصد كل سنة في الموازنة حسب قرارات المجلس.

جـ – عائدات الإيداع وحاصلات الاستثمار.

للأمين العام لجامعة الدول العربية أن يستثمر لآجال قصيرة أو متوسطة الاحتياطي العام أو أي فائض نقدي بناءً على توصيات لجنة فنية، يؤلفها الأمين العام لإعطاء رأيها في أفضل طرق الاستثمار وشروطه وأماكنه، ويقدم الأمين العام إلى المجلس تقريرًا سنويًا على الأقل عن حالات استثمار الأموال ونتائجها الفعلية، ويجوز بقرار من المجلس إنشاء صناديق خاصة تمول بمساهمات من الدول الأعضاء تكون مواردها مخصصة لمواجهة نفقات محددة.

تؤثر محدودية موازنة جامعة الدول العربية في تنفيذ دورها لمواجهة قضايا عربية عديدة مثل طرح المبادرات لتحقيق الاستقرار والأمن في بعض الدول العربية مثل الصومال وليبيا واليمن وسوريا، حيث تتطلب تلك المبادرات إمكانيات مالية لاستضافة الوفود والفرقاء في مناطق النزاع وهذه الأنشطة إضافية خارج مخصصات الموازنة الفعلية وتكون في توقيتات طارئة غير محددة، في الوقت الذي لم يفوض مجلس الجامعة الأمين العام لطرح تلك المبادرات وبالتالي عدم تخصيص إمكانيات مالية لطرحها[1].

متطلبات ومقترحات تطوير عمل جامعة الدول العربية من الناحية المالية:

أ – زيادة موازنة الأمانة العامة خاصة أن الموازنة الحالية من أقل الموازنات المالية مقارنة بموازنات المنظمات الإقليمية المشابهة (الاتحاد الأوروبي – الاتحاد الأفريقي).

(١) مقابلة شخصية مع السفير أحمد أبو الغيط – أمين عام جامعة الدول العربية.

ب – انتظام الدول الأعضاء بسداد مساهماتها وفقًا للحصص المقررة على الدول في موعدها، خاصة وأن عدم الانتظام يؤدي إلى تأجيل تنفيذ الأنشطة والبرامج المقررة بالموازنة لحين تحسن نسب السداد.

جـ – البحث وإيجاد سبل لزيادة موارد الأمانة العامة المالية، منها على سبيل المثال إنشاء معهد دبلوماسي تدريبي خاص بجامعة الدول العربية يحترم الأهداف التي من أجلها تم إنشاء الجامعة والتي يأتي على رأسها القضية الفلسطينية والصومال والقضايا العربية المشتركة من خلال تدريب كوادر دبلوماسية عربية ذات تكوين قومي يخدم هذه الأهداف وفي نفس الوقت تخصص موارده المالية للمساهمة في زيادة أنشطة وبرامج الجامعة.

د – فرض رسوم تسدد للأمانة العامة من الغرف التجارية العربية المشتركة مع دول وجهات أجنبية، والتي تقوم بالتصديق على كل الشهادات الخاصة بالتصدير والاستيراد ما بين الدول العربية والدول الأجنبية مقابل مبالغ مالية تحصل من الشركات المصدرة والمستوردة خاصة أن هذه الغرف تعمل تحت شعار جامعة الدول العربية.

هـ – إنشاء كيانات اقتصادية (مصانع – شركات) عربية تحت الإشراف المباشر والإدارة للقطاع الاقتصادي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وهذه الاستثمارات تتناسب مع طبيعة الموارد الطبيعية والتعدينية والزراعية في كل دولة عربية مثل قطاع إنتاج البتروكيماويات والتسليح وصناعة الأسلحة والشركات الغذائية وهذه المشروعات تحقيق الآتي[1]:

(١) توفير مورد مالي كبير بجامعة الدول العربية تمكنها من تحقيق أهدافها.

(٢) تحقيق اكتفاء ذاتي من المنتجات المتنوعة وتقلل من الاستيراد الخارجي.

(٣) تساهم في تقليل البطالة في كثير من الدول العربية.

(٤) التنقيب عن الثروات الطبيعية واستغلالها الاستغلال الأمثل.

□□□

(١) الباحث محمود محمد أحمد خليفة.

الفصل الثالث

استراتيجية مجابهة التهديدات الخارجية للنظام الإقليمي العربي

إن الإرادة السياسية لبعض النخب العربية الحاكمة لا ترغب في تطوير الجامعة على نحو يجعلها تقترب من صفات "المؤسسة السيادية" التي تقتطع أو تتوازى مع سيادة الدول الأعضاء، لتشكل بها ومنها "سيادة مستقلة" تعلو فوق سيادة الدول أو متوازية معها ولو في مجالات محددة، ومما يلاحظ في هذا الشأن أن هناك عددًا من الدول العربية صغيرة الحجم وحديثة العهد بالاستقلال، تلتقي في استبعاد هذا الاتجاه (التطوير) نحو النموذج الاتحادي مع الدول الكبيرة ذات النظم والمصالح المستقره، فالأولى لم تكتفي بعد أفراح الاستقلال والانتشاء بمزايا السيادة التي حصلت عليها بعد كفاح طويل وتخشى من أية انعكاسات خضوعها لنظام اتحادي واسع يحرمها من بعض هذه المزايا والمظاهر السيادية، أما الدول الكبيرة في النظام الإقليمي العربي فتخشى أيضًا مما يحمله النظام الاتحادي من توزيع أو انتقاص من مصادر قوتها وثروتها ومن احتمال تكليفها بأعباء مادية إضافية، فضلا عما يحمله لها هذا المشروع (التطوير) من احتمال افتقاد القدرة على توجيه القرار.

إن هناك قوى دولية كبرى وأطرافًا إقليمية أخرى لا تجد من مصلحتها تقوية الدول العربية أو نظامها الإقليمي (جامعة الدول العربية) حتى تظل المساحة متاحة أمامها لتحقيق مصالحها الخاصة ومشروعاتها الاستراتيجية، وقد يكون لبعض هذه القوى والأطراف فوق ذلك حسابات ثأرية عن مراحل تاريخية وصراعات حضارية سابقة، أما جامعة الدول العربية التي بدأت منذ قمة تونس ٢٠٠٤ الاقتراب تدريجيًا من هذه العناصر الديناميكية للتطوير ستكون مدعوة أيضًا وبالشجاعة نفسها إلى ممارسة بعض الأدوار في استيعاب وتحليل ما حدث للنظام الإقليمي العربي من

تحديات ومخاطر للأحداث اعتبارا من ٢٠١١ والذي لا يزال حتى الآن تأثيره الخطير على أرض الواقع في أكثر من دولة عربية.

وسوف يتم تناول الفصل الثالث من خلال ثلاثة مباحث كالآتي:

أ – المبحث السابع: الاستراتيجية المقترحة في المجال السياسي والاقتصادي.

ب – المبحث الثامن: الاستراتيجية المقترحة في المجال العسكري والأمني.

جـ – المبحث التاسع: الاستراتيجية المقترحة في المجال الثقافي والإعلامي.

□□□

المبحث السابع:

الاستراتيجية المقترحة في المجال السياسي والاقتصادي

مقترح الاستراتيجية في المجال السياسي:

أ ـ الأهداف الاستراتيجية:

تنمية وتعزيز القدرات الاستراتيجية العربية في المجال السياسي لمواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الدول العربية.

ب ـ ركائز الاستراتيجية المقترحة:

(١) امتلاك الدول العربية والكيان التنظيمي لها (جامعة الدول العربية) للحضور السياسي إقليميًا ودوليًا.

(٢) عدم تورط الدول العربية في أي ملفات سياسية أو عسكرية إقليميًا ودوليًا.

(٣) تعزيز القدرات الشاملة للدول العربية.

(٤) تعزيز التماسك العربي في كافة القضايا.

جـ ـ محددات الاستراتيجية المقترحة:

(١) اعتماد الاستراتيجية العربية على أدوات وآليات منضبطة ومحسوبة بدقة عالية.

(٢) الإدراك التام لدور الدول العربية حال تواجد عنصر التضامن والتكامل العربي قياسًا على تجارب سابقة.

(٣) تنمية القدرات العربية في كافة مستوياتها وعدم الاعتماد على نمط واحد في التعامل أو التحرك المستقبلي.

(٤) إنتاج مقاربات واقعية وغير نمطية للتعامل السياسي الداخلي والخارجي.

د ـ محاور تنفيذ الاستراتيجية المقترحة:

(١) تعزيز عنصر قوى الدولة الشاملة في جميع الدول العربية.

(٢) إعادة تصويب العلاقات العربية العربية والعربية الخارجية في دوائر

التأثير المباشر/ غير المباشر.

(٣) أهمية التواجد السياسي والاستراتيجي متعدد السياسات مع كافة المنظمات الأخرى الإقليمية والدولية.

(٤) استمرار عقد المقارنات بين السياسات العربية وبين الدول والمنظمات الإقليمية الأخرى.

هـ- المدى الزمني للاستراتيجية المقترحة:

(١) المدى القريب (١-٣) سنة.

(٢) المدى المتوسط (٥-٧) سنة.

(٣) المدى البعيد حتى (١٥) سنة.

و- جهات تنفيذ الاستراتيجية:

(١) وزارات الخارجية بالدول العربية.

(٢) القطاع السياسي بجامعة الدول العربية.

وتتضمن الاستراتيجية المقترحة الآتي[1]:

أ - توفر الإرادة السياسية العربية.

ب - عقد القمم العربية مع القوى الدولية الفاعلة.

جـ - تشكيل مجموعات الاتصال العربية في القضايا المختلفة.

د - مخرجات مجالس السفراء العرب في دول العالم.

هـ - المبادرات العربية.

و - المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية (الاستراتيجية الاقتصادية).

الإرادة السياسية:

مما لا شك فيه أن أهم عناصر الاستراتيجية المقترحة هو عنصر الإرادة السياسية التي حال توفرها في الدول العربية تمكن القادة العرب من تفعيل كل ما يصدر من

(١) الباحث محمود محمد أحمد محمود خليفة.

قرارات في مجلس جامعة الدول العربية ومستوياته المختلفة وأيضًا اتخاذ القرارات الوطنية داخل كل دولة بما يحقق التعاون العربي العربي عمليًا ومواجهة كافة التحديات والمخاطر والتهديدات التي تواجه معظم أو كل الدول العربية المباشرة أو غير المباشرة ويحد من توفر الإرادة السياسية العوامل الآتية:

أ – وضع المصلحة الوطنية كأسبقية قبل المصلحة القومية.

ب – مبدأ التنافس على الريادة بين بعض الدول يؤثر على التعارض في المصالح العربية العربية ومن ثم يصبح مبدأ التكامل هو الأقل اتجاهًا من الناحية العملية.

جـ – التدخلات الأجنبية والإقليمية في كثير من الدول العربية الذي يؤثر في التوافق على تنفيذ وجهة النظر العربية في كثير من القضايا.

د – اعتماد كثير من الدول العربية على الاستيراد لمعظم احتياجاتها من الدول الكبرى الفاعلة وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة من السلع الاستراتيجية (الغذاء والدواء والسلاح).

هـ – تأثير محدودية الثقافة والوعي الجمعي العربي الذي يجعل المذهبية والطائفية عاملين يؤثران في التعاون والتوافق بين الأقطار العربية.

القمم العربية والمنتديات مع القوى الدولية الفاعلة في النظام العالمي:

هي إحدى الآليات الهامة التي من خلالها يتم تعزيز الحوار السياسي مع المنظمات والدول الفاعلة في العالم وتنسيق وإعادة تأكيد المواقف المشتركة لمواجهة التحديات والقضايا العربية، واحترام مبادئ القانون الدولي لفض المنازعات وصون وتقوية السلم والأمن الدوليين، واحترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والقانون الدولي الإنساني، وأهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية وتنوع الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، وكذا أهمية احترام وتنفيذ كافة الدول الأعضاء لقرارات الأمم المتحدة في كافة القضايا، خاصة القضايا العالقة منذ عقود مثل قضية فلسطين والقضايا الحالية خاصة ما بعد يناير ٢٠١١.

المنتدى العربي الروسي[1]:

أ – لا شك أن الدول العربية ترتبط بعلاقات تاريخية قوية واستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى سابقًا وريثتها الآن جمهورية روسيا الاتحادية التي نهجت في نفس المسار في التعامل مع القضايا العربية، وما يميز تلك العلاقة هو المساندة والدعم السياسي الروسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية السياسية واحترام الدولة الوطنية وحدودها.

ب – عقد المنتدى العربي الروسي في دورته الخامسة في العاصمة الروسية موسكو يوم ٢٠١٩/٤/١٦ وكانت مخرجاته كالآتي:

(١) استعرض وزراء الخارجية العرب مع السيد وزير خارجية روسيا سيرجي لافروف نتائج المنتديات العربية الروسية السابقة وآخرها المنتدى الرابع، والذي عقد في الأول من فبراير ٢٠١٧ في أبو ظبي وأكد على أهمية الحوار والتعاون القائم بين الجانبين، وأبدوا توحيد جهود جميع الدول من أجل تعزيز الاستقرار العالمي بجميع جوانبه كأساس للسلام الدائم القائم على مبدأ الأمن المتساوي وغير المنقوص للجميع.

(٢) أكدوا على الحاجة لتعزيز الحوار السياسي الذي يهدف إلى تنسيق المواقف المشتركة في المحافل الدولية.

(٣) مناقشة القضايا التي تواجه الدول العربية مثل سوريا وليبيا واليمن والعراق ومصر، ويذكر للجانب الروسي مساعدة جمهورية سوريا على تحرير كثير من المدن السورية من الجماعات الإرهابية مثل حلب وحمص وحماة والغوطة الشرقية وغيرهم بهدف بسط سيطرة الدولة السورية على أراضيها.

(٤) بشأن القضية الفلسطينية أكدوا على الالتزام بتحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط على أساس حلل الدولتين وقرارات الأمم المتحدة ذات

---

(١) البيان الختامي للدورة الخامسة لمنتدى التعاون العربي الروسي على مستوى وزراء الخارجية والذي عقد في موسكو في ٢٠١٩/٤/١٦ – وثائق جامعة الدول العربية.

الصلة بما في ذلك قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧ والقرار رقم ٣٣٨ عام ١٩٧٣ والقرار رقم ١٥١٥ عام ٢٠٠٣ ومبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢.

(٥) رفض أي تدابير تؤدي إلى تقويض مدينة القدس المنصوص عليها في القانون الدولي كذا أدانت استمرار بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(٦) التأكيد على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية على أساس أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ودعم الجهود المصرية في هذا الصدد.

(٧) الرفض بشدة قرار الولايات المتحدة بالاعتراف بالجولان السوري المحتل كأرض إسرائيلية واعتبرت روسيا هذا القرار انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان.

(٨) في مجال مكافحة الإرهاب أكد المنتدى على احترام وسيادة واستقلال جميع الدول والاعتراف بأن الدول وهيئاتها المختصة يجب أن تلعب دورًا رئيسيًا في مكافحة الإرهاب، كذا إدانة الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره أيًا كان من يرتكبون وأيًا كانت أغراضه والتأكيد على أنه لا يمكن ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة، وأهمية تغليب الحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان.

(٩) دعم المبادرة التي طرحها السيد فلاديمير بوتين رئيس روسيا الاتحادية في خطابه الدورة (٧٠) للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٥ حول إنشاء تحالف دولي لمكافحة الإرهاب مع احترام سيادة الدول.

(١٠) بشأن سوريا الالتزام القوي بسيادة الجمهورية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها وإدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة جوًا على الأراضي السورية.

(١١) وبشأن ليبيا التأكيد على وحدة سيادة دولة ليبيا وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

(١٢) أما اليمن فأكدوا أيضًا على وحدة أراضي اليمن ودعم وتطلعات الشعب اليمني من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية.

(١٣) الإعراب عن القلق البالغ إزاء النمط المتكرر للانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية برًا وجوًا وبحرًا والتمسك باستقراره.

(١٤) الإشادة بالانتصارات التي حققتها القوات العراقية في القضاء على قوات داعش الإرهابية وتحرير المدن العراقية مثل الموصل والأنبار ودعم العراق في عملية إعادة الإعمار.

(١٥) التأكيد على التضامن ودعم الجهود التي يبذلها مجلس السيادة الانتقالي في السودان والقوة السياسية والمدنية وكافة المنظمات لتحقيق تطلعات الشعب السوداني.

(١٦) تم خلال المنتدى بحث استقرار الصومال وإدانة الجماعات الإرهابية والإعراب عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول قضية الجزر الثلاث طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى.

التعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع وزارة الخارجية الأمريكية[1]:

أ – الولايات المتحدة الأمريكية هي القطب الأعظم في النظام العالمي طبقًا لامتلاكها المقومات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تمكنها من تحقيق الهيمنة والسيطرة على مجريات الأمور خاصة القضايا والتحديات التي تواجه الدول العربية ومنها الدعم الشامل لإسرائيل وتمكينها من فرض سيادتها على معظم أراضي الفلسطينيين واستمرار بناء المستوطنات، ومن ثم لابد من التعامل مع الإدارة الأمريكية بهدف تفعيل كافة القرارات الصادرة بشأن القضايا العربية.

ب – لم يسبق حتى الآن عقد قمة عربية أمريكية بمعنى أن يتواجد فيها جميع القادة العرب تحت مظلة جامعة الدول العربية، ومع ذلك فقد سعت الأمانة العامة لجامعة الدولة العربية إلى إعداد مذكرة التفاهم مع وزراء الخارجية الأمريكية بشأن العديد من القضايا العربية.

(١) وثائق جامعة الدول العربية – إدارة مجلس الجامعة.

جـ – تضمنت مذكرة التفاهم الآتي:

(١) نظرًا لرغبة جامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية في تعميق الحوار والتعاون حول القضايا والمصالح المشتركة وإدراكًا منهما بأن التعاون بينهما في كافة المجالات يستجيب لما تقتضيه التحديات والمخاطر الراهنة من القلق المشترك.

(٢) أهمية تطوير التنسيق على مستوى السياسات والأنشطة وتقوية ودفع وتيرة تبادل المعلومات بصفة دورية حول أفضل الممارسات والدروس المكتسبة، فضلًا عن الأنشطة التي يجري التوافق المشترك حولها.

(٣) يعتزم الطرفان البحث عن الوسائل والطرق لتحسين نوعية الحوار من أجل تدعيم وتوسيع مجالات التفاهم والصداقة والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

(٤) من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة والمصالح الأخرى، يعتزم الشريكان تشجيع اللقاءات بين كبار رجال الأعمال والغرف التجارية بغية النظر في الخطوات الضرورية لتحفيز التجارة والاستثمار في قطاعات السياحة والبنية التحتيه والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

(٥) يعتزم الطرفان البحث في القضايا العابرة للحدود الوطنية في مجال إدارة الموارد الطبيعية والبيئية والطاقة والجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع وفي مجالات المعلومات الإقليمية والاتصالات.

القمة العربية الصينية[1]:

أ – لقد حظيت العلاقات العربية الصينية خلال العقدين الماضيين بأهمية خاصة ضمن أجندة الدبلوماسية العربية الجماعية، وصار الارتقاء بالعلاقات أحد البنود التي تعرض باستمرار على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية، كما يؤكد المجلس دومًا على حرص الدول العربية على تعزيز تلك العلاقات مع الصين في مختلف

(١) وثائق إدارة مجلس الجامعة – إعلان الرياض – القمة العربية الصينية الأولى – الرياض ٢٠٢٢/١٢/٩.

المجالات، صحيح أن الدول العربية تتمتع فرادى بأفضل العلاقات مع الصين، إلا أن الجهد المبذول لتطوير العلاقات بشكل جماعي كما نفعل اليوم من خلال هذه القمة، يأخذ العلاقات بين الجانبين إلى مستوى أبعد وأعمق، إن الصين تعد اليوم الشريك التجاري الأكبر للعالم العربي، لقد تضاعف حجم التبادل التجاري العربي الصيني حوالي عشر مرات من نحو (٣٦) مليار دولار وقت إنشاء المنتدى إلى حوالي (٣٣٠) مليار دولار عام ٢٠٢١ وفاق حجم الاستثمارات الصينية في الدول العربية إلى (٢١٤) مليار دولار، فالمستهدف أن يصل إلى (٤٣٠) مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٧ خاصة في ظل التعافي التدريجي للاقتصاديات من آثار جائحة كورونا.

ب – تضمن إعلان الرياض الخاص بالقمة العربية الصينية الأولى المنعقد في ٩/١٢/ ٢٠٢٢ على الآتي:

(١) تأكيد الحرص المشترك على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية على التعاون الشامل والتنمية المشتركة لمستقبل أفضل.

(٢) إعادة التأكيد على الالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك مبادئ الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية واحترام مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

(٣) العمل على صيانة النظام الدولي القائم على أساس القانون الدولي والعمل متعدد الأطراف وتعزيز مبادئ التعاون والتضامن والعدالة والإنصاف في العلاقات الدولية والحفاظ على مصالح الدول النامية والدفاع عن حقوقها.

(٤) التأكيد على أن القضية الفلسطينية تظل قضية مركزية في الشرق الأوسط وهي التي تتطلب إيجاد حل عادل ودائم لها على أساس "حل الدولتين" من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ٤ يونيو عام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتأكيد في هذا الإطار على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة وبطلان ممارسات

إسرائيل الأحادية الرامية إلى تغيير الوضع القائم في القدس والتأكد على ضرورة الحفاظ على المكانة التاريخية والقانونية للقدس الشرقية.

(٥) تثمين الرؤية ذات النقاط الأربعة التي طرحها فخامة الرئيس الصيني تشي جين بينغ لحل القضية الفلسطينية، وسلسلة من المبادرات والرؤى التي طرحها الجانب الصيني حول القضية الفلسطينية، وتثمين وقوف الصين إلى جانب الحق والعدالة في القضية الفلسطينية وجهودها الحيثية لدفع عملية السلام ودعمها المقدم للجانب الفلسطيني لتحسين معيشة الشعب وتنمية الاقتصاد.

(٦) الاتفاق على العمل بكل الجهود على بناء المجتمع العربي الصيني للمستقبل المشترك نحو العصر الجديد، وتعزيز التضامن والتعاون بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية، ودعم تحقيق نهضة الأمة لكل منها وتعزيز السلام والتنمية في المنطقة والحفاظ على العدل والإنصاف الدولي.

(٧) تأكيد العزم على مواصلات التشاور السياسي وتبادل الدعم بين الجانبين في القضايا المتعلقة بمصالحهما الجوهرية وهمومهما الكبرى، وتعزيز التضامن بينهما في المحافل الدولية المختلفة حول القضايا العالمية ذات الاهتمام المشترك.

(٨) التأكيد على التزام الدول العربية الثابت بمبدأ الصين الواحدة ودعمها لجهود الصين في الحفاظ على سيادتها ووحدة أرضيها والتأكيد مجددا على أن تايوان جزء لا يتجزء من الأراضي الصينية.

(٩) التأكيد على أهمية تضافر الجهود الإقليمية والدولية لإيجاد حلول سياسية للأزمات والقضايا الإقليمية وفقا لقرارات الشرعية الدولية والاتفاقيات والمرجعيات ذات الصلة، وخاصة الأزمات في كل من سوريا وليبيا واليمن، والتأكيد على ضرورة الحفاظ على وحدة وسيادة وسلامة أراضي هذه الدول، ورفض التدخلات الأجنبية في هذه الدول وضرورة العمل المشترك على مواجهة التنظيمات الإرهابية والمتطرفة التي تعمل على أراضيها، ودعم الجهود التي يبذلها لبنان والصومال والسودان لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار ومكافحة الإرهاب.

(١٠) دعم الجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي للأزمة الأوكرانية واستعادة

الأمن والسلام، وفقًا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وبما يضمن المصالح الجوهرية لجميع الأطراف.

(١١) احترام اختيار الدول لرؤياها التنموية بإرادتها المستقلة، والتأكيد على أهمية التعاون المشترك لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر والقضاء عليه والتشارك في تنفيذ مبادرة "الحزام والطريق" وبما تتيحه من فرص واعدة للتعاون والتنمية والعمل على الموائمة بين هذه المبادرة والرؤى التنموية للدول العربية بما يحقق المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة.

(١٢) تكريس القيم المشتركة للبشرية المتمثلة في السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية واحترام حق الشعوب في اختيار الطرق لترميم الديمقراطية والنظم الاجتماعية والسياسية التي تتناسب مع ظروفها الوطنية بإرادتها المستقلة، ورفض التدخل في شؤون الدول الداخلية بذريعة الحفاظ على الديمقراطية.

(١٣) الإشادة بما قدمته جمهورية الصين الشعبية لبعض الدول العربية وللأمانة العامة لجامعة الدول العربية من مساعدات لمكافحة جائحة كورونا (كوفيد ١٩)، بما في ذلك اللقاحات والمستلزمات الطبية والتأكيد عن تضافر الجهود والتعاون للتعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة.

(١٤) الأخذ علما بـ "مبادرة التعاون بين جامعة الدول العربية والصين بشأن أمن البيانات" التي أصدرتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والجانب الصيني بشكل مشترك والحرص على انتهاز هذه الفرصة لمواصلة تعميق التعاون، والدفع سويًا لحوكمة الفضاء السيبراني عالميًا.

(١٥) دعم الجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وفقًا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) بوصفها حجر الأساس للمنظومة الدولية لمنع الانتشار والتأكيد على أهمية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

(١٦) تعزيز الجهود لمكافحة الإرهاب وإدانته لجميع أشكاله وصوره ودوافعه وعدم ربطه بأي عرق أو دين أو جنسية أو حضارة واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه، بالإضافة إلى رفض المعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب.

(١٧) تعزيز الحوار بين الحضارات، واحترام الثقافات المختلفة، ونبذ دعاوي الكراهية والتطرف وصراع الحضارات بين أتباع الأديان والثقافات، والتأكيد على معارضة الإسلاموفوبيا بكل أشكاله، والتأكيد على أن الحضارتين العربية والصينية قدمتا مساهمات فريدة في تقدم الحضارة البشرية وحرصتا على مواصلة الدعوة إلى الحوار والتوصل بين الحضارات والحفاظ على التنوع الحضاري العالمي وعدم التمييز والتحيز ضد حضارة معينة ورفض نظرية "صراع الحضارات".

القمة العربية الأوروبية:

أ – تتبوأ القارة الأوروبية مكانة ذي أهمية حيوية في العلاقات مع الدول العربية قديمًا وحديثًا ارتباطًا بعوامل كثيرة ومتنوعة منها الجوار الجغرافي للوطن العربي، علاوة على ما تضمنته الحقبة التاريخية في القرنين الماضيين والذين شهدا مرحلة الاحتلال والاستعمار للدول العربية، وتقسيم الوطن العربي إلى دويلات طبقًا لاتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ إبان الحرب العالمية الأولى وصولا الى وعد بلفور عام ١٩١٧ بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين التي تم اغتصابها وما زال الشعب الفلسطيني يعاني حتى الآن.

ب – رغم ذلك بعد حصول الدول العربية على استقلالها تباعًا عن هيمنة الدول الأوروبية فهناك تعاون وثيق مع الدول العربية في كافة المجالات، فضلا عن الدور الأوروبي المأمول في حل القضايا العربية في كافة المحافل الدولية والتي نأمل من خلالها زيادة الدور الأوروبي في مجابهة وإيجاد الحلول للقضايا العربية.

جـ – ما زالت هناك مباحثات متعددة بعقد قمة عربية أوروبية لتفعيل القرارات الدولية وحل المشاكل العالقة منها موضوعات الهجرة غير الشرعية وأهمية إيجاد الحلول اللازمة لها.

القمة العربية الأفريقية وقضية فلسطين وقضايا الإرهاب[1]:

أ – ترتبط القارة الأفريقية بعلاقات تاريخية وثيقة مع الدول العربية خاصة أن دول الشمال الأفريقي هي دول عربية من شرق القارة إلى غربها، كذا منطقة القرن الأفريقي وقد عانا الشريكان من قضايا عديدة واحدة خلال مرحلة الاستعمار على مر العصور، ولذا فإن التنسيق والتعاون لا يتوقف بينهما سواء من التعاون القطري أو القمم العربية الأفريقية الجاري عقدها بصفة مستمرة.

ب – تضمنت القمة العربية الأفريقية الآتي:

(١) تدعو دول الأعضاء الأفريقية والعربية بالمشاركة الكاملة للمؤسسات المالية الإنمائية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، إلى تقديم كافة أشكال الدعم المالي والفني اللازم لتنفيذ خطة العمل العربية الأفريقية.

(٢) تنظيم اجتماع دوري أفريقي عربي للوزراء المسؤولين عن الاقتصاد والتجارة والمالية على هامش القمم الأفريقية العربية لتقييم ومراقبة تنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة وإيجاد الحلول في كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

(٣) تسريع التنمية الزراعية في المنطقتين العربية والأفريقية من خلال تعزيز التجارة وجذب الاستثمارات الضرورية للقطاع الزراعي.

(٤) التنسيق المستمر والتشاور بين جامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي في توحيد المواقف في المحافل الدولية المختلفة بشأن التحديات والقضايا المشتركة.

(٥) إنشاء آلية أفريقية عربية مشتركة لتنفيذ خطة العمل المشتركة التي ستحل محل وحدة التيسير التي أنشأها المؤتمر الوزاري الأفريقي العربي الأول حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي الذي عقد في شرم الشيخ بمصر في فبراير ٢٠١٠.

(٦) تنظيم معارض أفريقية عربية للمنتجات الزراعية كل سنتين.

---

(١) وثائق جامعة الدول العربية بذات الشأن (المرجع السابق).

القمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية[1]:

أ – تم عقد قمم عربية عديدة مع دول أمريكا الجنوبية وكانت آخرها القمة الرابعة التي عقدت في الرياض يومي ١١ و ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ سبقتها القمة الثالثة في بيرو أكتوبر ٢٠١٢.

ب – تتضمن القمة القرارات الآتية:

(١) الترحيب بالحوار الجاري المكثف وبالتعاون متعدد الأطراف بين كلا الإقليمين، والذي مكن ليس فقط من الالتزام بالجدول الذي تم إقراره في القمم السابقة، بل أقر أيضًا بإمكانيات التعامل كوسيلة للتعزيز الفعال للتنمية والحد من الفقر، وذلك من خلال بناء القدرات والابتكار والتبادل التقني والثقافي.

(٢) الأخذ في الاعتبار بأهمية بذل جهود جديدة وممنهجة لتطوير شراكة استراتيجية بين الإقليمين، والاتفاق على إنتاج وتعزيز ومتابعة خطة عمل لتسهيل عملية تنسيق الرؤى الإقليمية للقضايا الدولية ودعم تطبيق برامج التعاون في المجالات القطاعية.

(٣) وأخذًا في الاعتبار للأحداث والتطورات الراهنة على الساحة الدولية والدور الرئيسي الذي تضطلع به التكتلات والتجمعات الإقليمية، والتأكيد مجددًا على الالتزام بالاستمرار في تعزيز التعاون العربي – الأمريكي الجنوبي؛ لتحقيق الاستفادة القصوى من انعقاد قمم الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية دوريًا كل ثلاث سنوات في الارتقاء بالنشاطات الاجتماعية والاقتصادية في الإقليمين، إلى مرحلة بناء شراكة جديدة من خلال وضع برامج وسياسات للتعاون الاقتصادي والاجتماعي المشترك مع تنفيذ مشروعات تنموية تعتبر قاعدة لتحقيق التكامل المنشود بين شعوب الإقليمين.

(٤) التنويه بأهمية الإدماج الاجتماعي وتعزيز التضامن والتعاون الدوليين من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتقوية المؤسسات الحكومية

(١) وثائق جامعة الدول العربية بذات الشأن (المرجع السابق).

في دولهم، وكذلك تحسين نوعية حياة سكانها واحترام تنوع الشعوب، والتأكيد على الدور الأساسي الذي يضطلع به التعاون جنوب – جنوب في توسيع عملية النمو والتنمية في الدول النامية، من خلال الإسهام في سياسة التنمية الوطنية عبر تبادل الخبرة والمعرفة والتدريب ونقل التكنولوجيا في المجالات ذات الأولوية التي تحددها الدول.

(٥) التأكيد على المساواة في حق جميع الشعوب بالعيش في عالم خال من أي أسلحة نووية، وهو أمر لن يتسنى تحقيقه إلا بإلازالة التامة دون رجعة لجميع الترسانات النووية، الموجودة لهذا الغرض ودعوة المجتمع الدولي إلى تبني نهج أكثر فاعلية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ حتى تستعيد المعاهدة مصداقيتها التي بدأت تتآكل بسبب عدم تنفيذ الالتزامات الخاصة بنزع السلاح المنصوص عليها في المادة السادسة. كذلك دعوة المجتمع الدولي للانخراط في مفاوضات حول معاهدة لمنع وإزالة الأسلحة النووية تحت إشراف دولي صارم وفعال والتأكيد مجددًا على القلق البالغ إزاء العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تنجم عن أي استخدام لتلك الأسلحة.

(٦) دعوة إسرائيل إلى الانسحاب الفوري من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في ٥ يونيو ١٩٦٧ بما فيها الجولان السوري المحتل، وتفكيك جميع المستوطنات بما فيها تلك القائمة في القدس الشرقية المحتلة باعتبارها غير قانونية وغير شرعية وفقًا للقانون الدولي، فالاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية والنشاط المتزايد التي تقوم به الحكومة الإسرائيلية يعيق عملية السلام ويقلل حل الدولتين ويقلل من فرص تحقيق السلام الدائم.

مجموعات الاتصال العربية في القضايا المختلفة:

تعتبر مجموعات الاتصال أحد الآليات السياسية التي يتم تشكيلها في القضايا والأزمات السياسية بين الدول العربية أو بين أي دولتين أو أكثر داخل أو خارج النطاق العربي، وهذه المجموعات ليست لها تشكيل ثابت ولكن من التجارب العملية في هذا الصدد فغالبًا تشكل من الأمين العام لجامعة الدول العربية وعدد من وزراء

الخارجية العرب يتم اختيارهم بواسطة مجلس الجامعة، ومن تلك القضايا على سبيل المثال وليس الحصر كالآتي:

أ- مجموعة الاتصال بجامعة الدول العربية لبحث إنهاء الحرب في أوكرانيا[1]:

(١) بدأت مجموعة الاتصال في جامعة الدول العربية زيارة إلى كل من العاصمة الروسية موسكو والعاصمة البولندية وارسو خلال شهر إبريل ٢٠٢٢ لبحث تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وسبل حلها.

(٢) تشكلت مجموعة الاتصال من الأمين العام لجامعة الدول العربية ومن وزراء خارجية مصر والعراق والسودان والجزائر والإمارات ومن الأردن المندوب الدائم للأردن في جامعة الدول العربية.

(٣) تولت تلك اللجنة (المجموعة) قرار مجلس الجامعة بمتابعة وإجراء المشاورات والاتصالات اللازمة مع الأطراف المعنية وذلك بهدف المساهمة في إيجاد حل دبلوماسي، ويميل الموقف العربي نحو حل وسط بين رفض التدخل العسكري الروسي، ورفض العقوبات الاقتصادية والمطالبة بحل سلمي للأزمة.

ب- مجموعة اتصال خاصة بميانمار (تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي)[2]:

(١) تشكلت تلك المجموعة من ممثلي مصر والسعودية جيبوتي وبنغلاديش وماليزيا وتركيا.

(٢) تناولت المباحثات التي أجراها الوفد المواضيع المتعلقة بأحداث العنف التي تزايدت وتيرتها والتي طالت المسلمين في أنحاء البلاد وخاصة في ولاية أراكان.

المبادرات العربية:

هي إحدى الآليات السياسية ومن أهم المبادرات التي تم طرحها خلال العقدين الماضيين هي المبادرة العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية[3]:

---

(١) شبكة المعلومات الدولية – موقع الشروق – السبت ٢٢/٤/٤، موقع اليوم السابع ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، موقع الغد الأردني ٢٠٢٢/٤/٣.

(٢) شبكة المعلومات الدولية أعضاء مجموعة الاتصال الخاصة بميانمار والتابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

(٣) شبكة المعلومات الدولية – ويكيبيديا – مبادرة السلام العربية.

أ – تم الإعلان عن مبادرة السلام العربية في القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢ وقد نالت تلك المبادرة تأييدًا عربيًا كبيرًا.

ب – أطلق تلك المبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، للسلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين هدفها إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دوليًا على حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ وعودة اللاجئين والانسحاب من هضبة الجولان المحتلة مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية وإسرائيل.

جـ – لم يتم تفعيل المبادرة بسبب الإنحياز الغربي الكامل لإسرائيل رغم إعلان الغرب وعلى رأس الدول الولايات المتحدة الأمريكية أنهم يؤيدون حل الدولتين لكن مجرد إعلان دون تفعيل.

مجلس السفراء العرب[1]:

أ – تشكل من سفراء الدول العربية في دول العالم يرأسها أقدم السفراء العرب في تلك الدول أو أحد السفراء المتوافقين عليه من الدول العربية.

ب – عقد الدكتور نبيل العربي الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية اجتماعًا مع مجلس السفراء العرب لدى الأمم المتحدة بنيويورك للتباحث حول نتائج اجتماع مجلس الأمن الذي عقد في أكتوبر ٢٠١٥ لمناقشة القضية الفلسطينية وتداعيات الانتهاكات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والقدس وتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين والمستمرة حتى الآن (أبريل ٢٠٢٣).

الاستراتيجية المقترحة في المجال الاقتصادي:

أ ـ الهدف الاستراتيجي العام:

استثمار الموارد الاقتصادية المؤكدة حاليًا والمحتملة مستقبلًا بما يمكن من مواجهة الآثار الاقتصادية للأزمات التي تواجهها الدول العربية.

---

(١) موقع اليوم السابع – اجتماع السفراء العرب لدى الأمم المتحدة – ٢٤/ ١٠/ ٢٠١٥ الدخول(سعت ٢٢٠٠ يوم ٣ أكتوبر ٢٠٢٢).

ب ـ ركائز الاستراتيجية المقترحة:

(١) إعداد بنية أساسية متطورة طبقًا للمواصفات الدولية.

(٢) استثمار تميز المنطقة العربية بموارد هامة مثل عناصر الطاقة.

(٣) إمكانية توطين بعض الصناعات مثل صناعة البتروكمياويات والمنتجات الزراعية.

(٤) استثمار الموقع الاستراتيجي والممرات التي تسيطر على التجارة العالمية.

جـ ـ محددات الاستراتيجية المقترحة:

(١) معالجة الآثار الجانبية لمشاكل (Covid-19) والحرب الروسية الأوكرانية والحرب ضد الإرهاب.

(٢) تقليص الاعتماد الخارجي قدر الإمكان والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز التكامل العربي.

د ـ محاور تنفيذ الاستراتيجية المقترحة:

(١) العمل على حل مشكلات أي مشروعات متوقفة أو متعثرة حتى يمكن استيعاب البطالة وزيادة الناتج المحلي.

(٢) التركيز على أنشطة تدر عوائد سريعة بالنقد الأجنبي.

(٣) التوسع في إنشاء المشروعات القومية وإعادة ترتيب أسبقياتها.

(٤) تبني استراتيجيات بديلة لتوجهات صندوق النقد الدولي.

(٥) استغلال الثروات المعدنية والبترول والغاز الطبيعي وذلك باستقطاب الشركات الدولية لاستخراجها وإقامة الصناعات ذات القيمة المضافة لهذه الثروات.

(٦) العمل على تطبيق نظم الزراعة الذكية والتي تكفل زيادة الإنتاجية وترشيد استهلاك المياه وكذا تطوير طرق الإنتاج (الداجني–الحيواني – السمكي).

(٧) الاهتمام بإنشاء مناطق اقتصادية جديدة والمراكز اللوجستية.

هـ ـ المدى الزمني للاستراتيجية المقترحة:

(١) المدى القريب (١–٣) سنة.

(٢) المدى المتوسط (٥–٧) سنة.

(٣) المدى البعيد حتى (١٥) سنة.

و- جهات تنفيذ الاستراتيجية:

(١) وزارات التخطيط.

(٢) وزارات الصناعة والتعدين.

(٣) وزارات الزراعة.

(٤) وزارات الاستثمار.

(٥) وزارات التعاون الدولي.

(٦) القطاع الاقتصادي بجامعة الدول العربية.

الاستراتيجية الاقتصادية:

أ- العمل الاقتصادي العربي المشترك[1]:

(١) أهمية تفعيل قرارات القمة العربية العادية والتنموية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهادفة إلى الانتهاء من متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والمضي قدمًا نحو إقامة الاتحاد الجمركي وذلك في سبيل تحقيق تكامل اقتصادي عربي يعزز من مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية ويصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

(٢) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

(أ) قواعد المنشأ: تم اعتماد قواعد المنشأ التفصيلية لقائمة السلع المتفق عليها وفقًا لقرار المجلس الاقتصادي رقم ١١٧٠ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٨ وقد دخلت هذه القائمة المتفق عليها حيز التنفيذ اعتبارًا من ٢٠١٨/١٠/١ حتى تجاوزت القائمة ٩٠٪ من إجمالي قواعد المنشأ وجاري العمل على الوصول إلى توافق حول القوائم غير المتفق عليها.

(ب) تفعيل مبدأ الشفافية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بموجب القرار رقم ٢١٩٠ بتاريخ ٢٠١٨/٩/٦ لتحقيق قدر أكبر من الشفافية في تعامل الدول العربية فيما بينها.

---

(١) وثائق إدارة مجلس الجامعة – القمة العربية التنموية الدورة الرابعة – بيروت ٢٠ يناير ٢٠١٩.

(جـ) أهمية تفعيل آلية التزام الدول العربية في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المرتبطة بإتمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(د) الانتهاء من المعالجات التجارية لمكافحة الإغراق في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(هـ) المنافسة ومنع الاحتكارات تنفيذًا لقرار القمة العربية التنموية الاقتصادية الاجتماعية رقم (٢٩) بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٢ والذي يتضمن توحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية فيما بين الدول العربية ومنع الاحتكار.

(٣) اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية: حيث تم الانتهاء من صيغة الاتفاقية العربية المعدلة لتنظيم العبور بالترانزيت بين الدول العربية وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة للاعتماد من المجلس الاقتصادي الاجتماعي في سبتمبر ٢٠٢٣.

(٤) التعاون الجمركي: حيث تم اعتماد اتفاقية للتعاون الجمركي بين الإدارات الجمركية في الدول العربية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(٥) دعم الدول العربية للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية رقم (٢٩) بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٢ والذي يتضمن توفير الدعم المالي العربي للأعضاء في منطقة التجارة العربية الكبرى.

ب- تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك[1]:

(١) مثلت التطورات التي شهدها العالم بشكل عام والمنطقة بشكل خاص خلال السنوات القليلة الماضية، تحولات ضخمة في مسيرة الدول والمجتمعات، وفرضت أنماطًا جديدة من التعامل الدولي إزائها، فقد أضحى العمل الدولي الجماعي ضرورة وليس خيارًا، وينبغي أن يتوافق مع إرادة حقيقية وعزيمة صادقة من أجل التغلب على التحديات المشتركة ووأد النزاعات والانقسامات.

(٢) وقد تزامنت على المنطقة العربية عددًا من الأزمات السياسية والأمنية

(١) وثائق إدارة مجلس الجامعة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي – جامعة الدول العربية سبتمبر ٢٠٢٢.

وتزاحمت معها التحديات الاقتصادية والبيئية، فضلًا عن التحديات الكونية الشاملة التي تواجه العالم أجمع، ويتطلب ذلك حلولًا استراتيجية شاملة.

(٣) لا سبيل أمام المنطقة العربية سوى السعي والأمر يستلزم وضع استراتيجية لهذا الهدف ترتكز على ثلاثة أركان كالآتي:

(أ) الركن الأول هو التنسيق الفعال بين الدول العربية بشكل متجانس في المحافل الدولية وتتمكن من الحفاظ على الحقوق والمصالح العربية.

(ب) الركن الثاني هو استرجاع مشروع الوحدة الاقتصادية التي كانت أول أهداف التعاون العربي الرسمي.

(ج) الركن الثالث وهو الأهم هو تطوير المنظومة التعليمية وبما يمكن مجتمعاتنا من استعادة روح المبادرة وتأهيل الأجيال القادمة.

جـ- الاتحاد الجمركي العربي:

تنفيذا لقرارات القمم العربية التنموية الاقتصادية التي تنص جميعها على ضرورة المضي قدما نحو إقامة اتحاد جمركي عربي واستكمال كافة متطلباته، قامت اللجنة الفنية بالسعي لذلك، حيث تم الانتهاء من مسودة القانون الجمركي العربي الموحد كما تم صياغة المذكرة الإيضاحية واللائحة التنفيذية للقانون بمراجعة دليل الإجراءات الجمركية الموحدة وفق القانون الموحد، وتنفيذًا لقرار القمة العربية التنموية في شرم الشيخ رقم ١٨ بتاريخ ٢٠١١/١/١٩ فقد تم الانتهاء من توحيد التعريفات الوطنية للتعريفة الجمركية الموحدة، وجاري التفاوض لتوحيد التعريفة الجمركية العربية الموحدة وجاري أيضًا التفاوض على الآلية الخاصة بتبادل المعلومات الجمركية إلكترونيًا والاتفاق على إنشاء مركز معلومات جمركي عربي.

د- في مجال الطاقة:

تهدف الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة ٢٠٣٠ إلى استعراض الخيارات المتاحة للتطور المستقبلي لقطاع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الوطن العربي، وذلك وفق نظرات تكاملية لعناصر الطاقة، تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من

خلال الإبقاء على المكانة الاستراتيجية للمنطقة العربية في أسواق الطاقة العالمية وقد تم تصميم الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة على المبادئ الآتية:

(١) استدامة قطاع الطاقة العربي.

(٢) الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة باعتبارهما عنصران لا يتجزأن من منظومة الطاقة المستدامة.

(٣) أمن الطاقة العربي هو أحد محاور الأمن الاقتصادي العربي.

(٤) للطاقة دور محوري في تحقيق السلم والتنمية الاقتصادية والرفاء المجتمعي.

(٥) ضمان وصول خدمات الطاقة الحديثة لكل مواطن عربي بشكل مستمر وبأسعار مقبولة.

(٦) تفعيل ما تم الاتفاق عليه في مذكرة التفاهم لإنشاء السوق العربية المشتركة بتاريخ ٢٠١٧/٤/٦ والتي تم التوقيع عليها من جانب ١٦ دولة عربية.

هـ- في مجال النقل والسياحة:

(١) إنشاء خطوط ملاحية تربط فيما بين الموانئ العربية وبالفعل تم تنفيذها ولكن أظهرت نتائج العمل في هذا الشهر خسارة الخطوط الملاحية في التشغيل نظرًا لعدم توفر البضائع والتجارة العربية البينية بكميات كافية.

(٢) إنشاء شبكة معلومات عن النقل العربي وقامت الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بإنشاء البوابة الإلكترونية العربية للنقل والتجارة وسيتولى البنك الإسلامي للتنمية تمويل تلك البوابة.

و- مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية:

قام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بتمويل مخطط الربط البري بالسكة الحديد بين الدول العربية، ووافق مجلس وزراء النقل العرب في دورته (٢٨) بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٩ على ذلك المخطط، ثم كلفت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعداد اتفاقية للنقل بالسكة الحديد وجاري التواصل مع الدول لتوحيد المعايير، ونظرًا لعدم توافر شبكات سكك حديدية في عدد تسع دول عربية، فالأمر متروك للدول للعمل على إنشاء واستكمال تأهيل شبكات السكك الحديدية الوطنية.

ز- في مجال الملكية الفكرية والتنافسية:

تتبنى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مبادرة العون القانوني والفني للمخترعين العرب نحو مزيد من براءات الاختراع في الدول العربية وذلك بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب، وتهدف الى تقديم الدعم والمساعدة القانونية والفنية للمخترعين في الدول العربية.

حـ- في مجال الإحصاء وقواعد المعلومات:

تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنفيذ برنامج يشمل الأنشطة الآتية:

(١) تطوير قاعدة البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية على المستوى التفصيلي للسلع حسب النظام المنسق.

(٢) قواعد بيانات لجميع المستخدمين والبحث فيها من خلال موقع الأمانة.

(٣) تحديث محتويات قواعد البيانات الخاصة بباقي قطاعات المجموعة الإحصائية.

(٤) المشاركة في وضع إطار عربي لمؤشرات التنمية المستدامة.

(٥) توفير الاحتياجات الإحصائية اللازمة لمستخدمي البيانات داخل وخارج الأمانة العامة.

(٦) تقديم منح دراسية للكوادر الإحصائية العربية العاملة في الأجهزة الإحصائية للدراسة بالمركز الديموجرافي بالقاهرة.

ط- دور القطاع الخاص العربي في دعم العمل الاقتصادي:

تعمل الأمانة العامة على التعاون مع القطاع الخاص والاستفادة من قدراته وفقًا لقرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي، كما تحرص على التنسيق مع اتحاد الغرف العربية في هذا الشأن نظرًا لإمكاناته وأنشطته المتعددة في المجالات ذو الصلة.

ي- في مجال المنظمات والاتحادات العربية:

وفقا للمادة (٨) من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو المرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي، ويشرف على حسن قيام المنظمات العربية بمهامها المبينة في مواثيقها، ويقوم

أيضًا بإنشاء المنظمات وتقييم أدائها واعتماد موازنتها ودراسة إنجازاتها.

ك ـ في مجال البيئة والإسكان والموارد المائية:

(١) في مجال البيئة واستدامة الموارد:

(أ) يتم متابعة الآثار المحتملة للمفاعلات الحدودية على المنطقة العربية في رصد المخاطر الناتجة عن المفاعلات النووية وخاصة مفاعل ديمونة الإسرائيلي ومفاعل بو شهر الإيراني من قبل الهيئة العربية للطاقة الذرية.

(ب) تم اعتماد وثيقة البعد البيئي لأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

(٢) في مجال الكوارث الطبيعية:

تم اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٣٠ بموجب قرار القمة العربية رقم ٧٣٣ د.ع (٢٩) بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٥ وتم اعتماد الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة ودليل العمل العربي الاستراتيجي للصحة والبيئة (٢٠١٧ – ٢٠٣٠).

(٣) في مجال المياه:

(أ) تمثل الحقوق التاريخية لكل من مصر والسودان في مياه النيل المصدر الرئيسي والوحيد للحياة بهما ودعوة أثيوبيا إلى الموافقة على اتفاق ملزم يحتوي على الحقوق التاريخية لدولتي المصب ومنع أي استثمارات عربية في أثيوبيا لحين تنفيذ ذلك.

(ب) تنفيذ مشاريع رائدة حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية من طرف الدول وبرمجة مشاريع أخرى بهدف تحقيق الهدف السادس الخاص بالمياه من أهداف التنمية المستدامة.

(جـ) تعزيز المشاركة العربية في المحافل الدولية المرتبطة بالمياه (مؤتمرات الأمم المتحدة للأطراف حول المناخ والتنوع البيولوجي والمنتدى العالمي للمياه).

(د) إعداد إطار لتنمية قدرات المفاوضين العرب ودبلوماسية المياه بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة في المنطقة العربية.

□□□

المبحث الثامن:

الاستراتيجية المقترحة في المجال العسكري والأمني

رغبة في تقوية وتوثيق التعاون بين دول جامعة الدول العربية حرصا على استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك، واستجابة لرغبة الشعوب العربية في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها، وصيانة الأمن والسلام وفقًا لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة لتعزيز الاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران، كانت معاهدة اتفاقية الدفاع العربي المشتركة والتعاون الاقتصادي هي الآلية العسكرية الأولى التي صدرت للتعامل العسكري بين الدول العربية لمواجهة التحديات والتهديدات التي يتعرض لها النظام الإقليمي العربي[1].

كان الهدف الرئيسي من صدور معاهدة الدفاع المشترك وتوحيد الجهود والإمكانيات والشعوب العربية من أجل تحرير فلسطين القضية المركزية الأولى للشعوب العربية عقب إعلان دولة إسرائيل في مايو ١٩٤٨ وكان ملخص ما نصت عليه الاتفاقية في الجانب العسكري الآتي:

أ – طبقًا للمادة الثانية منها تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة أو أكثر منها أو على قواتها هو اعتداء عليها جميعا وتلتزم أن تبادر إلى معونة الدولة المعتدى عليها.

ب – أما المادة الثالثة فتضمنت أنه في حالة حدوث خطر حرب داهم أو حالة دولية يُخشى منها خطر، تبادر الدول العربية المتعاقدة إلى توحيد صفوفها وخططها واتخاذ التدابير اللازمة.

جـ – اشتراك كل دولة طبقًا لإمكانياتها وقدراتها العسكرية ومواردها طبقًا للمادة الرابعة.

---

(١) معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي –ميثاق جامعة الدول العربية – ١٩٥٠ (الملحق ج المرفق).

د – أما المادة الخامسة وهي من أهم المواد فهي تشكيل لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول العربية لتنظيم خطط الدفاع المشترك، ترفع تلك اللجنة تقريرها لمجلس الدفاع المشترك والمكون من وزراء الدفاع ووزراء الخارجية للدول العربية الموقعة على الاتفاقية.

هـ – يختص مجلس الدفاع المشترك باتخاذ القرارات بأكثرية الأعضاء ويكون ملزمًا لجميع الدول المتعاقدة (المادة السادسة من الاتفاقية).

و – أحكام هذه الاتفاقية تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن، كذا أنه يجوز لأي دولة بعد مرور عشر سنوات من توقيع الاتفاقية أن تنسحب منها وإبلاغ الأمانة العامة رسميا بذلك.

ز – يصادق على هذه الاتفاقية في كل دولة مصادقة دستورية طبقًا للنظام السياسي في كل دولة، ويؤلف هيئة استشارية من رؤساء أركان حرب القوات المسلحة تشرف على اللجنة العسكرية الدائمة.

حـ – يتم الإنفاق من الأمانة العامة لكافة المصروفات عدا مرتبات الضباط الذين تتكون منهم اللجنة فإنها تصرف من دولهم.

ط – نصت المعاهدة على تشكيل قيادة عامة للقوات المشتركة في الميدان تكون رئاستها للدول التي تكون قوتها المشتركة أكثر عددًا وعدة.

ي – بتشكيل القيادة العربية الموحدة أصبح لدى جامعة الدول العربية أداة أو آلية تنفيذية كانت تفتقر إليها (غير مفعلة حاليًا).

ك – في ٢٧ نوفمبر ١٩٧١ أعلن الفريق علي عامر قائد القيادة العربية الموحدة، بأن القيادة لا يمكنها تنفيذ المهمة الموكلة إليها من ملوك ورؤساء الدول لمواجهة العدوان الإسرائيلي في ٥ يونيو ١٩٦٧ وبقيت هذه القيادة بلا عمل.

ل – في الأول من يناير ١٩٦٩ صدر قرار بتعيين اللواء طيار عبد الرؤوف عبد الحميد مصطفى رئيسًا لأركان القيادة العربية الموحدة، الذي قام بإخطار الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن القيادة لا تعمل لخلوها من أجهزة السيطرة والعمليات، وأن جميع الدول سحبت ضباطها، ورغم انعقاد القمة العربية في الرباط ديسمبر

١٩٦٩ لم يتخذ أي إجراء بخصوص ذلك وأيضًا في قمة القاهرة ٢٧ نوفمبر ١٩٧١.

م – رغم أن مجلس الدفاع المشترك يعمل في كنف جامعة الدول العربية إلا أنه مستقل عن مجلس الجامعة والقرارات تصدر منه مباشرة دون الرجوع الى مجلس الجامعة، ويحضر الأمين العام لجامعة الدول العربية جميع جلسات المجلس وكذا اللجان المنبثقة عن مجلس الدفاع المشترك، وينعقد المجلس مرة اعتيادية واحدة في السنة، ويعقد أيضًا في الحالات الطارئة.

ن – تكون القاهرة هي المقر الدائم للهيئة الاستشارية العسكرية ولها أن تجتمع في أي مكان آخر وفي الحالة الأخيرة يكون رئيس الجلسة من الدولة التي عقدت بها (غير مفعلة حاليًا).

س – جميع المواد والملاحق الخاصة باتفاقية الدفاع المشتركة والتعاون للاقتصادي طبقًا للملحق (ج)[١].

أهم الإيجابيات التي تم تنفيذها طبقًا لآلية اتفاقية الدفاع العربي المشترك[٢]:

أ – قررت القمة العربية في القرار رقم ٣٩(د.ع) في ١٩٦٧/٠٩/٠١ تضافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي في يونيو ٦٧ على أساس أن الأراضي المحتلة عربية يقع استردادها على جميع الدول العربية.

ب – كان من أهم مخرجات تلك القمة أن أوصى المؤتمر وزراء المالية والاقتصاد والبترول العربي بإمكانية استخدام وقف ضخ البترول كسلاح في المعركة كسلاح إيجابي باعتبار البترول طاقة عربية، وأيضًا قطع تلك الإمدادات عن الدول التي تؤيد إسرائيل في عدم انسحابها من الأراضي العربية المحتلة.

جـ – قرر أيضًا المجتمعون في القمة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية، وأيضًا دعم الإعداد العسكري لمواجهة كافة احتمالات الموقف وتم تنفيذ ذلك باشتراك

(١) جامعة الدول العربية النشأة وتحديات النظام الإقليمي العربي، محمود محمد أحمد خليفة، الصادر عن دار المعارف ٢٠٢٤، صـ ١٤٩.

(٢) وثائق إدارة مجلس الجامعة – قرارات مؤتمر القمة العربي الرابع – الخرطوم ٨/٢٩ – ١٩٦٧/٩/١.

بعض الدول العربية مثل السودان والجزائر وليبيا والكويت والعراق بقوة عسكرية تتناسب مع إمكانياتها العسكرية وقامت دول أخرى بالدعم المالي واللوجيستي لكل من مصر وسوريا.

د – إنهاء كل العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الأردنية وقوات المقاومة الفلسطينية، مع إنهاء كل التحركات العسكرية التي لا تحتملها مقتضيات الأمن القومي العربي، وذلك طبقًا لقرار مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة ١٩٧٠/٩/٢٧.

الإدارة العسكرية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية:

أ – هي إحدى الإدارات التابعة لقطاع الشؤون العربية والأمن القومي، وهي الآلية التنفيذية العسكرية المختصة بعديد من المهام في ذات الشأن.

ب – تعقد دورات تدريبية مرتين كل عام لرؤساء هيئات التدريب للقوات المسلحة العربية أو ممثليهم بشأن إعداد دراسات عسكرية موحدة يتم الاتفاق عليها، لتوحيد المفاهيم والأساليب اللازمة لمواجهة القضايا المختلفة التي تواجه الدول العربية، على سبيل المثال وليس الحصر تم إعداد دراسات موحدة في الموضوعات الآتية خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٢ كالآتي:

(١) دراسة مواجهة الإرهاب ومخاطره في الدول العربية.

(٢) دراسة الحروب الهجينة وحرب المعلومات.

(٣) دراسة أنسب الأساليب للتنمية الشاملة.

(٤) دراسة أسلوب مواجهة الصواريخ البالستية.

(٥) دراسة أنسب أسلوب للتدريب المشترك بين القوات العربية.

جـ – تقوم الإدارة العسكرية أيضًا بالتعاون مع الاتحادات الرياضية العسكرية العربية بتنفيذ بطولات رياضية عسكرية لفرق من الدول العربية، لتعميق وتعزيز العلاقات بين رجال القوات المسلحة في الدول العربية.

مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون العسكرية[1]:

أ – تم استحداث هذا المنصب تنفيذًا لمخرجات مؤتمر القمة العربية العادية (٢٦) والذي عقد في شرم الشيخ بالقاهرة مارس ٢٠١٥ خاصة بعد تجميد أو عدم تفعيل اللجنة العسكرية الدائمة أو منصب الأمين العام العسكري المساعد، وكانت المهمة الرئيسية هي متابعة وتنسيق العمل لإنشاء القوة العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب وصيانة الأمن القومي العربي طبقًا لقرار القمة رقم (٢٦) وسيرد تفصيلها فيما بعد.

ب – يقوم مستشار الأمين العام للشئون العسكرية أيضًا بالآتي:

(١) متابعة الأنشطة العسكرية التدريبية والمناورات في الدول العربية وخارج النطاق العربي (إقليميًا).

(٢) متابعة تنفيذ التدريب المشترك بين القوات العربية على مدار العام وتقديم تقرير للأمين العام بها.

(٣) متابعة تنفيذ الإدارة العسكرية للدورات التدريبية على مدار العام وتذليل أي مصاعب أثناء مناقشة الدراسات التي يتم عرضها في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

(٤) متابعة العمليات العسكرية في المجال الإقليمي أو الدولي مثل الحرب الروسية الأوكرانية والدروس المستفادة منها وعمل مذكرات إيضاحية للعرض على الأمين العام للجامعة.

(٥) حضور المؤتمرات الدولية والإقليمية العسكرية والأمنية مثل مؤتمر تجمع دول الساحل والصحراء والمكون من عدد (٢٧) دولة أفريقية في شمال أفريقيا والساحل الغربي لها، كذا تجمع دول الساحل الخمس (مالي وموريتانيا وبوركينا فاسو وتشاد والنيجر) والمؤتمر الدولي للأمن في روسيا خلال الثلاث دورات السابقة.

---

(١) الباحث – محمود محمد أحمد خليفة – ومستشار أمين عام جامعة الدول العربية للشؤون العسكرية اعتبارًا من ٢٠١٥/٦/١ حتى الآن.

القوة العربية المشتركة[1]:

أ – صدر قرار القمة رقم ٦٢٧ (د.ع) رقم (٢٦) بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٩ باعتماد آلية عسكرية بإنشاء قوة عربية مشتركة لصيانة الأمن القومي العربي لمواجهة التطورات التي استحدثت في الدول العربية جراء الأعمال الإرهابية التي أصبحت تهدد الأمن القومي العربي بكافة أبعاده.

ب – أكدت القمة على ضرورة تعزيز الأمن القومي العربي ومكافحة الإرهاب واتخاذ جميع التدابير والإجراءات التي تتيح صيانة الاستقلال الوطني وإعادة الأمن والاستقرار إلى الدول العربية.

جـ – تعزيز التواصل مع مختلف المبادرات والجهود الوطنية والدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب والقضاء على مسبباته.

د – استند قرار إنشاء القوة العربية المشتركة في جامعة الدول العربية إلى (المادة الثانية) من ميثاق الجامعة والمواد ذات الصلة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وملحقاتها.

هـ – اعتماد مبدأ إنشاء قوة عسكرية عربية مشتركة تشارك فيها الدول العربية اختياريًا، تضطلع هذه القوة بمهام التدخل العسكري السريع وما تكلف به من مهام أخرى لمواجهة التحديات التي تهدد أمن وسلامة أي من الدول الأعضاء وسيادتها الوطنية وتشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي بما فيها تهديدات التنظيمات الإرهابية وذلك بناء على طلب من الدولة المعنية.

و – تكلف أيضًا القوة العربية المشتركة بالمهام الآتية:

(١) حفظ السلام في مناطق النزاع بالدول العربية.

(٢) إزالة الآثار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والصناعية.

---

(١) وثائق إدارة مجلس الجامعة – قرارات مؤتمر القمة العربية –دورة عادية –شرم الشيخ القاهرة –مارس ٢٠١٥ – من ص ١٤٨ – ١٥١.

الإجراءات التنفيذية لتفعيل قرار إنشاء القوة العربية المشتركة:

أ – تم عقد مؤتمرين خلال شهر أبريل ٢٠١٥ بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية وحضور رؤساء أركان حرب الدول العربية وتم إعداد بروتوكول لمراحل وأسلوب التنفيذ والذي تضمن على نقاط تتيح الاشتراك في تلك القوة كالآتي:

(١) أن يكون الاشتراك لأي دولة عربية اختياريًا.

(٢) حجم القوة التي تشترك بها كل دولة اختياريًا طبقًا لما تراه كل دولة وطبقًا لقدراتها وإمكانياتها العسكرية.

(٣) أن تقع مسؤولية الإنفاق على تلك القوة بواسطة كل دولة على القوة المخصصة منها.

(٤) أن تقود القوة العسكرية أثناء تنفيذ مهمتها داخل أي دولة عربية بواسطة الدولة المتواجدة على أراضيها.

(٥) أن يتم إعلان القوة في حالة موافقة عدد (٣) دول ثم تم زيادتها إلى (٥) دول عربية.

(٦) رغم تجميع موافقات على الاشتراك في القوة لعدد عشر دول عربية إلا أنه في أغسطس ٢٠١٥ توقفت كافة الإجراءات تحت مسمى (الدراسة والتشاور) وعمليا لعدم توفر الإرادة السياسية لبعض الدول العربية لتفعيل تلك القوة.

مجلس وزراء الداخلية العرب (أحد الآليات الأمنية) [(١)]:

أ – يعتبر هذا المجلس أحد الآليات الأمنية التي تضطلع بها جامعة الدول العربية بشأن بحث النواحي الأمنية في الدول العربية وكيفية مجابهة كافة التحديات والمشاكل في الشارع العربي. وكذا الاتفاق على الخطط والمناهج لتنفيذ ذلك وتبادل الخبرات خاصة في تلك المراحل التي تمر بها الدول العربية.

ب – يتم انعقاد مجلس وزراء الداخلية العرب سنويًا عندما تقتضي الضرورة لذلك

(١) وثائق إدارة مجلس الجامعة – البيان الختامي لمجلس وزراء الداخلية العرب – تونس – ٢ مارس ٢٠٢٢.

وكان آخر تلك المؤتمرات ما تم عقده في مارس ٢٠٢٣ بحضور وفود أمنية رفيعة المستوى بالإضافة إلى ممثلين عن جامعة الدول العربية والأمانة العامة ومجلس التعاون لدول الخليج العربي والاتحاد المغربي العربي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومشروع مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والاتحاد الرياضي العربي للشرطة.

جـ – ناقش المؤتمر الموضوعات الآتية:

(١) التقارير الأمنية للمجلس خلال الدورة السابقة.

(٢) مشروع الخطة العاشرة المرحلية للاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.

(٣) مشروع خطة مرحلية سادسة للاستراتيجية العربية للحماية المدنية (الدفاع المدني).

(٤) مشروع خطة مرحلية تاسعة للاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب.

(٥) ناقش المجلس إنشاء مكتب عربي للأمن السيبراني لمكافحة الجريمة الإلكترونية.

د – تهدف الخطط الاستراتيجية إلى تحقيق الآتي:

(١) تشجيع التطوع في مجال الحماية المدنية ومتابعة تجارب الدول الأعضاء في هذا المجال ووضع آلية للتنسيق بين الأجهزة العربية المعنية بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.

(٢) تجميع قوانين الحماية المدنية (الدفاع المدني) النافذة في الدول العربية والأنظمة الخاصة بها وتعميمها على الدول الأعضاء.

(٣) إعداد مواد وبرامج نموذجية خاصة للتوعية والوقاية من الكوارث والحوادث الجسيمة وتعميمها على الدول الأعضاء.

(٤) تجميع المعلومات المتعلقة بالمواصفات الفنية لسلامة المنشآت والممتلكات

العامة والخاصة في الدول العربية وتعميمها.

(٥) وضع خطط عربية يتم توحيدها والاتفاق عليها لمكافحة الإرهاب وأسلوب مواجهة الجماعات الإرهابية.

(٦) تبادل قاعدة البيانات والمعلومات للعناصر والجماعات الإرهابية وعمل فرق ومراكز عمليات لتجميع تدفق المعلومات واتخاذ الإجراءات اللازمة.

(٧) تجفيف منابع الإرهاب ومصادر إمداده بالسلاح والمعدات والنواحي اللوجستية بالتعاون مع الأجهزة العسكرية في الدول العربية.

تفعيل مجلس السلم والأمن العربي (آلية عربية لمواجهة القضايا والتحديات)[1]:

تم إنشاء مجلس السلم والأمن العربي كأحد أجهزة الجامعة لتحقيق الأهداف الآتية:

أ – تدعيم السلم والأمن والاستقرار في الدول الأعضاء مع مراعاة مبدأ عدم تدخل أحد الدول الأعضاء في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

ب – الوقاية من النزاعات ومنعها وإدارتها وتسويتها.

جـ – دعم وتشجيع أسس الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، واحترام القانون الدولي الإنساني وذلك في إطار جهود الوقاية من النزاعات ومنعها وإدارتها وتسويتها.

د – دعم جهود إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات وذلك لتعزيز السلام والحيلولة دون النزاع.

هـ – تسوية الجهود الرئيسية في مكافحة الإرهاب الدولي بكافة أشكاله وجوانبه.

و – يتشكل المجلس من كافة الدول الأعضاء.

ز – يرأس المجلس الدولة التي تباشر رئاسة الدورة العادية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

حـ – يعقد المجلس اجتماعاته على المستوى الوزاري مرتين في السنة ويسبق

(١) وثائق إدارة مجلس الجامعة – قرار القمة العادية رقم (٢٦) شرم الشيخ ٢٠١٥.

اجتماعاته اجتماعات مجلس الجامعة في الدورتين العاديتين مباشرة أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

يتولى مجلس السلم والأمن العربي المهام الآتية:

أ – إعداد الاستراتيجيات للحفاظ على السلم والأمن العربي.

ب – تعزيز القدرات العربية في مجال العمل الوقائي من خلال تطوير نظام الإنذار المبكر، وبذل المساعي الدبلوماسية بما فيها الوساطة والمصالحة لتنقية الأجواء وإزالة أسباب التوتر لمنع النزاعات المستقبلية.

جـ – اتخاذ الإجراءات الجماعية المناسبة إزاء أي اعتداء على دولة عربية أو تهديد بالاعتداء عليها، وكذلك إذا ما اعتدت أي دولة عربية أو هددت بالاعتداء على دولة عربية أخرى، مع مراعاة أحكام الميثاق، وأحكام معاهدة الدفاع المشترك.

د – تعزيز التعاون في مواجهة التهديدات والمخاطر العابرة للحدود بما في ذلك الجريمة المنظمة والإرهاب.

هـ – دعم إحلال السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات للحيلولة دون تجددها.

و – اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستتباب الأمن في مناطق التوتر بما في ذلك إيفاد بعثات مراقبين مدنيين وعسكريين إلى هذه المناطق في مهمات محددة.

ز – إرسال قوات حفظ سلام عربية إلى مناطق النزاع عندما تستدعي الحاجة لذلك.

حـ – تيسير جهود العمل الإنساني والمشاركة في إزالة الكوارث والأزمات والنزاعات.

ط – التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في العالم العربي وتسوية النزاعات بين أي دولة عضو ودولة أخرى.

ي – تتولى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إنشاء بنك للمعلومات في إطار الموارد الحالية لجمع المعلومات بغية تمكين المجلس من تقويم الأوضاع والقيام بمهامه على الوجه الأكمل.

ك – هيئة الحكماء: حيث يختار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري هيئة

للحكماء من شخصيات بارزة تتمتع بالتقدير والاحترام تكلف بمهام الوساطة أو المساعي الحميدة متى دعت الضرورة إلى ذلك، كما يمكن أن يستعان بها للتوجه إلى مناطق النزاع بطلب من الدول المعنية وبموافقتها لمعاينة الأوضاع وتقويمها وتقديم اقتراحات وتوصيات لتسهيل عمل المجلس وتقديم تقاريرها إلى المجلس.

ل – قوة حفظ السلام العربية (مقترح)[1]:

(١) تنشئ الدول الأعضاء قوة حفظ سلام عربية تتشكل من فرق عربية جاهزة متعددة الأفراد تضم عناصر مدنية وعسكرية عربية، تتمركز في دولها الأصلية، وتكون مستعدة للانتشار السريع عند الحاجة لذلك، وتضع لجنة من الخبراء المتخصصين من الدول الأعضاء الإجراءات التنفيذية لهذه القوة، وقواعد الاشتباك الخاصة بها مع مراعاة معايير تشكيل القوة من حيث الحجم والتنظيم والتمويل والإشراف والتدريب والمهام الرئيسية في قرار المشاركة.

(٢) يحدد المجلس هيكلًا قياديًا يتولى قيادة القوة بعد اعتماد الإجراءات التنفيذية له.

(٣) تتولى الإدارة العسكرية بقطاع الشؤون العربية والأمن القومي أعمال الأمانة الفنية لمجلس السلم والأمن العربي.

مقترح الاستراتيجية في المجال العسكري والأمني:

أ ـ الهدف الاستراتيجي العام:

الحفاظ على الكفاءة القتالية والاستعداد القتالي لصيانة الأمن القومي العربي ومجابهة كافة التحديات والمخاطر والتهديدات داخليا وخارجيًا.

ب ـ ركائز بناء الاستراتيجية المقترحة:

(١) تحديث وتطوير القوات المسلحة في الدول العربية بصفة عامة (برية – بحرية – جوية – دفاع جوي).

---

(١) وثائق إدارة مجلس الجامعة – مقترح ضمن قرارات إنشاء مجلس السلم والأمن العربي – قرار القمة العربية العادية (٢٦) في شرم الشيخ مارس ٢٠١٥، من ص ١٢٠–١٢٢.

(٢) استمرار التعاون بين الدول العربية من خلال المناورات والتدريبات المشتركة وتبادل الوفود العسكرية.

(٣) الاهتمام بالتقنيات والبحوث العسكرية لتطوير التصنيع العسكري العربي وامتلاك قاعدة متطورة لصناعة الطائرات الموجهة بدون طيار والتي تعتبر أحد الوسائل العسكرية ذات النتائج الحاسمة كما ظهر في الحرب الروسية الأوكرانية.

(٤) إحكام السيطرة على الحدود بين الدول العربية والجوار الإقليمي لمنع تسلل الإرهاب وعناصر الجريمة المنظمة.

جـ- محددات الاستراتيجية المقترحة:

(١) تأثير التهديدات من الاتجاهات المختلفة لحدود كل الدول العربية.

(٢) تأثير القواعد العسكرية على توازنات القوى في الدول العربية.

(٣) تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن القومي العربي.

(٤) الأزمات الاقتصادية وما تفرضه من ترشيد الإنفاق العسكري.

(٥) تنامي التدخل الأجنبي في المنطقة.

(٦) تأثير الترتيبات الأمريكية بالشرق الأوسط على الأمن القومي العربي.

(٧) تشابك وتعارض بعض المصالح بين بعض الدول العربية والإقليمية.

(٨) تزايد الجماعات الإرهابية في الكثير من الدول العربية.

(٩) تأثير التطور التكنولوجي في مجال التسليح.

د- محاور تنفيذ الاستراتيجية المقترحة محاور:

(١) تطوير قدرات القوات المسلحة في الدول العربية.

(٢) تنمية موارد القوات المسلحة ودعم احتياجات المواطنين.

(٣) حماية وتأمين الحدود وحماية الجبهة الداخلية ضد الإرهاب.

هـ- المدى الزمني للاستراتيجية المقترحة:

(١) المدى القريب (١-٣) سنة.

(٢) المدى المتوسط (٥-٧) سنة.

(٣) المدى البعيد حتى (١٥) سنة.

و ـ الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية:

(١) وزارات الدفاع في الدول العربية.

(٢) وزارات الداخلية.

(٣) الأجهزة الأمنية المختلفة.

(٤) وزارات التخطيط والاقتصاد.

مقترحات لتفعيل الاستراتيجية والآليات العسكرية الأمنية[1]:

أ – توفر الإرادة السياسية العربية لتفعيل القرارات الصادرة بشأن تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك وكذلك إنشاء قوة عربية مشتركة لصيانة الأمن القومي العربي.

ب – تطوير البنية الأساسية للتصنيع العسكري العربي سواء في كيانات تصنيعية داخل الدول العربية أو دعم التصنيع المشترك مثل الهيئة العربية للتصنيع بما يحقق الاكتفاء الذاتي العربي على أقل تقدير في حجم مناسب وعدم الاعتماد كليًا على الاستيراد من الدول الأجنبية للمحافظة على قوة القرار العربي واستقلاليته.

جـ – تعميم المعلومات الاستخباراتية والتي تؤثر على أمن واستقرار الدول العربية لخلق التفاهم والتجانس والتوافق لضمان تحقيق المجابهة الجماعية العربية للمخاطر والتهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي.

د – تكثيف المناورات العسكرية والتدريبات المشتركة بين قوات الجيوش العربية لتبادل الخبرات وتوحيد المفاهيم العسكرية.

هـ – تفعيل دور مجلس السلم والأمن العربي بدلًا من اضطلاع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري للقيام به.

و – تسيير دورات مشتركة على الحدود المشتركة بين الدول العربية لضبط الحدود وإحكام السيطرة ضد الجريمة العابرة والجريمة المنظمة وتهريب السلاح والمخدرات والإتجار بالبشر كذا منع عمليات تسلل الجماعات الإرهابية.

□□□

(١) الباحث – محمود خليفة – مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون العسكرية.

المبحث التاسع:

الاستراتيجية المقترحة في المجال الثقافي والإعلامي

تمثل الثقافة مكونًا جوهريًا من مكونات المجتمع العربي وتجسد في نفس الوقت نفسه جوهر وجوده وهويته، إذ إنها تشمل مجمل السمات الروحية والمادية والفكرية التي يتصف بها المجتمع العربي، كما أنها تشمل إلى جانب الفنون والآداب طرق الحياة وأساليب العيش معًا ومنظومة القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد، وقد أضحت كل من الثقافة والإعلام قاطرتان تقودا إلى تحقيق التنمية وتعمل على استدامتها فتجعل لهذه التنمية معنى وجوهرًا يتأسس عليهما الهوية الوطنية والقومية ويعملان على تعزيزها، فضلًا على أن الناحية الثقافية والإعلامية تعتبر من أهم العوامل والآليات التي من خلالهما يتم مواجهة كافة التحديات الخارجية والداخلية وإحباط ومواجهة كافة المخططات التي تهدف إلى نشر الفوضى وعدم الاستقرار في الوطن العربي.

أصبح من الأهمية إعداد مشروع عربي لتعزيز الثقافة والهوية الوطنية والقومية يكون أبرز الأدوات المستخدمة لمواجهة الشائعات والأكاذيب والأخبار المضللة التي تسعى إلى فقد الثقة في الأنظمة السياسية العربية وتشويه الإنجازات وتقويض الأمن المجتمعي، وأن يرتبط المشروع بالأمن القومي العربي لتحقيق الأهداف الآتية:

أ – العمل على التغلب على التحديات التي تواجهها الدول العربية.

ب – تعزيز الولاء والانتماء للوطن والاعتزاز بالهوية العربية.

جـ – تقديم الصورة الواقعية والحقيقية عن مكتسبات الدول العربية.

د – العمل على تحصين المجتمع من محاولات الاختراق أو الغزو الثقافي الغربي.

هـ – التصدي للمحاولات التي تجري لتشويه الصورة الذهنية للوطن.

و – مواجهة المحاولات الجارية لاستهداف عقول الشباب بالأفكار المتطرفة.

ز – العمل على دعم منظومة القيم والأخلاق لدى الشباب.

حـ – تثقيف الشباب والعمل لرفع مستوى الوعي لديهم بالقضايا والملفات المعاصرة.

ط – تعزيز الوحدة الوطنية داخل الأقطار العربية ودعم التعايش السلمي.

ي – مد جسور التواصل بين الشباب العربي ونظائره من مختلف دول العالم.

ك – تحقيق التنمية المستدامة والسلام الاجتماعي.

يرتكز مشروع الارتقاء بالثقافة العربية على المحاور الآتية:

أ – دور مؤسسات كل دولة عربية في بناء الوعي المجتمعي.

ب – مكتسبات وإنجازات الدول العربية كلا على حدى داخليا وخارجيا.

جـ – الهوية العربية وآليات تعزيزها.

د – التسامح والتعايش السلمي.

هـ – التعددية الثقافية وقبول الآخر.

و – حوار الحضارات والثقافات.

ز – الصورة النمطية للعرب والمسلمين في الخارج.

حـ – خطاب الكراهية وأسلوب مواجهته.

ط – العولمة والغزو الثقافي.

ي – التربية الإعلامية والمعلوماتية.

ك – التطرف الديني.

ل – دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

م – المخاطر التي تطرحها التغييرات المناخية.

آليات تنفيذ مشروع الارتقاء بالثقافة والوعي الجمعي العربي:

أ ـ آليات التنفيذ داخل الدول العربية:

(١) تنظيم محاضرات تثقيفية من قبل نخبة من المثقفين والمتخصصين والخبراء يتخللها فتح باب الحوار بين المحاضر والشباب بهدف تعظيم الفائدة من المحاضرة.

(٢) عقد حلقات نقاشية أو موائد مستديرة يشارك فيها عدد من الخبراء

والمتخصصين وذلك بما يسهم في تطوير المحتوى المعرفي.

(٣) إطلاق حملات إعلامية للمشروع الثقافي في كافة وسائل الإعلام كذا وسائل التواصل الاجتماعي.

(٤) التنسيق مع مؤسسات الدولة الرسمية (التعليم – الثقافة – الشباب والرياضة – الجهات الدينية) وكذا منظمات المجتمع المدني المعنية بهدف إطلاق مبادرات مشتركة ذات صلة بالمشروع.

(٥) عقد ورش عمل حول محاور المشروع التوعوي بالتنسيق مع العديد من الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة.

(٦) إنشاء منصات حوارية للشباب بمختلف انتماءاته الثقافية والدينية والاجتماعية.

(٧) إقامة شراكات مع منظمات إقليمية ودولية بهدف تنفيذ أهداف المشروع.

ب ـ آليات تنفيذ بواسطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية[1]:

(١) إدارة الإعلام والمكلفة بالآتي:

(أ) التنسيق مع الجهات الإعلامية للدول العربية ووضع خطة عمل سنوية لنشاطات وبرامج الإدارة.

(ب) وضع منهج عمل لتنفيذ استراتيجية العمل الإعلامي العربي المشترك من خلال أنشطة وبرامج عمل دورات تدريبية.

(جـ) تحديث آليات الشراكة بين الجامعة العربية والآليات الإقليمية والدولية المعنية بالإعلام.

(د) إعداد وتنظيم الندوات والمؤتمرات الإعلامية العربية والأجنبية وتوثيق عملية رصد الإعلام فيما يخص نشاط الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

(هـ) وضع خطة عمل ثانوية تتضمن البرامج والأنشطة والمشاريع والموازنة اللازمة لتنفيذ البرامج.

---

(١) مجلة الأمن والحياة – جامعة الدول العربية – العدد ٤٢٩ – يناير ٢٠١٨.

(٢) إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية:

(أ) تعني الإدارة بالدراسات والبحوث الاستراتيجية بتوفير الإطار العام لإعداد دراسات وأبحاث تخص المجالات المتعلقة بتحقيق السلم والأمن واستدامتها في الوطن العربي.

(ب) تقوم الإدارة بتنظيم الملتقيات والمؤتمرات والجلسات الحوارية المتخصصة وذلك بالمشاركة مع إدارات القطاع والإدارات ذات العلاقة في جامعة الدول العربية.

(٣) إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة:

(أ) تقوم الإدارة بتوفير البيانات والمعلومات للمستفيدين وفق اهتمامهم وطلباتهم عن طريق توفير خدمات البحث.

(ب) بناء مركز معلومات عربي قومي على درجة عالية من التطور العلمي والفني والتقني يستخدم النظم والأجهزة الحديثة.

(جـ) تعميق وتوسيع مجالات التعاون والتنسيق بين مراكز التوثيق والمعلومات الإقليمية والدولية بهدف تنمية البنى الأساسية لأجهزة التداول المعلوماتي.

(٤) إدارة حوار الحضارات:

(أ) تقوم الإدارة بإقامة جسور التواصل والتفاعل بين أتباع الحضارات المختلفة بما يحول دون الصدام أو المواجهة.

(ب) تسليط الأضواء على العناصر والقواسم المشتركة بين مختلف الحضارات وذلك لخلق فضاءات مشتركة.

(جـ) توضيح المعالم الأساسية للحضارة العربية والإسلامية وإسهاماتها في إثراء الحضارة الإنسانية.

(د) مكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا والتصدي لظاهرة ازدراء الأديان والرسل.

(هـ) مواجهة التطرف والتعصب بكافة صورة وأشكاله والمفضي إلى انتشار ظاهرة الإرهاب.

(و) تعزيز الانتماء إلى الهوية العربية والتصدي لظاهرة وأشكال التمييز

العنصري والتحريض على العنف بسبب العرق أو الدين.

(ز) صياغة خطة استراتيجية عربية موحدة لتحالف الحضارات تعكس الطموحات والأهداف العربية في مجال تحالف الحضارات.

(٥) مجلس وزراء الإعلام العرب:

(أ) في التاسع عشر من أبريل ١٩٩٣ أقر مجلس جامعة الدول العربية النظام الأساسي لمجلس وزراء الإعلام العرب.

(ب) يقوم المجلس بتنفيذ الآتي:

– توعية الجماهير العربية على وحدة الأهداف والمصير المشترك للشعوب العربية وتوعيتها حول مخاطر قوى الصهيونية والتدخلات الأجنبية في الشأن العربي.

– نشر الحقيقة العربية الناصعة والتعريف بعدالة السياسات العربية وقضاياها وتأكيد حرصها على دعم السلام العالمي لخير البشرية جمعاء.

– مكافحة الحركات العنصرية وإبراز المضمون الإنساني لحركة الأمة العربية وإيمانها بوحدة الكفاح البشري في سبيل الارتقاء وتحقيق الرفاهية.

– تعريف العالم بالأمة العربية حضارة وثقافة وإبداعات وإنجازات وتحقيق التفاعل الإيجابي بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى.

– تطوير وتنمية العمل الإعلامي العربي المشترك على الساحتين العربية والدولية انطلاقًا من استراتيجية إعلامية عربية يضعها المجلس.

– الإرتقاء بالإعلام العربي في كافة مجالاته ليتمكن من استقطاب المواطن العربي إلى ثقافته العربية في مواجهة التأثير السلبي الذي يحدثه الإعلام الأجنبي المعادي للأمة العربية.

(٦) إدارة الثقافة:

(أ) تساهم في تطوير السياسات ووضع الخطط والاستراتيجيات والبرامج التي من شأنها النهوض بالثقافة بجميع أنواعها في الوطن العربي، وذلك بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة.

(ب) إعداد الدراسات والمشاريع والموضوعات والمذكرات الشارحة فيما يخص مجال الثقافة وحوار الحضارات المقترح إدراجها على جدول أعمال القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة.

(جـ) إعداد التقارير الدورية الخاصة بعمل إدارة الثقافة وحوار الحضارات والتي تقدم لمجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي وقطاع الإعلام.

(د) التنسيق والتعاون مع الحكومات والمنظمات العربية والدولية المتخصصة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ الأنشطة المشتركة إلى تعزيز الثقافة وحوار الحضارات في الوطن العربي.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)[1]:

أ – استراتيجية عمل المنظمة خلال فترة من ٢٠١٧ – ٢٠٢٢ تتمحور حول المحاور الآتية:

(١) مجابهة التحديات الخارجية والداخلية للوطن العربي في ميادين الفكر والثقافة.

(٢) خدمة اللغة العربية وتطوير تعليمها وتعلمها ونشرها في ظل المتغيرات والتحديات.

(٣) مواجهة التحديات التي تعترض الأمن القومي العربي.

(٤) مكافحة الأمية في الوطن العربي.

(٥) تطوير العلاقات بين الإعلام المعاصر والتعليم وتفعيلها.

(٦) تفعيل دور مؤسسات المجتمع في التربية.

(٧) تحسين أداء المنظمة ورفع كفاءتها.

(٨) رفع كفاية توظيف العلوم والبحث العلمي.

---

(١) مجلة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – الالكسو – في عيدها الذهبي – تونس ٢٠٢١ – من ص ٣٤ – ٣٨.

ب – قامت المنظمة مع بداية القرن الحادي والعشرين بنقلة نوعية في مجال تحديث وسائل عملها لمواكبة التطورات الحاصلة عالميًا في ميادين المعلومات والاتصال.

جـ – أنشأت المنظمة موقعًا لها على شبكة الإنترنت باللغات العربية والفرنسية تهدف إلى التعريف بالمنظمة وبرامجها وأنشطتها وإتاحة قواعد بياناتها للباحثين إلى جانب تسويق إصداراتها من كتب ودوريات.

د – أحدثت المنظمة شبكة اتصالات بين الإدارة العامة والأجهزة الخارجية واللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم مع القمر الصناعي العربي ومحطات الإذاعة والتلفزيون بالدول العربية، وذلك بهدف تسهيل الاتصال بين المنظمة وشركائها العرب والدوليين إلى جانب التدريب عن بعد.

هـ – أحدثت الألكسو منظومة للأرشفة والإدارة الإلكترونية للوثائق تسمح بالتبادل الإلكتروني للمراسلات وأرشفة الوثائق، كما وضعت منظومة للخدمات الإلكترونية تهدف إلى توفير بوابة تجمع كل المنظمات الداخلية في منظومة واحدة، وأتاحت جملة من الخدمات من خلال شبكة خدمات داخلية (إنترنت) وذلك بغية الانتقال من الإدارة الورقية إلى الإدارة الرقمية.

إدارة التدريب بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية:

تقوم الإدارة بإعداد أفكار وخطط استراتيجية لتطوير التعليم كالآتي:

أ – عرض كافة الخطط والأفكار والمقترحات على مجلس وزراء التعليم العرب المنعقد في جامعة الدول العربية من خلال المؤتمر الاقتصادي والاجتماعي.

ب – التنسيق المستمر مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في جميع الأنشطة التي تقوم بتنفيذها المنظمة كأحد الكيانات التابعة لجامعة الدول العربية.

جـ – تسعى الإدارة الى تحقيق المعادلة بين مطالب تعميم التعليم وضمان جودته حتى يرتقي إلى مستوى المعايير الدولية.

د – تقوم إدارة التدريب بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعقد دورات تدريبية صيفية لمدة شهرين للشباب العربي من جميع الجامعات العربية، وذلك بهدف:

(١) التعرف على دور جامعة الدول العربية وأسلوب مجابهتها للقضايا المختلفة.
(٢) التعرف على قطاعات وإدارات الأمانة العامة للجامعة.
(٣) المعايشة الفعلية وحضور بعض الفاعليات التي يتم عقدها في الجامعة خلال فترة التدريب الصيفي.
(٤) تعزيز التواصل وتبادل الثقافات بين الشباب العربي في جميع الدول العربية.

لمجابهة المخاطر الخارجية والداخلية خاصة المتعلقة بشأن مواجهة الإرهاب الذي يضرب ويضر بالعديد من الدول العربية إما مباشر أو غير مباشر فقد تم عقد مؤتمر منتصف فبراير ٢٠٢٣ لهيئات الإعلام بجميع الدول العربية لوضع استراتيجية عربية إعلامية موحدة لمجابهة الإرهاب تضمنت الآتي:

أ – الاتفاق على توحيد الخطاب الإعلامي العربي بشأن مفهوم الإرهاب وأسبابه والأهداف التي يسعى إليها.

ب – الاتفاق على آليات المجابهة الشاملة للإرهاب تشمل الإجراءات السياسية والأمنية والثقافية والإعلامية ومواجهة الفكر المتطرف بالفكر السليم مع التأكيد على دور المؤسسات الدينية في هذا الموضوع.

جـ – الاتفاق على أهمية توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن العربي مثل الغذاء والمسكن وفرص العمل وتعزيز الوعي والثقافة لديهم.

د – توحيد الخطاب الإعلامي العربي وعدم وجود أي تعارض في المنتج الإعلامي مع الهدف الأسمى وهو مجابهة الإرهاب.

الاستراتيجية المقترحة في المجال الثقافي والإعلامي:

أ ـ الهدف الاستراتيجي العام:

بناء القوة الثقافية والإعلامية وتوظيف أدواتها ووسائلها لتحقيق المصلحة القومية وبناء الفكر العربي والارتقاء به ضد كافة المخاطر والتحديات.

ب ـ ركائز الاستراتيجية:

(١) وزارات الإعلام.
(٢) وزارات الثقافة العربية.

(٣) الجهات الدينية.
(٤) وزارات التعليم العام والتعليم العالي.

جـ- محددات الاستراتيجية المقترحة:

(١) ضعف البنية التكنولوجية اللازمة لتطوير الأدوات الاعلامية وتفعيل دورها.
(٢) ضعف تأهيل الكوادر الإعلامية خاصة في مجال إدارة الأزمات.
(٣) غياب المنظومة المعلوماتية التي توفر المعلومات الدقيقة.
(٤) غياب التنسيق العربي الذي يتناسب مع المخاطر والتهديدات.
(٥) ضعف مستوى الوعي والثقافة الجمعية في الوطن العربي.

د- محاور تنفيذ الاستراتيجية المقترحة:

(١) تطوير محور الخطاب الإعلامي ومحتوى الرسالة الإعلامية.
(٢) إبراز التحديات والتهديدات والمخاطر الخاصة بالأمن القومي العربي.
(٣) الالتزام بالضوابط والمعايير المهنية في التناول الإعلامي.
(٤) التدقيق في المعلومات وتنوع مصادرها قبل النشر.
(٥) التنسيق بين الجهات الإعلامية والثقافية المختلفة.
(٦) تفعيل دور الإعلام والثقافة في النطاق الخارجي.
(٧) إنشاء وحدات لإدارة الأزمات في الدول العربية.

هـ- المدى الزمني للاستراتيجية المقترحة:

(١) المدى القريب (١-٣) سنة.
(٢) المدى المتوسط (٥-٧) سنة.
(٣) المدى البعيد حتى (١٥) سنة.

و- الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

(١) وزارات الإعلام العربي والهيئات التابعة لها.
(٢) الهيئات الوطنية للصحافة.
(٣) وزارات وقصور الثقافة.
(٤) الجهات الأكاديمية المتخصصة في البحوث والدراسات الإعلامية.

استراتيجية تطوير التربية[1]:

أ – كان التأسيس لتلك الاستراتيجية في مؤتمر وزراء التربية والتعليم الذي انعقد في ديسمبر ١٩٧٢، حيث قرر الوزراء المجتمعون آنذاك ضرورة التقاء الدول العربية على استراتيجية تربوية تصب في إطار موحد وتكفل للوطن العربي بلوغ أهدافه التربوية المنشودة في إطار قومي وإنساني، وتنفيذًا لهذا القرار، شكلت منظمة الألكسو لجنة من كبار العلماء والخبراء العرب استغرق عملها ست سنوات، تم خلالها إعداد العشرات من البحوث والدراسات وأوراق العمل ليفرز هذا العمل تقريرًا متكاملًا تحت عنوان "استراتيجية تطوير التربية في البلاد العربية" تم عرضها بالخرطوم عام ١٩٨٧ ثم صدرت تلك الاستراتيجية عام ١٩٨٩.

ب – تقوم الاستراتيجية على جملة من المبادئ الأساسية التالية:

(١) المبدأ الإنساني.

(٢) المبدأ القومي في التربية.

(٣) المبدأ التنموي.

(٤) مبدأ التربية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

(٥) مبدأ التربية للعلم.

(٦) مبدأ التربية للعمل.

(٧) مبدأ التربية للحياة.

(٨) مبدأ التربية للقوة والبناء والتجديد.

(٩) مبدأ الأصالة والتجديد.

(١٠) مبدأ التربية المتكاملة.

جـ – تضمنت الاستراتيجية ضرورة توفير تعليم أساسي للجميع وتنويع التعليم الثانوي ليحقق مطالب التنمية والنهوض بالتعليم التقني والمهني وتغذية التعليم

---

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) – جامعة الدول العربية – الألكسو في عيدها الذهبي ١٩٧٠–٢٠٢٠، من ص ٤٤–٤٥.

العام للدراسات والتطبيقات التكنولوجية.

استراتيجية تطوير التعليم:

أ – أعدت خطة لتطوير التعليم بالتعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) تنفيذًا لقرار القمة العربية (١٨) المجتمعية في الخرطوم في مارس ٢٠٠٦، ثم تم تقديمها إلى القمة العربية العشرين في دمشق مارس ٢٠٠٨ والتي اعتمدت تلك الاستراتيجية.

ب – اقترحت الخطة تصورًا لإعادة النظر في وضع التعليم بالوطن العربي يستند إلى جملة من التوجيهات تتمثل خصوصًا في إنجاز الإصلاح التعليمي الشامل، والاهتمام بنوعية التعليم وجودته.

جـ – تضمنت الاستراتيجية لتطوير التعليم الآتي:

(١) جودة التعليم واكتساب الخبرة.

(٢) إعداد المدرسين وتدريبهم وصقلهم صقل علمي في دورات تدريبية.

(٣) الحوكمة والإدارة الرشيدة لطرق التدريس.

(٤) تطوير المناهج التعليمية بما يتماشى مع تطور العصر في مجال التعليم التكنولوجي.

(٥) الاهتمام بالبحث العلمي في كافة المجالات العلمية.

(٦) توفير مساعدات تدريبية متطورة لسرعة استيعاب المادة العلمية.

(٧) تطوير الورش والمعامل في المنشآت التعليمية.

د – الاستعانة بالخبرات الكبيرة في مجال التعليم بالتعاون مع الدول المتقدمة من خلال البعثات العلمية واستقدام أفكار جديدة.

هـ – تطوير وتحديث محتويات المكتبات المدرسية.

و – ترجمة مراجع علمية أجنبية في كافة العلوم التي يتم تدريسها في المنشآت العلمية.

ز – إعداد الكفاءات البشرية وتدريبها حيث يمثل المعلم حجر الزاوية في العمليات التعليمية باعتباره الوسيط في تمكين المتعلم من المعارف والمهارات

ونقل ثقافة المجتمع وقيمه من خلال تجسيد الأهداف التربوية والمناهج التي تضعها المنظومة التربوية، كذا عقد دورات أساليب تعليم حديثة لجميع المعلمين المشاركين في العملية التعليمية.

في مجال محو الأمية وتعليم الكبار[1]:

أ – اهتمت جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بقضية الأمية في الوطن العربي.

ب – أشارت المنظمة إلى خطاب رئيس جمهورية مصر العربية الذي ألقاه في القمة العربية في دورتها (٢٥) التي عقدت في الكويت بتاريخ ٢٥ – ٢٦ مارس ٢٠١٤ والذي دعا من خلاله إلى إعلان العقد الحالي ٢٠١٤ – ٢٠٢٤ عقدا للقضاء على الأمية في جميع أنحاء المنطقة العربية.

جـ – اعتماد برنامج عمل يكون هدفه التخلص من ظاهرة الأمية في مختلف أنحاء المنطقة العربية خلال السنوات العشر المشار إليها.

د – عقد اجتماع لوزراء التعليم في الدول العربية يتم الإعداد الجيد له لإقرار برنامج العمل الذي دعا لاعتماده وللمعالجة لقضية هي الأساس والسبب لكثير من المشكلات المستعصية في الوطن العربي، والطموح هنا لا يقف عند محو الأمية بل يمتد إلى تمكين المواطن من الإلمام بكافة أساليب وأدوات التعامل مع العصر الحديث عبر تعليم متطور يسهم في ارتفاع وعي وثقافة المواطن العربي ليعلم كافة التحديات والتهديدات والمخاطر التي تواجه العرب.

□□□

(١) وثائق إدارة مجلس الجامعة – قرارات القمة العربية رقم ٢٦ – القاهرة – شرم الشيخ – مارس ٢٠١٥ – من ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

خلاصة
الفصل الثالث

● إن الإرادة السياسية لبعض النخب العربية الحاكمة لا ترغب في تطوير الجامعة على نحو يجعلها تقترب من صفات "المؤسسة السيادية" التي تقترب أو تتوازى من سيادة الدول الأعضاء، ومما يلاحظ في هذا الشأن أن هناك عددًا من الدول العربية صغيرة الحجم وحديثة العهد بالاستقلال تلتقي إرادتها السياسية في استبعاد فكرة التطوير نحو النموذج الاتحادي مع الدول الكبيرة ذات النظم والمصالح المستقرة، فالأولى لم تكتفي بعد أفراح الاستقلال والانتشاء بمزايا السيادة التي حصلت عليها بعد كفاح طويل وتخشى من انعكاسات خضوعها لنظام اتحادي يحرمها من بعض المزايا والمظاهر السيادية.

● لتطوير جامعة الدول العربية سبق للأمين العام تشكيل لجنتين مستقلتين الأولى رفيعة المستوى برئاسة السفير الجزائري الأخضر الإبراهيمي، والثانية من الخبراء القانونيين لدراسة حالة الاتفاقيات متعددة الأطراف المبرمة في إطار جامعة الدول العربية وقامت اللجنتين بتقديم التقرير النهائي، وتم عرضه على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته رقم (١٣٩) وأصدر المجلس قرار رقم (٧٥٨٢) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦ بتشكيل لجنة مفتوحة العضوية على مستوى المندوبين الدائمين للاتفاق على منهجية العمل لبحث تطوير الجامعة، وتم الاتفاق في هذه اللجنة على تشكيل أربع فرق، الفريق الأول معني بمراجعة الميثاق، والفريق الثاني معني بتطوير أجهزة الجامعة وفريق العمل الثالث المعني بتطوير العمل الاقتصادي الاجتماعي، أما الفريق الرابع فكان معنيًا بتطوير البعد الشعبي في العمل العربي المشترك.

● أعمال اللجنة مفتوحة العضوية بعد أعمال الفرق الأربع حيث عقدت اجتماعها السادس عشر بمقر الجامعة بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٠ وتوصلت اللجنة إلى التوصية بتكثيف اجتماعات الفرق الأربع المنبثقة عن اللجنة مفتوحة العضوية والعمل

بانتظام دوريتها للوصول إلى توافق حول الموضوعات محل الاختلاف، وفي ٩ سبتمبر ٢٠٢٠ أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري القرار رقم ٨٥٧٣ د ع (١٥٤) والذي نص على دعوة اللجنة المفتوحة العضوية والفرق الأربع المنبثقة منها إلى استمرار العمل وعرض النتائج على الدورة العادية رقم ١٥٥ وبالفعل تم عرض النتائج على المجلس الوزاري في الدورة العادية بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢١ ونص على الآتي:

أ – مواصلة اللجنة مفتوحة العضوية واللجان الأربع المنبثقة منها عملها وعرض النتائج على أعمال الدورة العادية رقم ١٥٦.

ب – تأكيد اقتصار مشروع إصلاح منظومة جامعة الدول العربية على اللجنة مفتوحة العضوية وعدم تجزئة أو توزيع العمل على أي مجلس أو هيئة عربية أخرى ويعود الحسم لأي موضوعات يتم الاختلاف عليها إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

- تم عرض نتائج اللجنة مفتوحة العضوية على المجلس الوزاري في الدورة رقم ١٥٦ والذي أوصى على إعادة عرضها في الدورة (١٥٧) (د ع) وصدر بها قرار المجلس رقم ٨٧٧٣ بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٢ (مستوى المندوبين) بمواصلة اللجنة لأعمالها وعرض النتائج على دورة عادية مقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، ونظرًا لاستمرار جائحة كورونا (كوفيد – ١٩) وصعوبة التواصل لم يتسن استمرار عمل اللجنة مفتوحة العضوية والفرق الأربع المنبثقة عنها، وبنهاية عام ٢٠٢٢ وبداية ٢٠٢٣ لم يتم إنهاء عمل اللجنة المفتوحة العضوية ولم يتم التوصل لنتائج تذكر.

- هناك محاولات عديدة أخرى كمبادرات من الدول العربية منها:

أ – المبادرة الليبية والتي ركزت على إنشاء اتحاد عربي وإنشاء مجلس للأمن العربي، ومجلس للدفاع المشترك ومحكمة عدل عربية وتوحيد العامل الاقتصادي وبالنسبة للتصويت فاقترحت المبادرة أن تكون القرارات ملزمة لكل الدول.

ب – المبادرة السعودية التي سبقت الغزو الأمريكي للعراق والتي دعت إلى

تطوير ميثاق الجامعة، وتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية على أن تكون خالية من كل الاستثناءات والقيود الإدارية.

جـ – المبادرة المصرية والتي صدرت في يوليو ٢٠٠٣ عقب الاحتلال الأمريكي للعراق، وركزت المبادرة على إجراءات تعديل الميثاق وإضافة آلية للوقاية من النزاعات، وإنشاء أمن جماعي عربي وتفعيل التكامل الاقتصادي وتشجيع المنظمات العربية والقطاع الخاص، ورأت المبادرة أن أسلوب التصويت الحالي في مجلس الجامعة لا يلبي مطالب تطوير الجامعة.

د – المبادرة اليمنية وتزامن توقيتها مع المبادرة المصرية ودعت إلى اتحاد الدول العربية وإلى الإجماع في التصويت.

هـ – المبادرة القطرية وكانت مجرد مقترحات ولم تطلب أي تصويت عليها، ودعت إلى توفير الكفاءات البشرية وتعزيز صلاحيات الأمين العام وتفعيل معاهدة الدفاع المشترك وضرورة توفير الموارد المالية.

و – المبادرة الأردنية والتي ركزت على التطوير المؤسسي، وتأكيد إلزامية القرارات التي تصدر عن الجامعة والتأكيد على العمل العربي المشترك.

ز – المبادرة السودانية والتي ركزت على الإبقاء على جامعة الدول العربية وتفعيل المعاهدات القائمة، وتعزيز مبدأ الشورى وتحقيق الرقابة الشعبية وتشجيع قيام منظمات المجتمع المدني.

حـ – المبادرة الجزائرية وأهم ما جاء بها هو تدوير منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية، والتي اعترضت عليه دول كثيرة أولها مصر.

● خلصت مبادرات تطوير جامعة الدول العربية إلى أهمية تعديل آلية التصويت على قرارات مجلس الجامعة بدلًا من نظام الإجماع، كذا أهمية تفعيل مجلس السلم والأمن العربي وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي ودعم منظمات المجتمع المدني، وأهمية تفعيل دور الأمانة العامة وتوفير الموارد المالية لتتمكن من تنفيذ مهامها في الإرتقاء بالعمل العربي المشترك، كذا حتمية تطوير الجامعة من الناحية المؤسسية لها تشمل قطاعات وإدارات جامعة الدول العربية.

● لتطوير آلية اتخاذ القرار في جامعة الدول العربية يلزم تنفيذ الآتي:

أ – توفر الإرادة السياسية للدول العربية بشأن تنفيذ ما يصدر من قرارات من مجلس الجامعة.

ب – إعلاء المصلحة القومية على المصالح الوطنية والقطرية مع احترام مبدأ السيادة.

جـ – تعديل مبدأ التصويت لتكون معظم قرارات مجلس الجامعة ما بين قاعدة الأغلبية بثلثي الأعضاء أو الأغلبية العادية عدا بعض الحالات المحدودة التي يتم اللجوء فيها إلى قاعدة الإجماع.

● رغم أن جامعة الدول العربية منظمة إقليمية ذو طبيعة سياسية بمعنى أنها منظمة غير ربحية، لكنها في الوقت نفسه يلزم لها توفير الإمكانيات المالية اللازمة لتفعيل دورها، ويقوم الأمين العام لجامعة الدول العربية في ضوء السياسة العامة بإصدار تعميمًا على قطاعات وإدارات الجامعة يتضمن قواعد إعداد موازنة الجامعة، حيث يقوم كل قطاع بإعداد مقترح الموازنة كل فيما يخصه، ثم يتم تجميع ذلك يليه إرسال مشروع الموازنة إلى الدول الأعضاء مرفق به بيانات تفصيلية لمقترح الموازنة استعدادًا للعرض على مجلس الجامعة في دور سبتمبر للتصديق عليها مشتملًا على مساهمات كل دولة عربية في الموازنة.

● تنقسم ميزانية الجامعة إلى ثلاثة عناصر:

أ – الباب الأول ويشمل القوى العاملة شاملًا رواتب المعينين والمتعاقدين وبعثات الجامعة بالخارج.

ب – الباب الثاني ويشمل المصروفات العامة للنفقات الإدارية والمرافق العامة.

جـ – الباب الثالث ويشمل الأنشطة والبرامج في قطاعات الجامعة وإداراتها على مدار العام (المؤتمرات والدورات والمأموريات المختلفة).

● مقترحات توفير الإمكانيات المالية لتطوير عمل الجامعة:

أ – زيادة موازنة الأمانة العامة خاصة أنها من أقل الموازنات مقارنة بالمنظمات الإقليمية الأخرى.

ب – انتظام الدول الأعضاء في سداد مساهماتها السنوية وفقًا للحصص المقررة بواسطة مجلس الجامعة.

جـ – البحث وإيجاد سبل زيادة موارد الأمانة العامة لتتمكن من تفعيل دورها في إطلاق المبادرات لحل القضايا واستضافة الوفود المتنازعة في الدول العربية.

د – إنشاء كيانات اقتصادية عربية (مصانع – شركات عربية تحت إشراف القطاع الاقتصادي بالجامعة).

● تبني الاستراتيجية المقترحة في المجال السياسي والاقتصادي لتتمكن الجامعة من مجابهة التحديات والمخاطر والتهديدات على الآتي:

أ – توفر الإرادة السياسية العربية.

ب – عقد وتفعيل القمم العربية مع القوى الدولية مثل القمة العربية الروسية والصينية والاتحاد الأوروبي وأمريكا الجنوبية والاتحاد الأفريقي وبروتوكول الأمانة العامة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

جـ – تشكيل مجموعات الاتصال العربية في القضايا المختلفة مثل مجموعة الاتصال العربية للوساطة في الحرب الروسية الأوكرانية.

د – مخرجات مجالس السفراء العرب في دول العالم.

هـ – المبادرات العربية مثل المبادرة العربية لإحلال السلام في الشرق الأوسط والتي صدرت في مؤتمر القمة ببيروت عام ٢٠٠٢ لحل القضية الفلسطينية وتضمنت إنشاء دولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية مقابل تطبيع الدول العربية كاملة مع إسرائيل.

● تبني الاستراتيجية الاقتصادية على الآتي:

أ – تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك من خلال مؤتمرات القمة الاقتصادية التنموية والقمم العادية.

ب – الاتفاق على منطقة التجارة الحرة العربية وعناصر قواعد المنشأ والتعاون الجمركي من خلال الاتحاد الجمركي العربي.

جـ – بناء الاستراتيجية العربية للطاقة وتطوير ذلك القطاع وفقًا لوجهة النظر

التكاملية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

د – التعاون في مجال النقل والسياحة وزيادة التجارة البينية.

هـ – الربط البري بالسكة الحديد.

و – وضع معايير الملكية الفكرية والتنافسية.

ز – تفعيل دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للشراكة مع القطاع الحكومي.

حـ – علاوة على موضوعات الأمن المائي والكوارث الطبيعية ومجالات البيئة واستدامة الموارد وتنميتها.

● الآلية العسكرية والأمنية لمواجهة التحديات والتهديدات:

أ – معاهدة (اتفاقية) الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي والتي تم توقيعها عام ١٩٥٠ وكان الهدف الرئيسي منها آنذاك هو قضية فلسطين ولكن الاتفاقية صالحة بصيغة مستديمة وتم تفعيل قراراتها في قرار القمة العادية رقم ٣٩ في الأول من سبتمبر ١٩٦٧ بشأن تضافر الجهود بعد حرب ١٩٦٧ لتحرير الأرض المحتلة، وقررت القمة أيضا تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية وإنهاء الخلافات بين القوات المسلحة الأردنية مع الفلسطينيين، وكان للاتفاقية دور هام في تجميع الموقف العربي في استخدام البترول كسلاح اقتصادي في مرحلة الإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣.

ب – القوة العربية المشتركة والتي صدر بها قرار القمة العادية رقم (٢٦) القرار (٦٢٧) بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٥ في شرم الشيخ بشأن مكافحة الإرهاب وصيانة الأمن القومي العربي، وإزالة الآثار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والصناعية وعمليات حفظ السلام، ولم يتم التفعيل نظرًا لاختلاف الرؤى وتباين الإرادات السياسية العربية.

جـ – الإدارة العسكرية بقطاع الشؤون العربية والأمن القومي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وهي معنية بعقد دورات تدريبية لرؤساء هيئات التدريب للقوات المسلحة العربية لتبادل الخبرات وتوحيد المفاهيم في كافة المجالات مثل:

حرب المعلومات وأسلوب مجابهة الصواريخ الباليستية وأسلوب تنفيذ التدريبات المشتركة العربية وتنفيذ بطولات رياضية عسكرية.

د – مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية وتم استحداث الوظيفة في يونيو ٢٠١٥ لمتابعة تفعيل قرار إنشاء القوة العربية المشتركة بعد مؤتمر القمة العربية في شرم الشيخ مارس ٢٠١٥، كذا متابعة المناورات والتدريبات المشتركة وحضور الالتزامات التدريبية الرئيسية وعرض التقارير عن العمليات العسكرية إقليميًا ودوليًا مثل الحرب الروسية الأوكرانية والأوضاع داخل الدول العربية التي تواجه عمليات إرهابية.

هـ – مجلس وزراء الداخلية العرب ويقوم القطاع القانوني في جامعة الدول العربية بالعمل كسكرتارية المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بقرارات المجلس سواء في موضوعات الحماية المدنية ومقاومة الإرهاب طبقًا للخطة العربية لمكافحة الإرهاب.

و – تفعيل مجلس السلم والأمن العربي الذي تم إقراره ولم يتم تفعيله وتكليف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بمهام ذلك المجلس.

● الثقافة والوعي من أهم المكونات الجوهرية للمجتمع حيث إنها تمثل مجمل السمات الروحية والمادية والفكرية التي يتصل بها المجتمع العربي بما يشمله من منظومة القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد، وأصبحت كل من الثقافة والإعلام قاطرتان تقودا إلى التنمية والاستقرار الذي يعزز الانتماء والولاء والاعتزاز بالهوية القومية والوطنية، ومن خلال الثقافة والوعي يتم مجابهة كافة التحديات الخارجية والداخلية ومواجهة كافة المخططات التي تهدف إلى الفوضى وعدم الاستقرار.

● يرتكز مشروع استراتيجية الارتقاء بالثقافة العربية على المحاور الآتية:

أ – دور مؤسسات كل دولة عربية في بناء الوعي المجتمعي.

ب – مكتسبات وإنجازات الدول العربية.

جـ – الهوية العربية وآليات تعزيزها.

د – التعددية الثقافية وقبول الآخر.

هـ – حوار الحضارات والثقافات.
و – الصورة النمطية للعرب في الخارج.
ز – مواجهة خطاب الكراهية.
حـ – أثر العولمة والغزو الثقافي.
ط – مخاطر حروب الجيل الرابع والخامس.
ي – التربية الإعلامية والمعلوماتية.
ك – مواجهة التطرف الديني.
ل – دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار والتنمية.
م – مخاطر التغييرات المناخية.

- الآلية الاستراتيجية العربية للارتقاء بالثقافة والوعي:

أ – داخل الدول العربية:

(١) المنتديات الثقافية المختلفة (صالونات – ندوات – محاضرات).
(٢) عقد الحلقات النقاشية والموائد المستديرة يشارك فيها الخبراء والمتخصصين في كافة المجالات.
(٣) إطلاق الحملات الإعلامية المكثفة.
(٤) عقد ورش العمل والدورات التثقيفية.
(٥) إنشاء منصات حوارية للشباب.
(٦) دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الارتقاء بالثقافة والوعي.

ب – آليات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال:

(١) إدارة الإعلام.
(٢) إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية.
(٣) إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة.
(٤) إدارة حوار الحضارات.
(٥) إدارة الثقافة.

(٦) إدارة التدريب.

(٧) مجلس وزراء الإعلام العرب.

جـ – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) والتي قامت بإعداد استراتيجية عمل اعتبارًا من ٢٠١٧ حول المحاور الآتية:

(١) مجابهة التحديات الخارجية والداخلية في الوطن العربي.

(٢) خدمه اللغة العربية وتطوير تعليمها ونشرها.

(٣) مواجهة التحديات التي تعترض الأمن القومي العربي (فكريًا).

(٤) مكافحة الأمية.

(٥) تطوير العلاقات بين الإعلام المعاصر والتعليم وتفعيلها.

(٦) دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية.

(٧) رفع كفاية توظيف العلوم والبحث العلمي.

● مقترحات مجابهة المخاطر الخارجية والداخلية ثقافيًا (خاصة لمواجهة الإرهاب):

أ – الاتفاق على توحيد الخطاب الإعلامي العربي (المقروء–المسموع–المرئي) بشأن الآتي:

(١) مفهوم الإرهاب.

(٢) أسباب الإرهاب.

(٣) أهداف الجماعات الإرهابية.

(٤) أسلوب المواجهة الشاملة للإرهاب (سياسيًا – اقتصاديًا – أمنيًا – ثقافيًا وفكريًا).

ب – دعم الشباب العربي وزرع الثقة فيه من خلال التمكين المبني على حقائق فكرية وخبرات عملية مكتسبة وصقله بالمهارات خاصة علوم الإدارة.

جـ – تجديد الخطاب الديني وتنقيته من الأفكار الهدامة والمغلوطة والتي لا تتماشى مع صحيح الدين، علاوة على صقل رجال الدعوة بالإعداد الشامل لهم بإشراف الجهات المعنية بذلك.

د – تطوير استراتيجية التربية والتعليم من خلال إجراءات استراتيجية تهتم وتعني بالآتي:

(١) جودة التعليم واكتساب الخبرات.

(٢) إعداد المدرسين وتدريبهم وصقلهم صقل علمي مدروس.

(٣) الحوكمه والإدارة الرشيدة لطرق التدريس.

(٤) تطوير المناهج التعليمية بما يتماشى مع تطور العصر في مجال التعليم التكنولوجي.

(٥) الاهتمام بالبحث العلمي في كافة المجالات وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه الدولة.

(٦) توفير مساعدات التدريب المتطورة.

(٧) تطوير الورش والمعامل في المنشآت التعليمية.

(٨) الاهتمام بالمراجع العلمية والتواصل مع الدول المتقدمة لاكتساب الخبرات الحديثة.

(٩) تطوير أساليب التعليم الحديثة للقائمين بالعملية التعليمية.

□□□

الخلاصة العامة

● خلال سنوات الحرب العالمية الثانية كانت الشعوب العربية تصبو وتأمل في كيان عربي يمثل إرادتها وطموحها في الحصول على الاستقلال والمحافظة على وحدة أراضيها من إعادة تقسيمها مرة أخرى مثلما حدث عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى ولهذا كانت جامعة الدول العربية معبرة للإرادة الشعبية العربية.

● كانت للمشاعر العربية التي أذكتها وحدة الدين واللغة الدافع الأساسي في الصحوة العربية لتدارك ما خلفه الاستعمار من تقسيمات للوطن العربي عقب انتهاء السيطرة العثمانية، وهكذا بدأت الحركة الوطنية العربية مستظلة بالقومية العربية إلى هدف الوحدة العربية الشاملة وتحرير فلسطين من الصهيونية المحتلة.

● سبق إنشاء جامعة الدول العربية مشروعات وحدوية أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥م) انقسم العرب منها إلى قسمين أحدهما يؤيد الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) وفريق آخر كان ضد الحلفاء لإهمالهم لقضايا العرب، وطالب بأهمية اتخاذ مبدأ الحياد بين الجانبين وكانت تلك المحاولات تتضمن مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب، الذي يضم سوريا ولبنان وإمارة شرق الأردن وفلسطين في دولة واحدة وإنشاء كيان عربي يضم تلك الدول سوريا الكبرى والعراق وفتح المجال أمام أي دولة عربية للانضمام لذلك الكيان العربي، وتم عرض ذلك المشروع على أنطوني أيدن وزير خارجية بريطانيا الذي بدوره عرضه على الملك عبد العزيز آل سعود في جدة ٢٨ – ٣٠ ديسمبر ١٩٤٣ ولكن أوضح الملك عبد العزيز آل سعود لوزير خارجية بريطانيا أنه يؤيد التعاون الاقتصادي بين الدول العربية تحت إشراف بريطانيا ويرفض الوحدة السياسية بين الدول العربية.

● استغل عبد الرحمن عزام منصبه كوزير مفوض للخارجية المصرية في أكثر من دولة عربية وغير عربية في توطيد العلاقات بين الدول العربية وتقريب وجهات النظر لحل المشاكل العربية، وكانت أهم المشاكل التي واجهته هو حالة عدم الوفاق

بين مصر والمملكة العربية السعودية، ولكنه استغل علاقته الطيبة بالملك عبد العزيز آل سعود الذي سبق أن تقابل معه عام ١٩٢٨ ووطد علاقته به في التوقيت الذي لم تعترف فيه مصر بالمملكة العربية السعودية كدولة ذات سيادة، ولكن محاولات عبدالرحمن عزام نجحت في إقناع الحكومة المصرية في الاعتراف بالسعودية ومنذ تلك المرحلة أصبح لعبد الرحمن عزام مصداقية كبيرة لدى المملكة العربية السعودية.

● أجرى نوري السعيد مشاورات عراقية مصرية في الفترة من (٧/٣١ – ١٩٤٣/٨/٦م) بشأن إنشاء مشروع كيان عربي وأيضًا مشاورات مصرية أردنية في (٨/٢٨ – ١٩٤٣/٩/٢م) ومشاورات سورية مصرية في (١٠/٢٦ – ١٩٤٣/١١/٣م) ومشاورات سعودية مصرية في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٣م وخلال تلك المشاورات السعودية/ المصرية تحديدًا رفضت السعودية مشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب أتبعها مشاورات مصرية – لبنانية في مطلع يناير ١٩٤٤م ثم مع اليمن عام ١٩٤٤م.

● أسفرت المشاورات المصرية مع الدول العربية في نهاية الأمر على الموافقة على ذلك الكيان العربي وهي (السعودية – اليمن – سوريا – العراق – لبنان – إمارة شرق الأردن) بالإضافة إلى مصر وذلك مع قرب نهاية الحرب العالمية على الانتهاء عام ١٩٤٤م، جرت المشاورات التمهيدية على نمط وشكل الكيان العربي الذي يوحد العرب، وفي ١٩٤٤/٧/١٢م وجهت حكومة مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر الدعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في تلك المشاورات لإرسال مندوبيها لحضور اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام الذي سيتولى مشروع الوحدة العربية وأسفرت نتائج اللجنة التحضيرية على الاتفاق على توقيع بروتوكول الإسكندرية عام ١٩٤٤م.

● انتهت مناقشات المؤتمر التحضيري بالقاهرة على أن يتضمن بروتوكول الإسكندرية ١٩٤٤/١٠/٧م إنشاء كيان عربي يتضمن الآتي:

أ – الاعتراف بسيادة واستقلال الدول.

ب – الاعتراف بالمساواة الكاملة بين الدول الأعضاء كبيرها وصغيرها.

جـ – لكل دولة الحق في إبرام المعاهدات والاتفاقات مع غيرها من الدول عربية

أو غير عربية بشرط ألا تتعارض مع أحكام ميثاق جامعة الدول العربية.

د – ليس هناك إلزام واضح لاتباع سياسة واحدة خارجية.

هـ – عدم اللجوء إلى القوة لفض النزاعات والخلافات بين الدول الأعضاء.

ز – وقعت كل من السعودية واليمن بروتوكول الإسكندرية بعد أكثر من ثلاثة أشهر من توقيع الدول الخمس الأخرى أي السعودية في ١٩٤٥/١/٧م، واليمن في ١٩٤٥/٢/٥م.

● في ١٧ مارس ١٩٤٥م أقرت اللجنة التحضيرية بنود ميثاق جامعة الدول العربية طبقًا لما تم الاتفاق عليه في بروتوكول الإسكندرية وفي يوم ٢٢ مارس ١٩٤٥م وقع مندوبوا الدول العربية الميثاق باستثناء مندوبي الحكومتين السعودية واليمنية ولكنهما وقعا على الميثاق بعد ذلك بعدة أشهر وأصبح الميثاق نافذًا في ١١ مايو ١٩٤٥م.

● كان مشروع إنشاء جامعة الدول العربية أكثر إيجابية من مشروعي سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب لأنهما كانا خاليين من الوحدة مع مصر لما لها من مكانة وثقل في العالم العربي والوحدة لا تصلح إلا ومصر أحد الأعضاء الفاعلين فيها.

● جامعة الدول العربية وفقا للميثاق منظمة بين الحكومات العربية وليست سلطة عليا، تراعي المساواة القانونية بين الدول الأعضاء، وتحترم سيادة الدول في قراراتها وتعتبر القرارات التي تتحفظ عليها أحد الدول الأعضاء غير ملزمة بتنفيذها واحترام سيادتها والأخذ بمبدأ قاعدة الإجماع (التوافق) في التصويت على قرارات مجلس الجامعة.

● يتكون الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية من الآتي:

أ – مجلس جامعة الدول العربية.

ب – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

جـ – المنظمات المتخصصة (المنبثقة من الجامعة).

د – المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

● مجلس جامعة الدول العربية هو الآلية المختصة بإصدار قرارات جامعة الدول

العربية ويتألف من المستويات الآتية:

أ – ملوك ورؤساء وأمراء الدول الأعضاء على مستوى القمة أو من يمثلهم ويعقد دورة عادية كل عام أو دورات غير عادية بالطلب.

ب – وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم وينعقد دورتين عاديتين سنويًا.

جـ – المندوبون الدائمون.

● الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حيث يعين الأمين العام بواسطة قرار مجلس الجامعة بأغلبية ثلثي الأعضاء، وتعتبر الأمانة العامة هي الجهاز الإداري للجامعة الذي يشرف على تنفيذ قرارات مجلس الجامعة، وتتكون الأمانة العامة من قطاعات وإدارات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية والاجتماعية والقانونية والشؤون العربية والأمن القومي والشؤون الإدارية وقطاع فلسطين والأراضي المحتلة وقطاع الرقابة، ويعتبر الأمين العام هو الناطق الرسمي باسم جامعة الدول العربية.

● المنظمات العربية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية وهي كافة المنظمات التي تأسست تحت مظلة الجامعة بقرارات من مجلس الجامعة وهي أحد أهم ركائز العمل العربي المشترك، وتمثل الأذرع الفنية للجامعة وبيوت الخبرة العربية التي تقدم المشورة الفنية في شتى القضايا والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، وهناك بعض الضوابط والمعايير لإنشاء منظمات عربية متخصصة، علاوة على ذلك توجد بعض الكيانات التي تمثل مؤسسات تمويل عربية وهي:

أ – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ب – المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.

جـ – المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات.

د – صندوق النقد العربي.

هـ – الهيئة العربية للاستثمار الزراعي.

● تم إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب أحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ويتولى المجلس الموافقة على إنشاء

أي منظمات عربية متخصصة كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها وينعقد المجلس دورتين عاديتين كل عام (فبراير – سبتمبر) ويجوز أن يعقد اجتماعات في دورات غير عادية، ويقوم المجلس أيضًا برسم السياسات العامة للتكامل والتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي، كذلك إعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي الذي يتم عرضه على مجلس الجامعة على مستوى القمة.

● يعتبر القرار العربي الصادر من جامعة الدول العربية غاية ومحط أنظار الشعوب العربية على مختلف المستويات (القمة – الوزاري – المندوبين الدائمين)، ويقوم بإعداد مشروع جدول أعماله الأمين العام ويبلغه في مذكرات ترسل مع دعوة الاجتماع الى الدول الأعضاء قبل الانعقاد بستة أسابيع على الأقل ويكون لكل دولة عضو إدراج مسائل إضافية قبل بدء انعقاد المجلس، ويصادق مجلس الجامعة على جدول الأعمال في بداية الجلسة الافتتاحية للانعقاد.

● يتناوب على رئاسة مجلس الجامعة الدول الأعضاء بالتناوب على أساس الترتيب الهجائي لأسماء الدول في بداية كل دورة عادية حتى الدورة العادية التالية، ويمثل حضور ثلثي الدول الأعضاء النصاب القانوني لانعقاد أي دورة للمجلس، ويصدر مجلس الجامعة قراراته بالتوافق (الإجماع) وفي حالة عدم التوافق يتم الآتي:

أ – تأجيل القرار إلى الدورة اللاحقة.

ب – إذا كان الموضوع له صفة استعجالية يعقد له دورة غير عادية (استثنائية) في غضون شهر.

جـ – إذا لم يتم التوافق يتم التصويت بأغلبية ثلثي الدول الحاضرة والمشاركة في التصويت (في المسائل الموضوعية) وبنسبة أغلبية بسيطة في المسائل البسيطة الأخرى.

د – الموضوعات التي تتطلب تصويت ثلثي الأعضاء هي (مسائل حفظ السلام والأمن – سيادة الدول الأعضاء – تدابير دفع العدوان عن دولة – تسوية النزاعات العربية – استراتيجيات السياسات العربية العليا – مجالات التكامل – موضوعات مقاطعة الدول).

هـ – أما الموضوعات الأخرى فهي الموضوعات الهيكلية والمؤسساتية مثل تعديل ميثاق وإنشاء مؤسسات جديدة وقبول أعضاء جدد وفصل أو تعليق عضوية وتعيين الأمين العام واعتماد الأمناء المساعدين والميزانية.

و – لا يجوز لدولة عضو أن تشترك في الاقتراع إذا كان مجموع المبالغ المستحقة عليها في موازنة الجامعة عن السنة الحالية الجارية لم يتم سدادها.

ز – لكل دولة عضو الامتناع أو التحفظ على التصويت ويتم تلاوة التحفظ عند إعلان القرار ويثبت ذلك كتابة.

حـ – قرارات مجلس الجامعة لا تتعارض مع سيادة الدول.

● أثبتت التجربة العملية أن نظام التصويت على قرارات مجلس الجامعة (الإجماع) رغم أنه يحافظ على العلاقات والتماسك بين الدول الأعضاء إلا أنه بشكله الراهن كان عائقًا يحول دون فاعلية القرار العربي الواجب في بعض الأوقات الصعبة والظروف الدقيقة التي واجهت الدول الأعضاء وأثرت تلك القرارات غير الفعالة على مصداقيتها لدى الشعوب العربية ووجد أن السبب الرئيسي لعدم تفعيل قرارات جامعة الدول العربية هو عدم توفر الإرادة السياسية للدول الأعضاء وتعارض المصالح بينهما عمليًا بما لا يحقق إعلاء المصلحة القومية.

● المصلحة الوطنية هي تلك الأهداف والمصالح التي تحاول الدول دائما الحفاظ عليها وحمايتها والدفاع عنها وتأمينها في العلاقات مع الدول والكيانات الدولية الأخرى إقليميًا ودوليًا، ولابد للدولة أن تحافظ على الهوية السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمثل كل منهم القيم التاريخية التي تدعمها الأمة كجزء من تراثها الثقافي وتسمى تلك المكونات بالمكونات الحيوية، ومن خلال المصلحة الوطنية تحافظ الدولة على امتلاك سيادتها على أراضيها برًا وبحرًا وجوًا واستغلال ثرواتها الطبيعية الاستغلال الأمثل لها.

● المصلحة القطرية هي تلك العلاقات بين دولتين أو أكثر وأحيانًا تنطبق على دولة واحدة وتلك العلاقات تتعدد في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية ضمن اتفاقيات ثنائية أو إطار تنظيمي سياسي أو اقتصادي مثل مجلس

التعاون الخليجي كمنظمة سياسية أو تجمع الكوميسا التكتل الاقتصادي الأفريقي.

● المصلحة القومية هي التضامن والتكامل والتعاون بين الكيانات أو الدول التي تنتمي إلى نظام إقليمي وجغرافي واحد تربط بينهم العديد من الثوابت والمرتكزات مثل عناصر اللغة والعقيدة والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك وتبني المصالح القومية على مجموعة من الأسس الآتية:

أ – موضوع البقاء وهو المحافظة على أمن واستقرار الدول في النظام الإقليمي وتوفير الحماية من أي مخاطر تهدد وحدة الأراضي لكل دولة.

ب – الموضوعات الحيوية وهو تعرض الدول لمخاطر وتهديد يماثل موضوع البقاء ولكن الموضوعات الحيوية يتوفر لها عامل الوقت لاتخاذ الإجراءات اللازمة لطلب المعاونات من دول أخرى تتحالف معها.

● أثر تغليب المصلحة الوطنية والقطرية على المصلحة القومية:

أ – في المجال السياسي:

رغم أن ميثاق جامعة الدول العربية عزز سيادة الدول طبقًا للمادة الأولى إلا أن تلك المادة خلفت حالة من تفضيل الدولة لمصلحتها الوطنية كأسبقية أولى، واعتبر كثير من الباحثين أن النظام الإقليمي العربي يسير نحو التزمت السيادي الذي خلق إشكالية كيف يمكن الموازنة بين اعتبارات السيادة الوطنية وبين المصلحة القومية العليا، ودفع بعض الدول إلى تعزيز سيادتها بالاعتماد على تحالفات دولية خارج النطاق العربي.

ب – في المجال العسكري:

حيث لجأت بعض الدول العربية الى تحالف وتعاون عسكري مكن من إنشاء قواعد عسكرية أجنبية على الأراضي العربية على الرغم من توقيع الدول العربية على اتفاقية الدفاع العربي المشترك عام ١٩٥٠ لصيانة الأمن القومي العربي، وكذا صدور قرار من مجلس جامعة الدول العربية في قمة شرم الشيخ مارس ٢٠١٥ على إنشاء قوة عربية مشتركة لمكافحة الإرهاب وصيانة الأمن القومي العربي إلا أنه لم يتم تفعيل هذا القرار، نظرًا لاعتماد دول على القوات الأجنبية على أراضيها وكان

من أثر ذلك تعدد الولاءات لدول أجنبية وليس للمصلحة القومية العربية.

جـ – في المجال الاقتصادي:

بسبب تفضيل بعض الدول العربية الاعتماد اقتصاديًا على التبادل الاقتصادي مع دول أجنبية خارج النطاق العربي رغم توفر كافة السلع والمنتجات عربيًا وبجودة عالية، كان من أسباب ذلك موضوع التنافس على الريادة بين الدول العربية بصرف النظر عن التكامل الاقتصادي.

د – هناك أيضًا آثار ثقافية واجتماعية ولكنها بصفة عامة أقل تأثيرًا من العوامل الأخرى بسبب روابط اللغة والعقيدة والعادات والتقاليد.

● أما تأثير المصالح الخارجية في المنطقة العربية فهي كثيرة ومتعددة بسبب الموقع الجغرافي المتميز للوطن العربي وتوفر الثروات الطبيعية التي هي محط أنظار الدول الأجنبية من خلال ما يسمى بالمصالح الجيوسياسية والمصالح الجيواستراتيجية بما يعني تأثير الموقع الجغرافي في تحقيق الأهداف السياسية والخطط والأهداف الاستراتيجية للدول الأجنبية في المنطقة العربية، ويمكن إيجاز تأثير المصالح الخارجية في الآتي:

أ – في المجال السياسي:

(١) التبعية والارتباط والولاء السياسي مع الدول الكبرى الفاعلة يؤثر على حرية اتخاذ القرار السياسي في بعض القضايا الداخلية والخارجية.

(٢) صناعة وخلق التعارض أو التباين في الرؤى بين دول المنطقة بشأن مصالحنا القومية.

(٣) الانتقاص من مبدأ السيادة.

ب – في المجال الاقتصادي:

(١) استحواذ الدول الكبرى على النصيب الأكبر من الثروات والموارد الطبيعية خاصة في حالة عدم الاستقرارٍ الأمني والسياسي والاقتصادي.

(٢) تمثل الدول العربية سوقًا اقتصادية رائجة لمنتجات الدول الخارجية خاصة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي داخليًا.

(٣) انخفاض حجم التجارة البينية بين الدول العربية.

جـ – في المجال العسكري والأمني:

(١) قبول إنشاء قواعد عسكرية للدول الكبرى في مناطق استراتيجية داخل الدول العربية.

(٢) صناعة الفوضى وعدم الاستقرار والأزمات وتفكيك التماسك الوطني.

(٣) الاعتماد على استيراد المعدات والأسلحة من الدول الكبرى يؤدي إلى إضعاف القرار السياسي في كثير من الأحيان خاصة استيراد الأسلحة الثقيلة والمتطورة.

د – في المجال الثقافي والإعلامي والاجتماعي:

(١) حرصت بعض القوى الدولية الأجنبية على انخفاض ومحدودية الثقافة والوعي والتعليم وتبعية الخطاب الإعلامي لهم في الكثير من القضايا الحيوية.

(٢) استقبال المجتمعات العربية لبعض الثقافات والعادات الأجنبية التي تتعارض مع قيم وعادات وتقاليد الشعوب العربية.

● التحديات هي تلك الملفات والمصاعب الداخلية التي تواجه الدول وتؤثر على معدلات التنمية وتشكل عقبة أمام الاستقرار الداخلي وتلبية مطالب المجتمع مثل ملفات الصحة والتعليم والبطالة، وأما التهديدات هي حالة من التعارض في المصالح والغايات القومية مع أطراف خارجية إقليمية أو دولية يتعذر معها الحلول السلمية، وقد يؤدي ذلك إلى نشوب صراع مسلح، فضلًا على أن المخاطر هي الاحتمالات المتوقعة للعدائيات المستقبلية والتي لم تتبلور بعد إلى تهديد واضح ويتم رصدها من خلال شواهد وقرائن.

● التحديات والتهديدات السياسية اعتبارًا من أحداث ٢٠١١ نوجزها في الآتي:

أ – تعرضت أكثر من دولة عربية لحالة غير مسبوقة من الثورات والفوضى وعدم الاستقرار وتهديد الدولة الوطنية ووحدة الأراضي ومحاولات انفصالية.

ب – شملت تلك الحالة من التحولات السياسية والأمنية كل من تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا والعراق والبحرين، وبصفة عامة فإن آثار تلك التحولات تؤثر

على جميع الدول العربية واستقرارها سواء مباشر أو غير مباشر.

جـ – تمكنت بعض الدول العربية من تحقيق الاستقرار مثل مصر والعراق رغم استمرار بعض العمليات الفردية من الجماعات الإرهابية.

د – ما زالت الأوضاع غير المستقرة في كل من ليبيا التي يوجد بها حكومتين إحداهما شرق والثانية غرب ليبيا تتنازعان وتساند كل منهما جماعات وعناصر مسلحة وتواجد جماعات إرهابية ومرتزقة، وفي اليمن ما زال هناك تهديد الانقلاب الحوثي والانقسامات المتعددة سواء الحكومة الشرعية أو المجلس الانتقالي، علاوة على التدخل الأجنبي الذي يفتقد إلى المصداقية والتأثير لحل المشاكل الداخلية.

هـ – في تونس ما زالت حالة عدم الاستقرار السياسي قبل وبعد حل مجلس النواب التونسي الذي سيطر عليه حزب النهضة (الإخواني)، واستمرت تلك الحالة غير المستقرة سياسيًا بعد إعداد دستور جديد والانتخابات التشريعية بنهاية عام ٢٠٢٢ وخلال فبراير ٢٠٢٣ والتي شهدت انخفاضًا ملحوظًا في المشاركة علاوة على حالة التردي الاقتصادي.

و – في سوريا رغم تمكن الجيش العربي السوري بمعاونة روسيا وإيران وحزب الله اللبناني من استعادة بعض المدن الكبرى من الجماعات الإرهابية مثل حلب وحمص وحماة والغوطة الشرقية وبسط سيطرة الدولة على معظم الأراضي بنهاية عام ٢٠٢٢، إلا أنه ما زالت الجماعات الإرهابية تسيطر على مناطق في شمال شرق سوريا بمحافظة إدلب وبعض المناطق تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (الكردية)، علاوة على وجود قاعدة عسكرية أمريكية أيضًا بشمال سوريا بحجة محاربة الإرهاب ولكن بشكل عام فهي لا تساعد على الاستقرار في سوريا.

ز – في فلسطين قضية العرب الأولى أو القضية المركزية في الشرق الأوسط ما زالت كما هي بل حدث تقلص في الأراضي الفلسطينية نتيجة استمرار سياسة الامتداد الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة واستمرار تهجير الفلسطينيين من قراهم وأراضيهم وإجراءات الفصل العنصري ونزيف الدماء الفلسطينية لأن القوى الدولية التي تساند إسرائيل مثل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول

الغربية تعلن فقط تأييدهم لمبدأ حل الدولتين إعلاميًا وسياسيًا فقط، ولكن على أرض الواقع لا يوجد تفعيل أي قرار دولي صدر بشأن القضية الفلسطينية منذ حدوثها بداية من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، علاوة على حالة الانقسام التي تؤثر على القرار الفلسطيني.

حـ – في لبنان ما زالت هناك حالة الاختلاف السياسي نتيجة عوامل الطائفية والمذهبية المؤثرة على حالة الاستقرار السياسي خاصة قبل وبعد انتهاء ولاية الرئيس أميل لحود وفشل مجلس النواب اللبناني في جلسات متعددة خلال عام ٢٠٢٢ وبداية عام ٢٠٢٣ في انتخاب توافقي لرئيس الدولة، يصاحب ذلك حالة من التردي الاقتصادي خاصة بعد الانفجار الذي حدث في مرفأ بيروت الذراع الأساسية في الاقتصاد اللبناني والفشل في محاسبة المسؤولين عنه يصاحبه عملية صخب شعبي مستمر.

ط – في السودان تستمر حالة من عدم الاستقرار السياسي بين مجلس السيادة الانتقالي العسكري برئاسة الفريق أول عبد الرحمن البرهان والأحزاب السياسية وعلى رأسها قوى التغيير رغم توقيع الاتفاق على الانتقال السياسي في بداية ٢٠٢٣ لتشكيل حكومة مدنية تستكمل المرحلة الانتقالية، إلا أنه ما زالت هناك حالة مستمرة من المظاهرات والإضرابات والتشكيك في أي اتفاقيات للخروج إلى حالة الاستقرار بسبب التدخلات الأجنبية والإقليمية.

ي – في الصومال ما زالت العمليات الإرهابية مستمرة بواسطة حركة الشباب الإرهابية ضد أهداف مدنية وأهداف حكومية، رغم وجود قوى أجنبية متعددة في الصومال وجيبوتي وبعض القواعد الأجنبية في منطقة القرن الأفريقي.

● التحديات والتهديدات الاقتصادية حيث يصاحب حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني عدم الاستقرار الاقتصادي وتوقف مظاهر التنمية الشاملة في العديد من الدول العربية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن العربي، وما زالت الثروات الطبيعية تشكل مغنمًا ومطمعًا لقوى خارجية تستغل حالة عدم الاستقرار السياسي، فضلًا عن توقف أو بطء أعمال التنمية في ظل تعرض الدول العربية لجائحة كورونا

(كوفيد ١٩) الذي داهمت جميع دول العالم وأثرت على جميع الاقتصاديات في العالم.

- التحديات والتهديدات العسكرية والأمنية نتيجة التدخل الأجنبي:

أ – ضغوط لإنشاء قواعد عسكرية في مناطق حيوية.

ب – عدم الاستقرار الأمني الداخلي.

جـ – معاونة قوى خارجية بعض الجماعات الإرهابية التي تعمل بالوكالة لصالحها.

- وأما التحديات والتهديدات الثقافية والاجتماعية فنوجزها في فرض وانتشار قيم وثقافات وعادات مغايرة تمامًا للموروثات العربية الثقافية، وانتشار بعض القيم الغربية التي تؤثر على الولاء والانتماء الوطني.

- من الطبيعي أن يجري تطوير الهياكل المؤسسية والإدارية بوتيرة أيسر وأسرع نسبيًا من تطوير فلسفته الأساسية ونطاق صلاحياته لأنه ربما انعدام التطوير وتقلب مواقف المقاومين له في إطار جامعة الدول العربية، كاد أن يعصف بقيمة وفاعلية أي جهد لتطويرها، رغم تعدد وعمق التحولات السياسية والدستورية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الحياة الوطنية لبعض الدول العربية على مدار أكثر من سبعة عقود، لذا أصبح مطلب تطوير جامعة الدول العربية هدفا حيويا لتتمكن الجامعة المعبرة سياسيًا للنظام الإقليمي العربي من مجابهة التحديات والتهديدات والمخاطر المختلفة في كافة المجالات.

- في ١٣ سبتمبر ٢٠١١ صدر قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية بتكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بإعادة هيكلة الأمانة العامة لإزالة التضارب والازدواجية في اختصاصات مؤسسات الجامعة والمنظمات التابعة لها لتطوير منظومة العمل العربي المشترك، وبناء عليه شكل الأمين العام لجنتين مستقلتين الأولى رفيعة المستوى برئاسة السفير الجزائري الأخضر الإبراهيمي، والثانية من الخبراء القانونيين لدراسة حالة الاتفاقيات متعددة الأطراف، وخلال الفترة من بدء عملهما حتى الأول من مارس ٢٠٢٠ عقدت اللجنة مفتوحة العضوية

عدد (١٦) اجتماعًا لمتابعة أعمال الفرق الأربع المنبثقة منها.

● اختص الفريق الأول بتطوير ميثاق جامعة الدول العربية وصلاحيات مجلس الجامعة وصلاحيات وتعيين الأمين العام للجامعة ونائبه وكذا مناقشة نظام معاش تقاعدي للموظفين بالجامعة (غير موجود حتى الآن) وكذا أسلوب التصويت على قرارات مجلس الجامعة وتم إعداد مسودة لتعديل الميثاق ووافق الفريق على كافة البنود المقترحة للتطوير وتم التواصل مع عدد من الدول العربية لاستطلاع رأيها في مشاورات غير رسمية حيث وافقت بعض الدول ودول أخرى لم توافق عليها.

● اختص الفريق الثاني والمعني بتطوير أجهزة الجامعة والمكلف بجدوى إنشاء محكمة العدل العربية ومركز عربي للقانون الدولي وتطوير آلية متابعة تنفيذ القرارات وتفعيل مجلس السلم والأمن العربي الذي صدر به الفقرة (٢/٢) من قرار القمة رقم ٥٩٢ (د.ع-٢٥) بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٦، بإيقاف العمل مؤقتًا بالنظام الأساسي والداخلي الحاليين لمجلس السلم والأمن العربي واضطلاع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بصفة مؤقتة والبدء في تطوير وتعديل مهام وآليات مجلس السلم والأمن العربي، وبالفعل تم إعداد ذلك وتم التوافق على أغلب مقترحات التطوير ولم يتبق إلا بعض المواد العالقة لم يتم التوافق عليها.

● اختص الفريق الثالث بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي والعمل العربي المشترك ودعا المنظمات العربية المتخصصة إلى إجراء مراجعة علمية دقيقة لمحتوى اتفاقيات إنشائها وهياكلها التنظيمية لتفعيل عمل المنظمات، وفي الاجتماع الثاني عشر لفريق العمل الثالث ناقش تطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي وتكليف الأمانة العامة لإعداد تقرير عن الخلفية السابقة للمجالس الوزارية وتطوير عمل أمانات تلك المجالس.

● اختص الفريق الرابع بتطوير البعد الشعبي لجامعة الدول العربية الذي كلف الأمانة العامة بإعداد مسودة للائحة النظام الذي يحدد قواعد تنظيم العلاقة بين أجهزة الجامعة والجمعيات غير الحكومية لمراعاة البعد الشعبي للعمل الثقافي العربي المشترك الذي أعدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)

لإبداء ملاحظات الدول العربية عليه، وفي هذا الإطار تم عقد الاجتماع السابع لفريق العمل الرابع بتطوير البعد الشعبي بمقر الأمانة العامة يوم ١٨ فبراير ٢٠٢٠.

● تعددت مبادرات عربية لتطوير جامعة الدول العربية نوجزها في الآتي:

أ – المبادرة الليبية والتي ركزت على إنشاء اتحاد عربي كامل بين الدول العربية وتحييد العامل الاقتصادي بعيدا عن الخلافات السياسية.

ب – المبادرة السعودية والتي تم طرحها قبل الغزو الأمريكي للعراق حول تعديل ميثاق جامعة الدول العربية وتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية.

جـ – المبادرة المصرية تضمنت أيضًا تعديل الميثاق وإنشاء آلية للوقاية من النزاعات من خلال محكمة عدل عربية والبرلمان العربي ودعم المنظمات العربية المتخصصة والدعوة إلى إقامة أمن جماعي عربي وتشجيع منظمات المجتمع المدني والدعوة إلى التكامل الاقتصادي العربي.

د – المبادرة اليمنية وتضمنت إقامة اتحاد للدول العربية وإقامة مجلس للدفاع والأمن العربي، وإنشاء بنك اتحادي وكذا تطوير أسلوب التصويت على قرارات مجلس الجامعة.

هـ – المبادرة القطرية والتي تضمنت أن المبادرة مجرد طرح للأفكار فقط للوصول إلى استراتيجية تحقق التضامن العربي، ودعت المبادرة إلى توفير الموارد المالية للجامعة.

و – المبادرة الأردنية التي أكدت الحاجة إلى إلزامية تنفيذ القرارات لتحقيق العمل العربي المشترك.

ز – المبادرة السودانية حيث ركزت على الإبقاء على جامعة الدول العربية، وتفعيل المعاهدات القائمة وتعزيز مبدأ الشورى وتشجيع قيام منظمات المجتمع المدني.

حـ – المبادرة الجزائرية والتي تضمنت إنشاء برلمان عربي وبالفعل تم تفعيله وتدوير منصب الأمين العام الذي اعترضت عليه دول كثيرة منها مصر.

ط – المبادرة الثلاثية والتي صدرت قبل قمة تونس ٢٠٠٤ واشترك فيها مصر

والسعودية وسوريا ودعت إلى توسيع المشاركة السياسية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وتمكين الشعب العربي من أداء دوره الحقيقي في الاقتصاد الدولي ودعم العلاقات البينية العربية وتنسيق السياسات الأمنية الدفاعية الخارجية.

● خلاصة مبادرات تطوير جامعة الدول العربية:

أ – السوق العربية المشتركة هي المدخل الحقيقي المناسب للتكامل الاقتصادي.

ب – إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمجتمع المدني في الدول العربية.

جـ – حتميه تفعيل الإرادة السياسية لتطوير العمل العربي المشترك.

د – ضرورة تعديل أسلوب التصويت والتغلب على قاعدة الإجماع.

هـ – تفعيل محكمة العدل العربية ومجلس السلم والأمن العربي.

و – توفير الموارد المالية للأمانة العامة بما يكفي لتفعيل دور الجامعة في القرارات التي يصدرها مجلس الجامعة.

● جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية ذات طبيعة سياسية وهي منظمة غير ربحية تعتمد أساسًا على مساهمات وحصص الدول الأعضاء السنوية تمكن الجامعة من تنفيذ كافة المهام، ويصدر الأمين العام لجامعة الدول العربية تعميمًا على جميع قطاعات الجامعة في ضوء الأهداف التي حددها مجلس الجامعة لإعداد موازنة لها تتضمن المبادئ والقواعد التي يجب مراعاتها.

● يتم تجميع مقترح الموازنات من قطاعات وإدارات الأمانة العامة ومكاتب البعثات في الخارج ويعتبر ما تم تجميعه هو مقترح موازنة الجامعة خلال العام، وترسل إلى الدول العربية الأعضاء مرفقًا به جميع البيانات والإيضاحات ويتولى مجلس الجامعة والمنعقد في شهر سبتمبر دراسة مشروع الموازنة المقدم من الأمانة العامة لإقراره ويحدد المجلس مساهمات كل دولة في تلك الموازنة.

● تنقسم موازنة جامعة الدول العربية إلى ثلاثة أبواب:

أ – الباب الأول ويختص بالقوى العاملة ويشمل مرتبات الموظفين بالأمانة العامة ومكاتب البعثات بالخارج.

ب – الباب الثاني ويختص بالمصروفات العامة بشأن استهلاك المرافق العامة

والنفقات الإدارية المختلفة.

جـ – الباب الثالث والمختص بالأنشطة والبرامج داخل قطاعات وإدارات الجامعة على مدار العام.

● متطلبات زيادة الموارد المالية للجامعة لتتمكن من أداء دورها خاصة في طرح المبادرات واستضافة الوفود أطراف الأزمات في الدول العربية:

أ – زيادة موازنة الجامعة من خلال زيادة مساهمات الدول العربية، والانتظام في سداد المساهمات.

ب – إنشاء مشروعات اقتصادية تحقق التنمية في الدول العربية تدار بواسطة القطاع الاقتصادي في الجامعة بالتنسيق مع الدول التي بها تلك المشروعات.

جـ – إنشاء معهد دبلوماسي تدريبي يتبع الجامعة يخدم الأهداف التي تعني بها الجامعة ويحقق مصدر دخل لها.

● تبني استراتيجية تطوير آلية اتخاذ القرار في جامعة الدول العربية على الآتي:

أ – تعديل مبدأ التصويت على القرارات الصادرة من مجلس الجامعة لتكون ما بين الأغلبية بقاعدة ثلثي الأعضاء أو الأغلبية العادية عدا بعض الحالات الخاصة التي يتم فيها اللجوء إلى مبدأ الإجماع مثل حالات قبول عضو جديد في الجامعة أو فصل دولة عضو أو النزاع بين دولتين عربيتين.

ب – توفير الإرادة السياسية للدول العربية بشأن تنفيذ ما يصدر من قرارات من مجلس الجامعة على كافة المستويات (المندوبين – الوزاري – الوزاري القمة).

جـ – حتمية إعلاء المصلحة القومية على المصالح الوطنية والقطرية وهذا لا يقلل من احترام مبدأ السيادة التي تتمتع به كل دولة عربية في الوقت نفسه.

● تبني الاستراتيجية المقترحة في المجال السياسي والاقتصادي لمجابهة التحديات الخارجية على العناصر الآتية:

أ – توفر الإرادة السياسية.

ب – عقد القمم العربية مع القوى الدولية الفاعلة.

جـ – تشكيل مجموعات الاتصال العربية في القضايا المختلفة.

د – مخرجات مجالس السفراء العرب في دول العالم.

هـ – المبادرات العربية.

و – الاستراتيجية الاقتصادية من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

● تتحقق الإرادة السياسية الداعمة للعمل العربي المشترك لمجابهة التحديات والتهديدات الخارجية من خلال:

أ – إعلاء المصلحة القومية على المصلحة الوطنية.

ب – التكامل والتضامن والتعاون العربي بعيدًا عن مبدأ أو عنصر التنافس على الريادة العربية.

جـ – حل المشاكل العربية داخليًا بما لا يسمح بالتدخلات الخارجية في الشأن العربي.

د – الارتقاء بالوعي والثقافة الذي يؤدي الى الحد من تأثير عناصر الطائفية والمذهبية والقبلية والتي تؤثر على التعاون العربي والاستقرار والسلام داخل الدول العربية.

● الاهتمام بعقد القمم العربية مع الدول الكبرى الفاعلة في المشهد الدولي لمواجهة التدخلات الأجنبية وتقليل آثارها وبالفعل تم عقدها ونوجزها في الآتي:

أ – المنتدى العربي الروسي: وكان آخرها الذي عقد في العاصمة الروسية موسكو يوم ٢٠١٩/٤/١٦ وخلاله تم التأكيد على الحاجة لتعزيز الحوار السياسي ومساندة روسيا لاستقرار الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والمساعدة في مكافحة الإرهاب في بعض الدول العربية، وأكد المنتدى على الالتزام بالسلام الدائم والعادل للقضية الفلسطينية والحق في إنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، والالتزام بوحدة الأراضي في جميع الدول العربية ورفض كافة المخططات.

ب – تتعاون الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع وزارة الخارجية الأمريكية حيث إن أمريكا ما زالت القطب الأعظم والأوحد في العالم لذا التواصل معها أمر حيوي من أجل حل العديد من القضايا العربية خاصة قضية فلسطين القضية المركزية

للعرب وهي تملك مفاتيح الحل بما أنها الداعم الرئيسي لإسرائيل، وعلى الرغم من عدم عقد قمة عربية أمريكية إلا أن الأمانة العامة سعت إلى إعداد مذكرة تفاهم مع وزارة الخارجية الأمريكية بشأن العديد من القضايا العربية وتضمنت تلك المذكرة استمرار الحوار بين الطرفين وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والبحث في وسائل تحسين الحوار لتحقيق المصالح المشتركة وكذا موضوع القضايا العابرة للحدود وإدارة الموارد الطبيعية والبيئية والطاقة والجريمة المنظمة.

جـ – القمة العربية الصينية: وكانت القمة الأخيرة في ٩ ديسمبر ٢٠١٩ في الرياض حيث حظيت العلاقات العربية الصينية بأهمية خاصة ضمن أجندة الدبلوماسية العربية الجماعية، كما يحرص مجلس الجامعة دوما على تعزيز العلاقات مع الصين في مختلف المجالات خاصة أن الدول العربية فرادى تتمتع بأفضل العلاقات مع الصين حيث تعتبر الصين الشريك الأكبر التجاري مع العالم العربي، علاوة على أن المبدأ الأساسي في السياسة الصينية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهي مؤيدة بصفة دائمة للحقوق العربية في كافة القضايا الجارية، وتؤكد دائمًا الدول العربية على سياسة الالتزام بمبدأ الصين واحدة.

د – القمة العربية الأوروبية: طبقًا لما تتمتع به أوروبا من علاقات قديمة وحديثة مع الدول العربية علاوة على كونها الجوار الجغرافي الشمالي في حوض البحر المتوسط، وهناك تعاون اقتصادي كبير بين الدول العربية وأوروبا علاوة على فاعلية الدور الأوروبي تجاه القضايا طبقًا لما هو مأمول من التزام أوروبا بالوقوف تأييدًا للدول العربية في قضاياها المختلفة.

هـ – القمة العربية الأفريقية: طبقًا لما ترتبط به القارة الأفريقية بعلاقات تاريخية وثيقة مع الدول العربية، والتنسيق بينهما لا يتوقف فقط في حل القضايا الأمنية التي تعاني منها القارة الأفريقية خاصة بسبب العمليات الإرهابية، كذا تعزيز التعاون الأفريقي العربي في المجال الاقتصادي وتعزيز التجارة البينية وربط المواصلات بين دول القارة والتبادل العلمي والثقافي وأيضًا مسائل حل المشاكل المشتركة مثل موضوع سد النهضة والهجرة غير الشرعية عبر المتوسط.

و – القمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية: حيث تم عقد قمم عديدة آخرها في الفترة من ١١–١٢ نوفمبر ٢٠١٥ بالعاصمة الرياض سبقتها قمة بيرو أكتوبر ٢٠١٢م، وجميعها تهدف إلى تطوير الشراكة الاستراتيجية بين الإقليمين والاتفاق على إنتاج وتعزيز ومتابعة خطة عمل لتسهيل عملية تنسيق الرؤى الإقليمية للقضايا المشتركة.

● مجموعة الاتصال العربية في القضايا المختلفة وهي أحد الآليات السياسية التي يتم تشكيلها في القضايا والأزمات السياسية، وقد قامت مجموعة اتصال عربية مكونة من الأمين العام لجامعة الدول العربية وعدد من وزراء الخارجية العرب بجهود وساطة لحل الأزمة الروسية الأوكرانية، وقامت المجموعة بزيارة موسكو ووارسو خلال شهر أبريل ٢٠٢٢ وأثنت كل من روسيا وأوكرانيا على الدور المتوازن للدول العربية في تلك الأزمة.

● المبادرات العربية لحل القضايا العربية العالقة والتي تتعثر معها جهود عديدة ومن أهم المبادرات هي المبادرة العربية التي صدرت عن القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢م للسلام في الشرق الأوسط، وتستند هذه المبادرة على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية مقابل تطبيع الدول العربية للعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

● مجلس السفراء العرب هو أحد الآليات السياسية للتواصل في النطاق الخارجي لحل القضايا في كافة المحافل الدولية، ويتشكل من سفراء الدول العربية في دول العالم يرأسه في كل دولة أقدم السفراء العرب.

● الاستراتيجية الاقتصادية لمجابهة التحديات العربية في المجال الاقتصادي من خلال تعزيز التجارة البينية العربية من خلال الآتي:

أ – تفعيل قرارات القمم العربية العادية والتنموية وقرارات المجلس الاقتصادي الاجتماعي الهادفة إلى العمل الاقتصادي المشترك.

ب – تفعيل اتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال الاتفاق على قواعد المنشأ والمعالجات التجارية لمكافحة الإغراق ومنع الاحتكار تنفيذًا لقرار

القمة العربية التنموية والاجتماعية والتي عقدت في ٢٢ يناير ٢٠١٣ والذي يتضمن توحيد النظم والتشريعات والسياسات التجارية.

جـ – الانتهاء من صياغة الاتفاقية العربية المعدلة لتنظيم النقل بالترانزيت بين الدول العربية.

د – تفعيل اتفاقية التعاون الجمركي بين الإدارات الجمركية العربية.

هـ – دعم الدول العربية الأقل نموًا ماديًا وبالخبرات لتعزيز اقتصادها ذاتيًا.

و – تطوير مجال الطاقة في الدول العربية لما تمتلكه من موارد طبيعية وثروات في هذا المجال وفقا لنظرة تكاملية وليست تنافسية.

ز – في مجال النقل والسياحة إنشاء خطوط ملاحية تربط بين الموانئ العربية ووضع الأسس التي تحقق استمرارياتها، دون التعرض إلى إيقاف عملها بسبب الخسائر التي تكبدتها في تجارب سابقة.

حـ – تفعيل مخطط النقل البري العربي بالسكك الحديدية من خلال استكمال شبكات خطوط سكك حديدية بين بعض الدول العربية غير المتوفرة بها.

ط – في مجال الملكية الفكرية والتنافسية تبنت الأمانة العامة مبادرة العون القانوني والفني للمخترعين العرب نحو مزيد من براءة الاختراع بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب.

ي – تفعيل دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد العربي والارتقاء بعمل المنظمات العربية المتخصصة.

ك – في مجال الكوارث الطبيعية تم اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث ٢٠٣٠، وبالفعل تم تنفيذ ذلك في الزلزال الذي ضرب كل من تركيا وشمال سوريا في فبراير ٢٠٢٣ رغم الحصار الاقتصادي لسوريا وكذا رغم تجميد مقعد سوريا في جامعة الدول العربية.

ل – في مجال المياه حيث قام مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية بدعم الحقوق التاريخية لكل من مصر والسودان في مياه النيل، كذا مساندة مستمرة لهذا الملف في كافة المحافل الدولية وقطع تمويل المشروعات في إثيوبيا

كوسيلة للضغط للموافقة على اتفاق ملزم يحقق تأمين المياه المستدام لمصر والسودان.

● تبني الاستراتيجية العسكرية والأمنية لمجابهة التحديات الخارجية على الآتي:

أ – تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي والذي تم توقيعها عام ١٩٥٠ والتي كانت تهدف في المقام الأول في توحيد الجهود والإمكانيات للشعوب العربية من أجل استعادة فلسطين عقب إعلان دولة إسرائيل ونصت الاتفاقية على الآتي:

(١) اعتبار كل اعتداء على دولة عربية هو اعتداء على كافة الدول العربية الأخرى.

(٢) في حالة حدوث خطر داهم أو حالة دولية يخشى منها تهديد أمن واستقرار الدول العربية تبادر الدول إلى توحيد صفوفها لمواجهة ذلك.

(٣) تشكيل لجنة عسكرية دائمة ممثلة في هيئات أركان القوات المسلحة العربية لتنظيم أي خطط للدفاع العربي المشترك وعرضها على مجلس الدفاع العربي المشترك.

(٤) يتكون مجلس الدفاع العربي المشترك من وزراء الدفاع ووزراء خارجية الدول العربية.

(٥) نصت الاتفاقية على تشكيل قيادة عامة للقوات المشتركة في الميدان لتنفيذ أي مهام يكون القائد فيها هو من نفس الدول المتواجدة عليها القوات.

(٦) في نوفمبر ١٩٧١ أعلن الفريق علي عامر قائد القيادة العربية الموحدة أن القيادة لا تستطيع أن تفعل دورها لعدم وجود أجهزة السيطرة والعمليات، وأن جميع الدول العربية في الأساس قد سحبت ضباطها من القيادة.

(٧) مجلس الدفاع العربي المشترك يعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية إلا أنه مستقل عن مجلس الجامعة في قراراته وتصدر منه دون الرجوع إلى مجلس الجامعة.

(٨) تكون القاهرة هي المقر الدائم للهيئة الاستشارية العسكرية ولها أن

تجتمع في أي مكان آخر طبقًا للموقف.

ب – أهم الإيجابيات التي تم تنفيذها طبقًا لاتفاقية الدفاع العربية المشترك:

(١) قرار القمة العربية رقم ٣٩ (د.ع) في ١ سبتمبر ١٩٦٧ على تضافر الجهود العربية لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧.

(٢) أوصى مؤتمر القمة المشار إليه عاليه على وزراء المالية والاقتصاد والبترول العرب بإمكانية وقف ضخ البترول كسلاح في المعركة عن الدول التي تؤيد إسرائيل.

(٣) قرار تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية.

(٤) إنهاء وإيقاف العمليات العسكرية بين القوات المسلحة الأردنية والقوات الفلسطينية.

جـ – قيام الإدارة العسكرية في قطاع الشؤون العربية والأمن القومي بجامعة الدول العربية بعقد دورات تدريبية وإعداد دراسات عسكرية لتوحيد المفاهيم وتبادل الخبرات العسكرية بحضور رؤساء هيئات التدريب في القوات المسلحة العربية علاوة على تنفيذ بطولات رياضية عسكرية يشرف عليها الاتحاد العربي للرياضة العسكرية للدول العربية ومقره القاهرة.

د – يقوم مستشار أمين عام جامعة الدول العربية بمتابعة الدورات التدريبية لرؤساء هيئات التدريب في القوات المسلحة العربية، وكذا متابعة التدريبات المشتركة بين الدول العربية والمناورات والمشروعات التدريبية (التدريب المشترك).

● القوة العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب وصيانة الأمن القومي العربي طبقًا لقرار القمة العادية رقم ٢٦ بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٩ في شرم الشيخ بالقاهرة، حيث أكدت القمة على ضرورة تعزيز الأمن القومي واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لصيانة الاستقلال الوطني، كذا المشاركة في عمليات حفظ السلام بالدول العربية وإزالة الآثار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والصناعية، ولم يتم تفعيل تنفيذ القرار لعدم توافر الإرادة السياسية العربية.

● مجلس وزراء الداخلية العرب الذي قام بإعداد خطة استراتيجية عربية للناحية الأمنية تشمل الحماية المدنية ومكافحة الإرهاب علاوة على إعداد دراسة لإنشاء مكتب عربي للأمن السيبراني ومكافحة الجريمة الإلكترونية، وكذا قام مجلس وزراء الداخلية بتبادل الخبرات والاتفاق على تبادل المعلومات للعناصر الإرهابية عبر الحدود وضبط الجريمة العابرة للحدود والإتجار في البشر وتهريب السلاح والمخدرات وبصفة عامة الجريمة المنظمة.

● تفعيل مجلس السلم والأمن العربي لمواجهة التحديات والتهديدات كالآتي:

أ – تدعيم السلم والأمن العربي مع مراعاة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

ب – الوقاية من النزاعات ومنعها وإدارتها وتسويتها.

جـ – دعم وتشجيع أسس الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

د – دعم جهود إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات.

هـ – يعقد المجلس اجتماعاته على المستوى الوزاري مرتين في السنة قبل عقد مجلس الجامعة في الدورات العادية مباشرة.

● تعتبر الناحية الثقافية والإعلامية من أهم الآليات التي يمكن من خلالها مجابهة التحديات والتهديدات والمخاطر خاصة في عصر الإعلام الحديث والأجيال الحديثة من الحروب سواء حرب المعلومات والحرب بالوكالة وكافة صور الحرب الهجينة، من خلال إعداد مشروع عربي لتعزيز الثقافة والهوية الوطنية ليكون هذا المشروع أبرز الأدوات المستخدمة لمواجهة الشائعات والأكاذيب والأخبار المضللة التي تسعى إلى فقد الثقة في الأنظمة السياسية العربية وتشويه الإنجازات وتقويض الأمن المجتمعي.

● ترتكز الاستراتيجية الثقافية والإعلامية على الآتي:

أ – دور مؤسسات كل دولة عربية في بناء الوعي.

ب – تعزيز الهوية العربية.

جـ – التعايش والتسامح السلمي.
د – التعددية الثقافية وقبول الآخر.
هـ – حوار الحضارات والثقافات.
و – مواجهة خطاب الكراهية.
ز – العولمة والغزو الثقافي.
حـ – مخاطر الأجيال الحديثة للحروب.
ط – دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الثقافية.

- آليات الارتقاء بالثقافة العربية داخل جامعة الدول العربية من خلال:

أ – إدارة الإعلام.
ب – إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية.
جـ – إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة.
د – إدارة حوار الحضارات.
هـ – مجلس وزراء الإعلام العرب.
و – إدارة الثقافة.
ز – إدارة التدريب.

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو):

وهي أحد المنظمات العربية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية وتقوم بالآتي:

أ – مجابهة التحديات الخارجية والداخلية في المجال الثقافي.
ب – خدمة اللغة العربية وتطوير تعليمها.
جـ – مواجهة التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي فكريًا.
د – تطوير العلاقات بين الإعلام المعاصر والتعليم.
هـ – تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية.
و – أنشأت المنظمة موقعا لها على شبكة الإنترنت باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

● لمجابهة المخاطر الخارجية ثقافيًا وتوعويًا يلزم الآتي:

أ – توحيد الخطاب الإعلامي العربي بشأن مفهوم الإرهاب وأسبابه وأهدافه وأسلوب مجابهته المجابهة الشاملة.

ب – الاتفاق على آليات المواجهة الشاملة للإرهاب تشمل الإجراءات السياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية.

جـ – تجديد الخطاب الديني وتنقيته من المعلومات المغلوطة الداخلية والتي لا تتماشى مع صحيح الدين وتنقيته من الأفكار التي تدعو لكراهية وعدم احترام الآخر في العقيدة واللغة واللون.

● تقوم المنظمة العربية (الألكسو) بتطوير التربية التي تُبنى على الأسس الآتية:

أ – المبدأ الإنساني.

ب – المبدأ القومي في التربية.

جـ – المبدأ التنموي.

د – مبدأ التربية من أجل الديمقراطية.

هـ – مبدأ التربية من أجل العلم.

و – مبدأ التربية من أجل العمل.

ز – مبدأ التربية للقوة والبناء والتجديد.

حـ – مبدأ الأصالة والتجديد.

ط – مبدأ التربية المتكاملة.

● تقوم المنظمة العربية (الألكسو) بتطوير التعليم من خلال الآتي:

أ – جوده التعليم واكتساب الخبرة.

ب – إعداد المدرسين وتدريبهم وصقلهم مهاريًا.

جـ – الاهتمام بالبحث العلمي في كافة المجالات.

د – توفير مساعدات تدريب متطورة تخدم الناحية العلمية.

هـ – تطوير الورش والمعامل في المنشآت التعليمية.

و – الاستعانة بالخبرات الكبيرة في مجال التعليم بالتعاون مع الدول المتقدمة

من خلال البعثات العلمية المتبادلة.

ز – الاستعانة بالمراجع العلمية الأجنبية في كافة العلوم.

حـ – الاهتمام بمحو الأمية وتعليم الكبار.

□□□

التوصيات

١ ـ في المجال السياسي:

توفير الإرادة السياسية وتغليب المصلحة القومية، وحل المشاكل العربية داخليًا وعدم السماح بالتدخل الخارجي.

أ – المسؤول عن التنفيذ: القيادات السياسية في الدول العربية وجامعة الدول العربية.

ب – الموارد: وضع الميزانيات المناسبة داخل الدول العربية.

جـ – المخطط الزمني: مخطط استراتيجي قصير ومتوسط وبعيد المدى أكثر من ١٥ سنة.

د – جهات المتابعة: جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمة والبرلمان العربي.

٢ ـ في المجال الاقتصادي:

تعمل كافة الدراسات والاتفاقيات الخاصة بالسوق العربية المشتركة وتعزيز التجارة العربية البينية.

أ – المسؤول عن التنفيذ: وزراء الاقتصاد والتجارة والتخطيط العرب والقطاع الاقتصادي بجامعة الدول العربية.

ب – الموارد: وزارات المالية والتخطيط والاقتصاد بالدول العربية.

جـ – المخطط الزمني: خطة استراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

د – جهات المتابعة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبرلمان العربي.

٣ ـ في المجال العسكري والأمني:

تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك (١٩٥٠) وقرار إنشاء قوة عربية مشتركة (٢٠١٥) وتفعيل اللجنة العسكرية بجامعة الدول العربية.

أ – المسؤول عن التنفيذ: وزارات الدفاع بالدول العربية

ب – الموارد: وزارات المالية والتخطيط والدفاع بالدول العربية.

جـ – المخطط الزمني: خطة استراتيجية ممتدة بصفة مستديمة.

د – جهات المتابعة: مجلس الدفاع العربي المشترك (وزراء الدفاع – وزراء الخارجية العرب).

٤ـ في المجال الثقافي والإعلامي والاجتماعي:

تطوير الخطاب الإعلامي العربي والارتقاء بالتعليم وإزالة الفوارق بين الطبقات لتحقيق العدالة الاجتماعية.

أ – المسؤول عن التنفيذ: وزارات التعليم والإعلام والثقافة العرب، كذا وزارات التضامن الاجتماعي.

ب – الموارد: وزارات المالية والتخطيط والثقافة والإعلام والتعليم بالدول العربية.

جـ – المخطط الزمني: مخطط استراتيجي شامل وممتد (قصير – متوسط – بعيد المدى).

د – جهات المتابعة: البرلمان العربي – المجلس الاقتصادي الاجتماعي – مجلس وزراء الإعلام والثقافة العرب.

□□□

نبذة عن المؤلف

- ولد اللواء أ. ح دكتور محمود خليفة في قرية بحطيط – أبو حماد – محافظة الشرقية في يونيه ١٩٥٦ م.
- حفظ ما تيسر من القرآن الكريم في كُتاب القرية وهو في الخامسة من عمره.
- درس جميع مراحل التعليم من الابتدائي حتى الثانوي بمدارس قريته.
- التحق بالكلية الحربية عام ١٩٧٤ م، وتخرج فيها عام ١٩٧٧ م.
- خدم في سلاح المشاه وتولى جميع الوظائف القيادية به اعتبارًا من قائد فصيلة حتى قائد فرقة مشاه ميكانيكية.
- تولى منصب مدير معهد المشاه.
- تولى منصب نائب رئيس هيئة البحوث العسكرية.
- تولى منصب مدير كلية القادة والأركان.
- تولى منصب رئيس أركان الجيش الثاني الميداني.
- تولى منصب رئيس أركان الجيش الثالث الميداني.
- تولى منصب محافظ محافظة الوادي الجديد في مايو ٢٠١٣ م.
- تولى وظيفة مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية في أول يونيو ٢٠١٥م، وحتى الآن.
- حصل على العديد من التكريمات الرسمية، وأهمها حصوله على عدد سبعة أنواط، حُسن أداء الواجب والخدمة الطويلة والقدوة الحسنة والخدمة الممتازة من السيد رئيس الجمهورية.

- حصل على وسام الجمهورية.
- في مجال الدراسات العليا، فقد حصل على درجة ماجستير العلوم العسكرية، ثم زمالة كلية الحرب العليا بأكاديمية ناصر العسكرية العليا ودورة كبار القادة.
- حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية عن دور جامعة الدول العربية في مجابهة التحديات الخارجية للنظام الإقليمي العربي اعتبارًا من ٢٠١١.

المحتويات

إهداء ٥

المقدمة ٧

الفصل الأول:

التحديات والتهديدات والمخاطر التي تواجه النظام الإقليمي العربي ١١

المبحث الأول: **التحديات والمتغيرات السياسية اعتبارًا من ٢٠١١** ١٣

المبحث الثاني: **التهديدات الناتجة عن مخاطر الإرهاب** ٤٧

المبحث الثالث: **التهديدات الناتجة عن التدخلات الخارجية** ٦١

خلاصة **الفصل الأول** ٧١

الفصل الثاني:

مقترح التطوير الشامل لجامعة الدول العربية ٧٩

المبحث الرابع: **تطوير أجهزة جامعة الدول العربية** ٨١

المبحث الخامس: **تطوير آلية اتخاذ القرار العربي** ٩٩

المبحث السادس: **توفير الإمكانيات المالية لدعم الجامعة في تفعيل دورها** ١٠٥

الفصل الثالث:

استراتيجية مجابهة التهديدات الخارجية للنظام الإقليمي العربي ١١١

المبحث السابع: **الاستراتيجية المقترحة في المجال السياسي والاقتصادي** ١١٣

المبحث الثامن: **الاستراتيجية المقترحة في المجال العسكري والأمني** ١٣٧

المبحث التاسع: **الاستراتيجية المقترحة في المجال الثقافي والإعلامي** ١٥١

خلاصة **الفصل الثالث** ١٦٣

الخلاصة العامة ١٧٣

التوصيات ١٩٩

نبذة عن المؤلف ٢٠١

طبع بمطابع دار المعارف